الاثنين 12 تموز 2021
العدد 4388 السنة الخامسة عشرة
lundi 12 juillet 2021 nº 4388 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كلفة السيارة أكبر من الأجور

● **استطلاع**
أي دعم نريد؟

● **محمد وهبة**
فخّ المنصّة في خدمة مشروع سلامة

لماذا تخشى «إسرائيل» حرباً جديدة مع لبنان؟ [4]

200 مليون دولار يصرّ مصرف لبنان على دفعها بالليرة
البطاقة التمويلية عالقة بين الحكومة وسلامة [6]

الحصار الاقتصادي يكتمل
المرفأ إلى «التقاعد»
[2 ـ 3]

(هيثم الموسوي)

تقرير

امتحانات الثانوية العامة قائمة... حتى ربع الساعة الأخير؟

7

فلسطين

مصر تعد بمزيد من «الاستجابات»
تنازل إسرائيلي أوّل للغزّيين

10

قضية

خلاف «المحمّدَين»
في البدء كانت قطر

12

على الغلاف

بيطار يوسّع دائرة المدّعى عليهم... ضباطاً وموظّفين وقضاة

ميسم رزق

انتهى الأسبوع الماضي على مشهد أكثر غموضاً في ما يتعلق بالتحقيقات في جريمة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب الماضي. وكان الأبرز رفض وزير الداخلية محمد فهمي طلب المحقّق العدلي طارق بيطار إعطاء الإذن لاستجواب المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وطلب مجلس النواب «مستندات إضافية من القاضي» قبل البتّ بمسألة رفع الحصانة عن بعض النواب. لكنّ الجديد تمثّل في طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب استشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، لإبداء الرأي في طلب الإذن بملاحقة رئيس أمن الدولة اللواء طوني صليبا كمدّعى عليه، إذ إن في رئاسة الحكومة من يعتبر أن «إعطاء الإذن باستجواب صليبا هو من صلاحيات المجلس الأعلى للدفاع لا مجلس الوزراء»، وذلك بحسب إحدى فقرات إنشاء المجلس التي تنصّ على أنه «تنشأ لدى المجلس الأعلى للدفاع مديرية عامة تُسمى المديرية العامة لأمن الدولة خاضعة لسلطة المجلس وتابعة لرئيسه ونائب رئيسه»، ما يعني أن «المسؤول عن إعطاء الإذن باستجواب صليبا هو المجلس الأعلى وليس رئاسة الحكومة»، وهو ما قاله صليبا في تصريحات صحافية قبلَ أيام، لافتاً إلى أن «مسؤولية إعطاء الإذن من عدمه منوطة بالمجلس الأعلى للدفاع لا برئاسة الحكومة»، مرجحاً بأن «لا يعطي دياب الإذن بالملاحقة».

وتقول مصادر معنية إن «دياب يريد أن يرفع عنه المسؤولية وقد لجأ إلى رأي الهيئة لتعزيز موقفه»، إلا أن «تثبيت صلاحية المجلس الأعلى للدفاع سيفتح ربما جبهة ثالثة في ملف الاستدعاءات»، في إشارة إلى أن «الحكم بأن إعطاء الإذن هو من مسؤولية المجلس الأعلى للدفاع، يعني أن على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن يوافق على ذلك لا دياب».

وفي السياق، علمت «الأخبار» أن بيطار استاء من التسريب الإعلامي للتقرير الفرنسي حول أسباب الانفجار، واستبعاده نظرية «العمل الأمني»، وهو كانَ ينوي التحقيق في الأمر، في وقت تخوّفت جهات من الاستناد إلى التسريب للضغط على شركات التأمين لدفع التعويضات للمتضررين.

في غضون ذلك، يتحضّر المحقق العدلي هذا الأسبوع لإطلاق لائحة جديدة من المدّعى عليهم، تتضمّنُ أسماء كلّ من «الرئيس السابق تمام سلام ومدير المخابرات السابق العميد المتقاعد إدمون فاضل»، وهناك حديث عن الادّعاء على وزيرَيْ عدل، وعلى القاضي المتقاعد مروان كركبي الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل، وعلى الرئيسة الحالية للهيئة هيلانة اسكندر وآخرين.

الحصار الاقتصادي يكتمل المرفأ إلى «التقاعد»

مرفأ بيروت ينهار. لم يُعْد الأمر مجرّد توقعات بعدما باتت كلّ الرافعات الجسرية العاملة في محطة الحاويات على وشك التوقّف عن العمل كُلّياً لتعذّر صيانتها. إدارة المرفأ تعزو سبب هذا الانهيار إلى حجز المحكمة على إيراداتها بالدولار النقدي نتيجة دعوى قضائية، في حين يشكّك المحامون بحجة الإدارة ويحتفظون بحقّ تقاضي التعويضات لعائلات شهداء الانفجار. وإلى ان يتم حسم هذا الملف القضائي، يؤثر بطء محطة الحاويات وشللها على عمل البواخر الكبيرة ويهدّد بتصنيف شركات الملاحة لمرفأ بيروت من ضمن المرافئ غير الصالحة لاستقبال السفن الضخمة، ويكمل الحصار على البلد. اسطورة «لبنان همزة الوصل» بين الشرق والغرب على وشك ان تصبح ذكرى من الماضي

رلى إبراهيم

قبل نحو شهر، كانت 6 رافعات من أصل 16 رافعة جسرية لا تزال تعمل في محطة الحاويات في مرفأ بيروت. يومها حذّرت غرفة الملاحة الدولية من أن المحطّة شبه المشلولة قد تتوقّف عن العمل، صعوبة إصلاح الرافعات وصيانتها وتأمين قطع غيار لها بسبب عدم توفر الدولارات النقدية، أدّى إلى تعطّل رافعة إضافية، ليقتصر عدد الرافعات العاملة اليوم على 5 فقط (واحدة منها تعمل بـ 20% فقط من قدرتها التشغيلية). لم يحدث ذلك فجأة، بل سلك مساراً انحدارياً منذ انفجار المرفأ. تدرّج الوضع من 12 رافعة بحالة جيدة إلى خمس لا تعمل بكل طاقتها ومهدّدة بالتوقف في أي لحظة، ما سيعطل محطة الحاويات تماماً ويتسبّب بشلّ حركة المرفأ كُلّياً.

ماذا يعني ذلك؟ بحسب المدير العام للجنة المؤقّتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت، عمر عيتاني، «ما يحصل يضع الأمن الغذائي والاجتماعي في خطر، بمعنى أن استيراد المواد الغذائية والحليب والأدوية والمعدات الطبية وغيرها من المواد الأساسية سيتوقف مع توقف المرفأ عن العمل»، لافتاً إلى أن «70% من حركة الاستيراد و90% من حركة التصدير تتم عبر البور». المتسبّب في ذلك كلّه قراران قضائيان بالحجز الاحتياطي على إيرادات المرفأ المُحصّلة بالدولار من الوكالات البحرية، قيمة كل منهما مليونا دولار، نتيجة دعاوى تقدّم بها نقيب المحامين ملحم خلف و23 محامياً بالنيابة عن عائلات شهداء انفجار مرفأ بيروت. الحجز، وفق عيتاني، طال نحو 85 شركة كبرى كان من المفترض أن تستخدم دولاراتها لدفع متوجبات إدارة المرفأ لشركة BCTC المُشغّلة لمحطة الحاويات والتي تتولّى صيانة الرافعات وضمان حُسن عملها». والشركة التي دُمّر مستودع قطع الغيار الخاص بها في العنبر 16 جرّاء الانفجار، لم تتمكّن منذ ذلك الوقت من معالجة الخلل الذي أصاب آلاتها. لذلك ساء حال الرافعات بسبب استهلاكها بشكل مُكثّف، وتعطل نصفها. ما تبقى اليوم هو «أربع رافعات تعمل على رصيف واحد ورافعة تكاد لا تعمل على رصيف آخر»، بحسب عيتاني، و«قد جرت العادة أن تنقل هذه الرافعات بين 30 و40 مستوعباً في الساعة الواحدة، فيما تقتصر قدرتها الحالية على مستوعَبين فقط، لأن بعض الرافعات التي تعمل ازدواجياً (حمل مستوعَبين في الوقت نفسه)، لم تعُد قادرة على ذلك بسبب تردّي حال الكابلات وحرصاً على سلامة الموظفين». أثّر ذلك على حركة البواخر. فالباخرة التي كانت تفرغ حمولتها خلال 14 ساعة كحدّ أقصى، تحتاج اليوم إلى أن تبيت أربعة أيام على الرصيف على الأقل. وهذا يعني رسوماً وأكلافاً إضافية على صاحب السفينة، ما دفع ببعض أصحاب السفن إلى التهديد بإيقاف رحلاتهم إلى مرفأ بيروت. ويحذّر عيتاني من أنه «إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه، أتوقع حذف دولان من لائحة المرافئ العالمية السبعة الأولى لا سيما أن إيرادات المرفأ باتت تقتصر على 12 مليار ليرة شهرياً بعد أن كانت 50 ملياراً في زمن الـ1500 ليرة للدولار. اليوم لا تدخل إلى المرفأ إلا البضائع الضرورية وجزء كبير منها صار يذهب إلى مرفأ طرابلس».

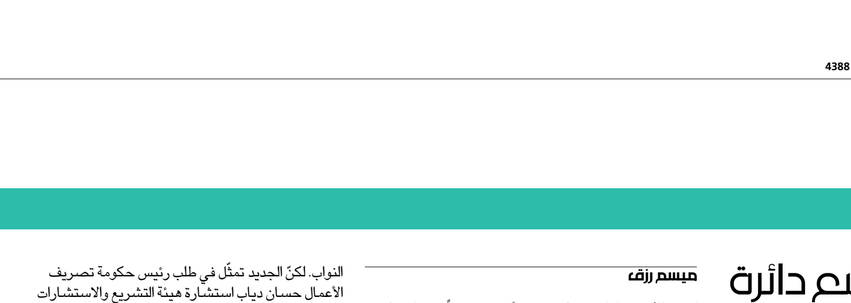
(هيثم الموسوي)

المرفأ يحتضر

مرفأ بيروت ينهار. الخسائر المادّية التي يتكبّدها اليوم تفوق ما تسبب به انفجار نيترات الأمونيوم. صحيح أن الإهمال وسوء الإدارة والفساد أدّت إلى كارثة الرابع من آب، إلّا أن هناك مخاوف جدّية من أنه قد يكون هناك من يتعمّد إفلاس «البور»، ضمن مخطّط قديم - جديد لبيع أصول الدولة، وأولها المرفأ أحد أكثر المرافق العامة ربحية. فبعد فشل خطة المصارف لبيع المرفأ وتقسيم أرباحه عليها عبر وضعها في صندوق «سيادي»، يجري تعطيله عبر حجب الإيرادات عنه وتحويله إلى مجرّد صندوق تعويضات. والصفحة لم تُفتح بدعوى نقيب المحامين، إنما بقرار المحقق العدلي السابق في جريمة المرفأ، القاضي فادي صوان، بالادّعاء على إدارة واستثمار مرفأ بيروت وتحميلها - كشخص معنويّ - مسؤولية جزائية عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمّالها إضافة إلى المسؤولية عن الإلزامات المدنية.

يؤكد وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار، الذي عقد مؤتمراً تحت عنوان «أنقذوا مرفأ بيروت» الأسبوع الماضي، أن القرار غير قانوني، والقاضية نجاح عيتاني اتّخذت «قراراً شعبياً» بالحجز على أمواله. وشدّد على أن المرفأ مؤسسة عامة لا يمكن الحجز على أموالها، بدليل أن لوزارة الأشغال سلطة إشراف عليه، وأن تعيين رئيس مجلس إدارته يتمّ عبر قرار من الحكومة وأيّ قرار بصرف الأموال يحتاج إلى موافقة كلّ من وزيرَي الأشغال والمال. لذلك «هذه المؤسسة ملك الدولة اللبنانية»، مشيراً إلى أنه وجّه رسالة إلى رؤساء الجمهورية ومجلسَي الوزراء والنواب للتدخّل من دون أن يلقى أي ردّ.

الإدارة تتعهد عدم الصيانة؟

للمحامين المتطوعين المتوكلين عن بعض عائلات شهداء انفجار المرفأ وجهة نظر أخرى. يتوجب شكري حداد، أحد هؤلاء، من أن يكون ما يجري ذريعة لعدم القيام بأعمال الصيانة المطلوبة، ومن أن يكون الأمر «مقدمة لمزاد هدر جديد». فـ«لو جرت صيانة المرفأ بشكل مهني لما حصل ما حصل». بحسب حداد، كل ما حُجز من أموال حتى اليوم يقارب 2,5 مليون دولار، ويستحيل أن تكون هذه مجموع إيرادات المرفأ خلال أشهر بعد أن كانت عائداته السنوية تصل إلى 170 مليون دولار. يحتاج الأمر إلى مقارنة بسيطة لأرقام مداخيل المرفأ خلال السنة الماضية لمعرفة أن ثمة خطباً ما في ادعاء إدارة المرفأ بإفلاسه». لذلك، «يصعب التصديق أن الحجز الاحتياطي هو الذي أوقف عمل المرفأ وأثّر على حركته. فعدد الشركات العاملة في المرفأ يفوق الـ 1000 بينما ما تم حجزه يعود لنحو 60 شركة فقط». ويلفت حداد إلى أن «هناك ما يسمى بحق التقاضي، وعلى المسؤولين عن الكارثة أن يفهموا أن للناس حقاً بالتعويض». لكن لماذا طُلبت التعويضات بالدولار وليس بالعملة الوطنية، ولماذا حُدّد مبلغ مليوني دولار؟ يجيب حداد بأن الرقم «حُدّد بعد موافقة القاضية. نحن علينا أن نطلب ويعود لها حق التقدير وقد وافقت على طلبنا».

مشكلة المرفأ اليوم مزدوجة: يفتقد للدولارات الطازجة من جهة، وأمواله محتجزة في مصرف لبنان من جهة أخرى. يؤكد عيتاني أن «طريقة الحجز أثّرت علينا وأوجعتنا لأن 90% من الأموال التي نعوّل عليها ونتقاضاها بالدولار نُحصّلها من الشركات التي تمّ الحجز عليها وإجبارها على الدفع للمحكمة. هذه الشركات كانت قد أعربت لنا عن عدم ممانعتها الدفع بالدولار وقد جرى الاتفاق معها على ذلك، إلا أن قرار الحجز تزامن مع الاتفاق مباشرة. أما الجزء الثاني من الأموال فنتقاضاها بالليرة اللبنانية ونسدد بها مصاريف تشغيلية ورواتب الموظفين، بينما العقد مع الشركة المشغلة لمحطة الحاويات بالدولار». لا يريد عيتاني التدخّل في عمل القضاء، لأن «يمكن بطلب معنٍ حق. ونحن أيضاً لدينا 4 شهداء في الانفجار وجرحى»، لكنه يطلب حلّاً، إما بتغيير صيغة الحجز القضائي لتتمكن الإدارة من دفع المترتبات لشركة BCTC أو فتح اعتمادات في مصرف لبنان. وإلا «قد يتوقف عمل المرفأ غداً بما يعنيه ذلك من تأثير على حياة المواطنين والمرضى والأطفال، علماً أن خدمة البريد الإلكتروني وحماية المعلومات توقفت ولم نتمكّن من تجديدها».

التصنيف «غير صالح»؟

يؤكد مصدر مطلع على عمل المرفأ أن تراجع الحركة بدأ منذ 17 تشرين الأول 2019، واشتدت نتيجة أزمة كورونا العالمية، وتضاعفت مع الحجز على الإيرادات. فبعدما كان يدخل إلى مرفأ بيروت ما لا يقل عن مليون ومئتي ألف مستوعب سنوياً، تراجع العدد حالياً إلى النصف. واليوم، ثمة بواخر تفضل أن تغير وجهتها بعد أن بدأ المرفأ يفتقد للمعايير العالمية النموذجية، ما سيحوّله سريعاً إلى مرفأ مماثل للمرافئ الصغيرة التي لا تدخلها سوى سفن محددة. فللبواخر الكبيرة جداول إبحار يشبه جدول إقلاع الطائرات وهبوطها. لأن الباخرة وحدة استثمارية بحدّ ذاتها ويفترض أن تكون منتجة دائماً خلال وجودها في عرض البحر. التأخير الحاصل في المرفأ، يضاعف رسومها ويؤخر عملها. الخطر اليوم إذا ما استمرت الأزمة، أن تصنّف شركات الملاحة المرفأ على أنه غير صالح للرسو فيه، فيخسر كل خطوطه المباشرة التي كان يتميز بها إلى أوروبا والشرق الأقصى وأفريقيا.

عودة إلى العمل «يدوياً»

تعاني شركة BCTC من ثلاث مشكلات:

1- اقتراب توقف الأنظمة الإلكترونية والتشغيلية terminal operating system التي تساعد في تحديد موقع المستوعبات المفترض تفريغها وتلك التي تُحمّل إلى وجهة أخرى، ذلك لأن البرنامج يحتاج إلى دفع ثمن تجديده بالدولار. توقف البرنامج يعني العودة إلى العمل يدوياً.

2- يمكن للباخرة أو المنشأة المرفئية أن تتعرض لحادثة ولا بدّ من التأمين البحري العالمي عليها. إلا أن التأمين متوقّف لأن الشركة تطالب بمستحقاتها

3- يعمل في محطة الحاويات أكثر من 600 موظف يطالبون كلهم بتقاضي رواتب بالدولار. وقد بدأ البعض يعتصم ويمتنع من مزاولة عمله، خصوصاً من يسكن في الجنوب والشمال ويتوجه يومياً إلى بيروت للعمل.

المرفأ بلا كهرباء ولا مولّدات

أزمة البنزين انعكست أيضاً على مرفأ بيروت، وبسبب النقص في تأمين هذه المادة تعذّر على الحرس القيام بدورياتهم على السفن لمراقبة أوقات وصولها ومغادرتها واحتساب الرسوم المترتبة عليها. لذلك بات العاملون يقدّرون ساعات العمل. كذلك يعاني المرفأ من أزمة الكهرباء التي باتت تنقطع لساعات طويلة، ما يعرّض المواد الغذائية والطبية الموجودة داخل البرادات لخطر التلف. فيما لا مازوت يكفي لتشغيل المولدات الأربعة التي يعاني بعضها من أعطال. والمشكلة الأكبر أن تلك المولدات لا يمكنها تشغيل أكثر من رافعتين ما يعني مزيداً من التأخير والخسائر.

IBL BANK

دعوة الى انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية لمساهمي بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.

إنّ مساهمي بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. مدعوون لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستنعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠٢١/٨/٥ في مركز المصرف الرئيسي الكائن في بيروت، الأشرفية، جادة شارل مالك، بناية الإتحادية العقارية ش.م.ل. للبحث والتداول في جدول الأعمال التالي:

١) تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ موضوع المادتين /١٠١/ و/١٦٣/ من قانون التجارة وتقرير مجلس الإدارة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة وتقرير مجلس الإدارة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف.

٢) تلاوة تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن حسابات وأعمال المصرف للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣) المصادقة على البيانات المالية الإفرادية والمجمّعة المدقّقة المتضمّنة الميزانية العمومية وحسابات الارباح والخسائر العائدة لأعمال المصرف للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ والموافقة على جميع الأعمال التي قام بها المصرف خلال السنة المالية المذكورة.

٤) تدوير حاصل أعمال المصرف عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ إلى السنة المالية اللاحقة (٢٠٢٠).

٥) إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن جميع الأعمال التي قاموا بها خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.

٦) تبعاً لإنتهاء ولاية المجلس الحالي لدى انعقاد الجمعية العمومية، تكوين مجلس إدارة جديد وتحديد عدد أعضائه وإنتخاب الأعضاء الجدد.

٧) إعطاء التراخيص المنصوص عنها بموجب المادتين /١٥٨/ و/١٥٩/ من قانون التجارة والمادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف.

٨) تحديد مخصصات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٠.

٩) أية أمور أخرى متفرّقة و/أو متفرّعة عن جدول الأعمال.

يحق لكل مساهم الإشتراك في الجمعية العمومية المذكورة أو انتداب أحد المساهمين لتمثيله.

كذلك يحق للمساهم، عملاً بأحكام قانون التجارة وقانون النقد والتسليف، أن يطّلع في مركز المصرف، على المستندات التالية:

- تقرير مفوضي المراقبة المرفق به البيانات المالية الإفرادية المدقّقة العائدة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.
- تقرير مفوضي المراقبة المرفق به البيانات المالية المجمّعة المدقّقة العائدة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.
- تقرير مفوضي المراقبة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة.
- تقرير مفوضي المراقبة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف.
- تقرير مفوضي المراقبة المنظّم للمرسوم /١٩٨٣/ تاريخ ١٩٧١/٩/٢٥.
- تقرير مفوضي المراقبة المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال.
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ موضوع المادتين /١٠١/ و/١٦٣/ من قانون التجارة.
- تقرير مجلس الإدارة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة.
- تقرير مجلس الإدارة المنظّم وفقاً لأحكام المادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف.
- قائمة المساهمين.

علماً بأن المستندات المذكورة أعلاه ستودع في مركز المصرف قبل خمسة عشر يوماً من موعد الإجتماع للإطلاع عليها وأخذ نسخ عنها عند الإقتضاء.

سليم حبيب
رئيس مجلس الادارة - المدير العام
بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.

توقّف المرفأ عن العمل يهدّد بوقف استيراد المواد الغذائية والحليب والأدوية ويعرّض الأمن الغذائي للخطر

قضية اليوم

لماذا يخشى العدو حرباً جديدة؟

ابراهيم الأمين

تلهّي سياسيين أو ناشطين في مناقشة الخلافات الداخلية على طريقتهم، أمر تعوّده الناس منذ قيام هذا البلد المسخ. لكن الأمر لا يستقيم عندما يتصدّى هؤلاء، بالتعاون مع ماكينة إعلامية تحتاج إلى «مطابقة للمواصفات المهنية»، للتعامل مع التدخلات الخارجية كأنها جزء من منازعات قوى السلطة داخل الحكم وخارجه. وحتى الذين يريدون تحديد المسؤوليات عن الأزمة، يسارعون الى رمي كرة النار في حضن اللبنانيين حصراً، بطريقة تبرّر الدور السلبي للحراك الإقليمي والدولي الذي يتحمّل مسؤولية كبيرة، وكبيرة جداً، عن الأزمة وعن تفاقمها في الأونة الأخيرة.

وعالمياً، ما يكفي للجزم بأن هذا الخارج لم يكن يوماً يريد لبنان إلا وفق ما يناسب استراتيجيته. وما نعرفه، بعد كل أنواع التجارب، هو أن ما ينفع إسرائيل يتقدم على كل أمر آخر. وهذا ما يستدعي مراقبة ما يقوله وما يفكر به العدو حيال الأزمة اللبنانية.

تبدو «إسرائيل»، هذه الأيام، منشغلة بالأزمة التي تواجه لبنان، وبتأثير تفاقمها على أمنها «القومي». وتنقل وسائل إعلام العدو تصريحات وتحليلات وتسريبات، عن مسؤولين في الأزمة، يسارعون الى رمي كرة النار في حضن اللبنانيين حصراً، بطريقة تبرّر الدور السلبي للحراك الإقليمي والدولي الذي يتحمّل مسؤولية كبيرة، وكبيرة جداً، عن الأزمة وعن تفاقمها في الأونة الأخيرة.

في سلوكيات الدول، إقليمياً به، ليس لمنع الانهيار، بل لـ«منع وقوع لبنان في يد حزب الله».

ما الذي تخشاه «إسرائيل»؟

أولاً، تبدي تحفّظاً عن العلاج السياسي الذي يتطلّب تغطية حزب الله أو موافقته، وتحاول دفع القوى الخارجية المؤثّرة الى خوض معركة إبعاد أي حكومة جديدة عن الحزب ومنع مشاركته فيها. وهي تعتقد بأن مجرد وجود الحزب داخل الحكومة سيقيّدها ويمنعها من القيام بخطوات تناسب متطلبات الغرب. وحصة «إسرائيل» من سلطة المطالب الغربية تركّز على فكرة إمساك الدولة بسلاح المقاومة أو تقييده، وعلى فرض آليات تعاون أمني مع لبنان يوفر الأمن لحدود إسرائيل ويمنع أيّ دعم، ولو سياسي، لقوى المقاومة في فلسطين.

ثانياً، تبدي «إسرائيل» رفضاً دائماً لتسليح الجيش اللبناني بما قد يسمح له بعرقلة نشاطها في الجو أو البحر، أو حتى في البر. لكنها، اليوم، تريد من العالم التدخل لمنع انهيار الجيش، لكن شرط ربط مساعدته بآلية تسمح للغرب بالإشراف المباشر على عمله. وهي تعتبر أن كل فراغ أمني يحصل بسبب تراجع الجيش أو القوى الأمنية سيملأه حزب الله الذي سيتصرف براحة أكبر في حال تفكّك القوى الأمنية والعسكرية.

ثالثاً، تريد «إسرائيل» تعزيز الضغط الاقتصادي والمعيشي على الدولة وعلى الناس لدفعهم إلى انتفاضة في وجه حزب الله. لكنها تخشى أن يعمد الحزب الى استغلال نفوذه الميداني الكبير براً وبحراً، والى استغلال علاقاته وقدراته لتوفير ما يعطّل المقاومة في فلسطين.

رابعاً، تبدي «إسرائيل» رفضاً قاطعاً لعملية توزيع المساعدات كما يروّج المغفّلون. ويعتبر العدو أن مزيداً من التورّط الغربي في لبنان سيسمح ليس فقط بممارسة الضغط المباشر على الحكومة، وبالتالي على حزب الله، بل ربما يوفر أيضاً عناصر حماية لقوى ومجموعات لبنانية تخشى المواجهة المباشرة والكاملة مع الحزب. وينبغي لفت الانتباه الى أن جانباً من الضغوط الإسرائيلية الكبيرة على واشنطن لعدم العودة الى الاتفاق النووي مع إيران، يرتبط بتقدير العدو أن رفع العقوبات سيسمح بضخ مليارات الدولارات في الخزينة الإيرانية، وسيجد جزء من هذه الأموال طريقه إلى حزب الله، كما أنه لا يوجد ما يمنع إيران من استغلال جزء من أرباح النفط لزيادة نفوذها في بيروت.

رابعاً، تشهد «إسرائيل» نقاشاً حول طريقة التعامل مع لبنان، وما إذا كان ينبغي الاستمرار بشعار أن كل لبنان رهينة للحزب ويجب أن يدفع الجميع ثمن ذلك، أو العودة الى سياسات الثمانينيات حول وجود إمكانية للتعاون مع قوى في لبنان، أو استغلال الظروف الحالية لخلق بيئة معارضة لحزب الله والعودة الى العمل داخلياً.

قلق العدو من كونه مكبّل اليدين إزاء أي عمل عسكري مكشوف مستمر. لذلك، يبدو منطقياً أن يفكر بعض قادته بأن الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية في لبنان قد تسمح بمزيد من الأعمال الأمنية ـ العسكرية ضد حزب الله، ربطاً بما لا ينفك الإسرائيليون عن ترديده من أن حزب الله، رغم الأزمة الحالية وتعقيداتها، «مستمر في برنامج دقة الصواريخ والتزود بمنظومات دفاع جوي تهدد حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في سماء لبنان».

وإلى ذلك، كان لافتاً ما نقل أمس عن مصدر أمني إسرائيلي من أن «الوضع القابل للانفجار في لبنان، يقرّب إسرائيل من المواجهة... وحرب لبنان الثالثة مسألة وقت».

ما الذي يعنيه ذلك، ولماذا يفكّر العدو بأن الأمور قد تتطوّر الى حدود نشوب حرب جديدة، وهل يتم الأمر على شكل ما فعله في كل حروبه السابقة، أم أن لديه خططاً تفترض ردوداً قاسية من المقاومة تقود الأمور الى المواجهة... أم أنه يخشى أن يبادر حزب الله نفسه الى شنّ الحرب... وخصوصاً بعدما علّمتنا غزّة أن زمن ابتداء الحروب من جانبنا بات متاحاً؟

«إسرائيل» تحذّر نفسها: في أزمة لبنان آمال... ومخاطر أيضاً

يحيى دبوق

تحمل «هجمة» المواقف والتعليقات العبرية على أزمة لبنان، سواء بالتباكي أو بالتهديد أو بالضغط على الأصدقاء والحلفاء للدفع نحو مزيد من التردي الاقتصادي والتجويع، إشارات دالة على توقّعات المحور المحاصر الذي يترقب وصول الأزمة الاقتصادية إلى مرحلة حرجة جداً، قد يُستعصى منع انزلاقها إلى حدّ لا يسلم معه حتى المحاصرون.

حتى وقت قريب، وجّهت تل أبيب إعلامها لإظهار «إسرائيل» جهة حيال تترقّب الأزمة في لبنان، وتحاول تقدير تأثيرها على عدوها الأول في لبنان والمنطقة، من دون إخفاء الأمل بأن يصل إلى حدّ يتسبب بفصل عامة اللبنانيين عن حزب الله، والرهان أيضاً على فصله عن بيئته المباشرة.

> **قد لا تسلم «إسرائيل» من تبعات أي فوضى في لبنان نتيجة قرار استباقي بتفعيل القليل من الفوضى مسبقاً باتجاه العدو**

وكانت مواقف «إسرائيل» وتعليقاتها تتناغم مع مواقف وتصريحات جهات وأفراد في لبنان والمنطقة، عبر التغذية المتبادلة للروايات والتعليقات التي تساوقت إلى حدّ التطابق، من دون أن تُظهر «إسرائيل» أي موقف يتعلق بكشف دورها الابتدائي في الأزمة، وإن عبر تكاملها وتكافلها مع مسبّباتها الداخلية، أو عبر البناء عليها لتحقيق مصالحها، وبطبيعة الحال الامتناع عن كشف أي دور إسرائيلي في الضغط عبر الشريك الأميركي لاستمرار الأزمة وتعزيز أذيتها للبنانيين.

اختلفت المقاربة المعلنة في الأسبوعين الأخيرين إلى أن وصلت إلى مستوى بات يتناقض مع المقاربة الابتدائية: أكثر كشفاً لدور تل أبيب، وأكثر تظهيراً لحدود رهاناتها، سواء عبر تصريحات مسؤوليها بمختلف مستوياتهم، أو عبر تعليقات إعلامها.

(أ ف ب)

فما الذي يدفع تل أبيب إلى إظهار موقفها، عبر الكشف عن جزء مما تقوم به وراء الغرف المغلقة من تخطيط وتحريض ورسم خطوات وتشديد حصار ومنع أي خطط وحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية؟ وما الذي يدفع رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت إلى التأكيد أنه، ووزير أمنه بني غانتس ووزير خارجيته يائير لابيد، يراقبون عن كثب كل ما يجري في لبنان؟ فيما كانت المقاربة، ضمن هذا المستوى من المسؤولين، إما صامتة تمتنع عن التعليق، وإما تلعب دور المحلل السياسي والاقتصادي، وحسب، للساحة اللبنانية.

كما جرى التأكيد عليه، فإن أزمة طرفي المعادلة، حتى ولو كان هو من بلورها وخطّط لها وعمل على الحث على تنفيذها، بل يتحدد، إلى جانب كل ذلك، عبر تفاعل الطرف الآخر وردة فعله وما يمكن أن يبادر إليه. وهنا، فإن الآمال المعقودة على الفرص قد ترتطم بواقع مغاير لما كان مخطّطاً له.

في الواقع، يُعدّ ما صدر عن بينت تقدير موقف إسرائيلي، اضطر لإخراجه إلى العلن نتيجة المتغيّرات في الساحة اللبنانية وخطورتها، وذلك عبر التأكيد على حالة التأهب والمواكبة، العسكرية والسياسية من خلال استحضار اسمَي وزيرَي الأمن والخارجية. والواضح أن الإشارة إلى غانتس كواحد من المتأهّبين هي إشارة تهديد ردعية في مقام أول وإن كانت أيضاً إشارة إلى مستوى قلق كبير جداً من إمكان تحول الأزمة اللبنانية بـ«فعل فاعل» لبناني إلى تهديد، أي إلى فرضيات متطرّفة باتت حاضرة على طاولة التخطيط والقرار في تل أبيب بناءً على التقدير بأن الأوضاع في لبنان وصلت إلى حدّ يُنذر بالانفجار، بما لا يُبقي من هنا، فإن ما ورد من كيان العدو في اليومين الماضيين تحذيري وتهديد: هل تصل الفوضى قبل أوانها، وهل ينكسر الحد الذي يشدّد من يحاصرون لبنان على أنهم لن يتخطوه؟ وهل تكون هناك تطورات عسكرية، نتيجة فوضى تقدر تل أبيب أن الساحة اللبنانية ستصل إليها بسبب، الأمر الذي قد لا تسلم إسرائيل من تبعاته نتيجة قرار قد يأتي من داخل لبنان، عبر مداواة الفوضى استباقياً، بتفعيل القليل منها مسبقاً باتجاه «إسرائيل».

أما إشارة بينت إلى دور وزير الخارجية ومكانه في حالة التأهب، فلا تعني وحسب استحضار اسم لابيد ربطاً بمكانته وتأثيره في الحكومة الإسرائيلية، بل بالدور الذي يضطلع به خارجياً مع شركاء تل أبيب بكل ما يتعلق بلبنان، سواء ما يرتبط بالولايات المتحدة ودول أوروبية وازنة، أو ما يرتبط بحلفاء إسرائيل الخليجيين. وآخرها ما تسرب للإعلام العبري، بأن إسرائيل ضغطت على أصدقائها في الخليج كي لا يرسلوا أيّ مساعدة مالية إلى لبنان، حتى ولو كانت دولاراً أميركياً واحداً.

إلا أن في ما يُنشر في إسرائيل، وتحديداً في اليومين الماضيين، إشارات دالة على تهديدات أيضاً، إن لم تحسن إسرائيل التعامل معها ومنع بلورتها، فستكون النتيجة سيئة جداً لها، ليس فقط في إفراغ الأزمة اللبنانية من تأثيراتها السلبية على حزب الله كما أريد لها، بل أيضاً في تعزيز موقعه ومكانته نتيجة الأزمة نفسها.

من هنا تأتي تحذيرات إسرائيل وفقاً لما يُنشر في إعلامها من تسريبات: منع المساعدات المالية عن لبنان في سياق منع أي توجه شرقاً، أي سدّ باب الحلول الاقتصادية على خلافها؛ تأليب اللبنانيين على حزب الله بعد تجويعهم وتقديم المقاومة على أنها هي سبب هذا التجويع، في سياق منع المقاومة أيضاً من تقديم حلول تخفّف من وطأة الأزمة، وهنا يشترك بعض من في الداخل مع الخارج بالتضامن والتكافل؛ تحذير إسرائيل شركاءها بأن منع انهيار الجيش اللبناني في سياق تفعيل الضغوط، يُعد مصلحة حيوية في سياق استراتيجية التسبب باستمرار الأزمة الاقتصادية وتعميقها، وإلا كما يرد في تسريبات عبرية «سيتسبب انهيار الجيش اللبناني في فراغ يعهد حزب الله وإيران إلى ملئه». والنتيجة هي أن «على أميركا دعم المؤسسة العسكرية في لبنان كي لا تنهار، لكن عبر مساعدات عينية، مع الحرص أن لا تكون مالية».

تسريبات الأمس، عن مصادر رفيعة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كما وردت في أكثر من وسيلة إعلامية عبرية، هي الأكثر دلالة على وجهة التقدير الإسرائيلية، وتفسّر انعطافة مقاربة تل أبيب العلنية، بعد أشهر طويلة من التفاؤل والرهان على إمكان النجاح الكلي: «استمرار الضغط إلى حدّ سقوط لبنان، يقرب إسرائيل من الحرب مع حزب الله».

يعني هذا التحذير أن الحرب حاضرة، نتيجة الأزمة في لبنان، على طاولة القرار في تل أبيب. ما يعني، في السياق، أن الضغوط الاقتصادية ستستمر وتتعاظم وإن كانت التسريبات العبرية تشير إلى حرص ابتدائي بأن لا تتجاوز الضغوط حدّ التسبب بالانهيار. علماً أن هذا الحدّ ليس بالضرورة متطابقاً مع ما يراه الجانب المقابل.

وفق فرص وتهديدات يراها أحد طرفَي المعادلة، حتى ولو كان هو من بلورها وخطّط لها وعمل على الحث على تنفيذها. بل يتحدد، إلى جانب كل ذلك، عبر تفاعل الطرف الآخر وردة فعله وما يمكن أن يبادر إليه. وهنا، فإن الآمال المعقودة على الفرص قد ترتطم بواقع مغاير لما

مقالة

أمّ الاستعمار الحنون

جمال غصن

قامت سفيرة الدولة الخاطفة للمواطن اللبناني جورج إبراهيم عبدالله بتوبيخ رئيس حكومة لبنان المنصرف عن العمل صباح الأربعاء. مرّ الحدث مرور الكرام على لبنان الرسمي بينما احتفى به بعض المتزلّفين ومستجدي الحنان من إحدى أسوأ القوى الاستعمارية وأكثرها دمويّة في تاريخ هذه الأرض. حصل كل ذلك بعد يومين من الذكرى الـ59 لاستقلال الجزائر من وحوش فرنسا الذين كانوا يحتفظون حتى العام الفائت بجماجم أبطال جزائريين حاربوا الاستعمار في القرن التاسع العشر في المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي، وأيّ طبيعة هذه. لم تكتفِ آن غريو بذلك الانتهاك للأصول الدبلوماسية، بل صعدت بعد ساعات على متن طائرة إلى جانب نجمة الإعلانات الدعائية على نشرات الأخبار المسائية دوروثي شيا، وحجّتا معاً إلى بلاد نجد والحجاز لمناقشة حكومة الانتخابات التي تخوضانها بكل ثقل دمهما ودعم القوات المسلّحة اللبنانية (اللاف) التي تقترب كل يوم أكثر من التسمية السفاروية لها مبتعدة بذلك عن مسمّى الجيش الوطني.

يصادف أن الجزائر تتشارك الخامس من يوليو ذكرىً للاستقلال مع فنزويلا التي كانت أول مستعمرة إسبانية تدحر مستعمريها عام 1811، كما يصادف أن غريو هي الكلمة الإسبانية لـ«الزيز». وفي انتظار نتائج السعي المشكور للحاجّة أمّ الزيز ورفيقتها الصّرصارة، من المستبعد جداً أن يكون الذنب التاريخي لبلادهما مغفوراً. تتصرّف السفيرتان من دون أيّ خشية من عقاب على مخالفة الأعراف الدبلوماسية بين الدول ولا تُلامان كون لبنان لا يتصرّف كأنه دولة على الإطلاق، وهذا ما اكتشفه فجأة صنّاع هذا الوطن البدعة بعدما ساهموا في إضعاف الكيان للبّ ذراع من يحارب مشروعهم الاستعماري. هناك من يتحسّس من استخدام كلمة حصار لوصف ما يجري في لبنان ويفضّل التركيز على فساد المنظومة والأسباب الداخلية للانهيار الحاصل، وهو بالمناسبة الخطاب التوبيخي نفسه الذي تطلقه غريو وهي تهرع لإنقاذ ما تبقّى من المنظومة. فهذا ما قالته غريو لحسان دياب: «إن الإفقار القاسي اليوم هو النتيجة المتعمّدة لسوء الإدارة والتقاعس عن العمل لسنوات وليس نتيجة حصار خارجي. بل هو نتيجة مسؤوليتكم جميعاً لسنوات عدّة، هو من مسؤولية الطبقة السياسية...هذه هي الحقيقة». وبما أن غريو بتّت الحقيقة، لنبتعد قليلاً ولننظر إلى الحدث الأبرز في العالم هذا الأسبوع.

> **هناك من يتحسّس من استخدام كلمة حصار لوصف ما يجري ويفضّل التركيز على فساد المنظومة والأسباب الداخلية**

في جزيرة «هسبانيولا» الكاريبية تمكّنت مجموعة مسلحة من إقناع حرس منزل رئيس هايتي جوفينيل موييس بأنهم من وكالة مكافحة المخدّرات الأميركية، فرمى الحرس أسلحتهم ودخلت المجموعة المنزل وقتلت الرئيس موييس. طبعاً لا يوجد حصار في بلد تسرح وتمرح وكالة مكافحة المخدرات الأميركية فيه ويمكنها أن تنزع سلاح حرس الرئيس. لكن، رغم ذلك، تعاني هايتي من إفقار قاسٍ متعمّد. ولمعرفة أسباب ذلك لا بد من درس تاريخ سريع مع أجداد غريو وشيا والإسبان. في عام 1492 وصل السفاح كولومبوس إلى جزيرة أيبيتي، كما كان يسميها شعب التايينو الذي كان يسكن الجزيرة، وأعلنها مِلكاً للعرش الإسباني وأسماها هسبانيولا قبل أن يستعبد ويبيد مئات الآلاف من سكانها. بعد إبادة السكان المحليين أتى المستعمرون الإسبان بعبيدٍ من أفريقيا لإكمال عملية نهب ثروات الجزيرة الطبيعية من الذهب والقطن وغيرهما، وتبعهم المستعمرون الفرنسيون الذين شطفوا ثروات القسم الغربي من الجزيرة. ثار الأفارقة عام 1791 وسبقوا فنزويلا إلى الحرية إذ انتصروا على جيوش السفّاح نابوليون بونابارت عام 1804. بعدها ناصرت الدولة الحرة والغنيّة حركات التحرّر في المستعمرات الإسبانية التي قادها سيمون بوليفار ما أدّى إلى تحرّر الجزء الشرقي من الجزيرة في عام 1821 وتوحّدت الجزيرة وازدهرت لعقدين من الزمن.

طبعاً لم يتقبّل الفيروس الاستعماري الأوروبي والمتحوّر الشمال الأميركي هذا المثال التحرّري وحاربه بكل أدواتهما من الحصار الاقتصادي والعزل والتقسيم والانقلابات وصولاً إلى الغزو والاحتلال العسكري المباشر وإخضاع الجزيرة لإفقار قاس متعمّد. هذه هي الحقيقة. شهدت هايتي هبّة شعبية في السنوات الأخيرة ضد خادم أميركا المطيع موييس، واتُّهمت فنزويلا بتأجيج التظاهرات. أرسلت واشنطن مرتزقتها لإنقاذ حليفها من السقوط تحت الضغط الشعبي، لكنه بات واضحاً أن الانتخابات ستأتي بتغيير لن يلقى رضى من نصّبوا أنفسهم أسياداً على العالم. ما إن اغتيل موييس من فريق تقول رواية عملاء واشنطن في بورت أو برنس إنهم مرتزقة كولومبيون، حتى علت الأصوات في الصحف الناطقة باسم الاستعمار الأميركي، من أقصى يمينها في الـ«ميامي هيرالد» إلى ما يُروّج لها على أنّها يسار في الـ«نيويورك تايمز»، تدعو إلى ضرورة التدخّل لإنقاذ هايتي من الفوضى مع التفاوت فقط في مدى التدخّل المرجوّ. حرية هايتي ترعب أقوى دول العالم منذ مئتي عام وما زالت، حالها حال جزيرة كاريبية أخرى تعيش الحرية تحت الحصار مقابل شواطئ فلوريدا.

سفيرتا فرنسا والولايات المتحدة تدركان جيداً أن الحصار الخارجي متعدد الأشكال والأدوات وبرعت دولتاهما باستخدامها وابتكارها على مدى السنين. فالحصار الخارجي قد يتجسّد داخلياً في ملكٍ أو أمير أو أيّ رأس حُكم آخر وفيّ وحريص على مصالح القوى المهيمنة ويضخّ أموال المستعمر، أو قد يكون شبكة أوليغارشية تقوم بشفط الموارد نيابة عنها وتدفع الجزية إلى حُماتها، كما أنه قد يكون سياسياً أو موظّفاً برتبة عميل. وحين تعبّر السفيرة عن خيبتها من الطبقة الحاكمة في منظومة من تصميم وصناعة دولتها، فذلك ليس لأن المنظومة لم تعد تخدم شعبها بل لأنها لم تعد تؤدي وظيفتها في التركيبة الاستعمارية العنصرية التي هيمنت على العالم منذ عقود. بغياب شخص مثل رفيق الحريري ليحمل عن السفيرات الخائبات وزر خدمة الاستعمار متنكّراً كمعمّر ومعلّم ومحرّر، تعوّل غريو وشيا على مجتمع الـ«أنا» المدني للإطاحة بنائب في بيروت الأولى أو استبدال فاسد مخضرم بمكافَح فساد متدرّب على يديهما في إدارة ما. جالت السفيرتان في كل ناحية من لبنان وها هما تعبران البادية حاملتين معهما هموم حوكمة المنظومة. حسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، يحق للبنان أن يعلن أنّ غريو ودوروثي شيا شخصان غير مرغوب فيهما، لانتهاكاتهما الفاضحة للسيادة اللبنانية. لكنّ المشكلة في لبنان ليست محصورة في وجود مساطيل يستجدون الاستعمار، بل أيضاً في عملاء الاستعمار الذين ينخرون الدولة ويحاصرون الشعب من داخلها. مشكلة من يحاصر الشعوب في الداخل والخارج هي أنهم يظنون أن الشعوب ستستسلم. لقد مرّ مئتا عام على قطع هايتي لرؤوس جنود جيش نابوليون وما زالت تحارب إلى اليوم. الجزائر قدّمت مليون شهيد لتتحرّر من احتلال فرنسا. تستهبلنا غريو أو تستغبينا حينما تقول إن الإفقار هو نتيجة سوء إدارة. الإفقار القاسي المتعمّد هو نهج دول الاستعمار أباً عن جدّ، أو في حالة فرنسا تحديداً «أمّاً حنوناً عن ستّ أحنّ منها». وكما قال محمود درويش: ليَدَين من حَجَر وزعتر...

المشهد السياسي لا افق لكلّ الأزمات التي يعيشها البلد. وفي ظلّ الغياب التام للسلطة، و«تمسحة» المسؤولين، وتلهّيهم بصراعات دونكيشوتية، لم يعد من شكّ، أنه رغم أن الانهيار بلغ مدى غير مسبوق، فإن الأسوأ لم يأتِ بعد. أما مشروع البطاقة التمويلية الذي يفترض أن تحلّ جزءاً من معاناة الناس، فيبدو أنها لا تزال عالقة، بسبب رفض حاكم مصرف لبنان تمويل جزء منها، وبسبب تلكّؤ الحكومة في تحديد آلية الاستفادة منها

(أ ف ب)

200 مليون دولار يصرّ مصرف لبنان على دفعها بالليرة
البطاقة التمويلية عالقة بين الحكومة وسلامة

وحده الأمن لا يزال مستتبَباً... إلى حين. عدا ذلك، تعيش السلطة انحلالاً كاملاً يعزّزه الانهيار المستمر في سعر صرف الدولار، أخذاً في طريقه أي أمل بمستقبل أفضل. لا مبادرات ولا خطط ولا أفكار لمواجهة الانفجار الاجتماعي المحتمل، والناتج عن فقدان السيطرة على الأسعار، حتى صار كثر غير قادرين على تأمين الأساسيات المعيشية لأسرهم. يترافق ذلك مع استمرار العتمة، التي صارت على خطين، دولة واشتراك. أما البنزين، فبدأت السوق السوداء تنظم نفسها، على وقع أخبار عن انفراج قريب، بسبب دخول 150 مليون ليتر إلى السوق. لكن، بالنسبة إلى المعنيين، صار واضحاً أن لا أفق لأزمة المحروقات، طالما أن الترقيع والقرارات العشوائية مستمران. في مناطق عديدة، لم يعد غريباً مشهد تولّي موزعي البنزين مهمة البيع للمستهلكين مباشرة، وبأسعار تفوق السعر الرسمي بكثير، بدلاً من التفريغ في المحطات. يدفع الموزع لصاحب المحطة ضعف الربح الذي يفترض أن يحققه، ثم يقوم ببيع الصفيحة بالسعر الذي يريده.

أين وزارة الاقتصاد؟ الجواب نفسه يتكرر، لا قدرة للوزارة، بعديدها المحدود على مراقبة كل البلد.

أمام كل ذلك، وبغضّ النظر عن قدرة رفع الدعم على إنهاء الأزمة، لكن المشروع لا يزال عالقاً بانتظار البدء بتنفيذ قانون البطاقة التمويلية، الذي ينتظر بدوره أن تقر اللجنة الوزارية التي يرأسها الرئيس حسان دياب وتضمّ وزراء المالية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، آلية تحديد المستفيدين منها. وبحسب، المعلومات فإن اللجنة التي أعطيت في القانون 15 يوماً لإنهاء عملها، لم تعقد سوى اجتماع وحيد، على أن تعقد الثاني هذا الأسبوع. ويفترض أن يقدم وزيرا الشؤون الاجتماعية والاقتصاد فيه، خلاصة ما سبق أن درسوه في ما يتعلق بالفئة المستفيدة. لكنّ المشكلة الأكبر التي لا تزال تعيق السير بالمشروع، هي عدم حسم مسألة التمويل بالكامل. وبالعودة إلى المفاوضات التي سبقت إقرار المجلس النيابي للبطاقة، كان قد اتفق على أن تستهدف 500 ألف مستفيد يضافون إلى نحو 200 ألف سيستفيدون من برنامج البنك الدولي لتمويل شبكات الأمان الاجتماعي. ورغم ما قيل عن تمويل هذه الأسر من خلال تحويل وجهة استعمال قروض مجمّدة من البنك الدولي، فإن المعلومات تشير إلى أن المضمون حالياً هو تحويل القرض الخاص بالنقل الحضري، والذي تبلغ قيمته 300 مليون دولار، نحو دعم 300 ألف أسرة. لكن هذا المبلغ لن يُخصص لدعم تمويل البطاقة، كما تردّد سابقاً، بل سيُخصص لضم هذه الأسر إلى مشروع شبكات الأمان الاجتماعي. يبقى 200 ألف أسرة. حتى اليوم، تؤكد مصادر مطلعة أن التمويل لم يتأمّن لها. ففيما تصر الحكومة على أن يتحمل مصرف لبنان مسؤولية تحويل الاعتماد المخصص للبطاقة إلى الدولار، على أن يحصل المستفيدون على أموالهم بالدولار أيضاً، لا يزال المصرف يرفض ذلك، مصراً على أنه مستعدّ لتأمين المبلغ بالليرة.

وإلى أن تحل هذه المعضلة، يبدو أن مشروع البطاقة التمويلية لن يبصر النور قريباً، بما يعني عملياً استمرار حالة التشظّي المجتمعي، واستمرار هدر الأموال على ما بقي من دعم لا يستفيد منه سوى التجار والمهربين.

المشكلة الأكبر التي تتكرر عند كل مطبّ أن القابعين في سدة المسؤولية، ولا سيما منهم وزير الاقتصاد راوول نعمة، يفتقرون إلى أي حس اجتماعي، هم الذين يزنون الملفات بالأرقام. انطلاقاً من ذلك، لم يستوعب نعمة أن ربطة الخبز ليست رقماً. هي خط الدفاع الأخير عن الأسر الفقيرة والمعدمة. لذلك، فإن تحول الخبز إلى سلعة تسعّر حسب سعر الدولار، لا يتناسب مع الحد الأدنى مع مسؤولية الدولة.

ومع إدراك الجميع أن الحكومة من رئيسها إلى وزرائها قد تخلوا عن مسؤولياتهم، لكن كان يفترض، على الأقل، على قاعدة حماية الناس من الجوع، أن يحموا ربطة الخبز. إلا أن الواقع أن هذه الربطة، بالرغم من استمرار دعم استيراد القمح على سعر 1500 ليرة للدولار، ارتفع سعرها من 1500 ليرة مع بداية الأزمة إلى 4 الاف حالياً. لكن حتى ذلك لم يعد يرضي كارتيل الأفران، ومن خلفه حارس مصالحهم راوول نعمة. فقد شدد اتحاد نقابات المخابز والأفران، في بيان أمس، على أن سعر صرف الدولار وأسعار كل المواد التي تدخل في صناعة الخبز تتأثر بأرتفاع سعر الدولار إلى عتبة العشرين ألفاً، فضلاً عن كلفة اليد العاملة التي تضاعفت والصيانة التي تُدفع بالدولار نقداً على أساس سعر السوق السوداء. ولم يفت الاتحاد الإشارة إلى ما قام به نعمة للحفاظ على «سلامة الوضع التمويني من خلال دعم مادة الطحين وتأمين القمح المدعوم واستمرار الأفران بالعمل لتأمين الرغيف للمواطن». كذلك، لم يتردد الاتحاد في التحذير من مغبّة انتقاد جشعه، فدعا «كل من يتناول القطاع بسوء إلى عدم التطاول عليه في ظل الأزمات المتراكمة». البيان لا يفهم منه عملياً سوى أن الاتحاد، بالتضامن مع نعمة، سيرفع سعر الربطة مجدداً، متناسين أنهم على افتراض أن كلفة ربطة الخبز الأبيض قد ارتفعت، فإن التعويض يتم من خلال سرقة الطحين المدعوم واستعماله لإنتاج أصناف غير مدعومة، وتباع بأسعار «حرّة».

أمام هذا المشهد السوداوي، لم يجد رئيس الحكومة المكلّف ما يدفعه نحو تسريع الحسم، تشكيلاً أو اعتذاراً. لا يزال يراوغ ويهدر الوقت، محملاً كل البلد تبعات خياراته. ولذلك، بالرغم من أن الأسبوع الماضي كان يفترض أن يحمل معه بعض الأجوبة كما أشيع، لا تزال الحكومة تترنح بين «أيام حاسمة» و«اعتذار وشيك» و«تشكيلة خلال أيام». لكن، طالما أن احتمال التشكيل لم يكن واقعياً طيلة الفترة الماضية، بسبب حسابات خارجية للحريري وحسابات داخلية له ولخصومه، فإن لا شيء يوحي بأن ثمة بديلاً عن الاعتذار. بل على العكس، تشير مصادر مطلعة إلى أن الرئيس

> **كارتيل الافران يهدد: اصمتوا إذا رفعنا سعر الخبز!**

سعد الحريري لا يزال مقتنعاً بضرورة الاعتذار، ولذلك يريد أن يسوق اعتذاره أمام المصريين، الذين يتحفّظون على هذه الخطوة، أسوة بالروس. أما داخلياً، فلم تتاخر الهدنة الإعلامية بين تياري المستقبل والوطني الحر. إذ فتح تصريح النائب جبران باسيل أول من أمس الباب أمام سلسلة من الردود بين التيارين. باسيل قال: «إذا أردنا أن ننتظر هوى الرئيس المكلف نكون نتفرّج على النحر اليومي للبنان أكان في موضوع الأدوية أو المحروقات أو غيرها ونحن نناشده منذ أن كُلّف بأن يؤلّف واليوم عناصر التأليف باتت متوافرة ونحن ذلّلنا كل عقبات التشكيل الداخلية وعلى حسابنا». أما «المستقبل»، فاعتبر في ردّه أن «باسيل يتحدّث عن النحر اليومي للبنان وتغيب عن عبقريته السياسية أن المسلخ الوطني مقره الرئيسي في بعبدا، وأن رئيس البلاد هو مؤسس التيار الوطني الحر المعنيّ الأول بمآسي اللبنانيين، وأن ملائكة جبران في الحكومة يصولون ويجولون في كلّ الوزارات، وأن وزارة المحروقات أحرقت سنسفيل البلاد منذ تربّعه هو شخصياً على عرشها...».

(الأخبار)

أكثر من نصف اللبنانيّين يكتفون بأقلّ من وجبتيْن يومياً

رحيل دندش

أكثر من نصف اللبنانيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. نتيجة بديهية في ظل انهيار اقتصادي متواصل صنّفه البنك الدولي من ضمن أسوأ 10 أزمات عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر. هكذا يسير لبنان بخطى حثيثة نحو مزيد من الفقر والجوع، مع غياب سياسات إنقاذية تُفرمل هذا المسار وتحمي سكانه لناحية غذائهم على الأقلّ.

دراسة أجرتها كلية الصحة في الجامعة اللبنانية بعنوان «الأمن الغذائي في لبنان في ظلّ الأزمات المتلاحقة»، بدعم من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، أظهرت أنه من بين 16 أسرة، هناك تسع أسر تأكل أقل من وجبتين في اليوم، و70 في المئة من هذه الأسر التسع تتخلّى عن وجبة غذائية أساسية بهدف الاحتفاظ بالطعام لأطول مدة ممكنة. أما الغذاء الذي تركّز عليه هذه الأسر فيقتصر على الحبوب والنشويات والخضر، ولا يشمل اللحوم والفواكه ومنتجات الألبان لغلاء أسعارها، مع ما يترتب على ذلك من تبعات صحية خطيرة ستظهر على المدى البعيد.

نحو 53 في المئة من الأسر اللبنانية تعاني من فقر الأمن الغذائي، غالبيتها في البقاع (83%) وعكار (73%)، بعدما فقدت العملة المحلية أكثر من 85 في المئة من قيمتها، وانهارت القدرة الشرائية للسكان الذين بقيت أجور غالبيتهم على ما كانت عليه قبل الأزمة، وبات أكثر من نصفهم تحت خط الفقر. الدراسة أظهرت أن مدخول نحو 37,70 في المئة من السكان يقلّ عن مليون وخمسمئة ألف ليرة أي أقلّ من 80 دولاراً، وأن نحو 20,1 في المئة لا يتقاضون أيّ مدخول. فيما ارتفعت نسبة البطالة بمعدل 29,3 في المئة مقارنة بعام 2019 الذي سجّل 11,4 في المئة، مع إقفال مؤسسات كثيرة أبوابها. وضاعفت إجراءات مواجهة جائحة كورونا من آثار الأزمة، مضافاً إليها انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، لتكون النتيجة «ارتفاع عدد الفقراء ثلاثة أضعاف عن عام 2019، فيما تراجع عدد من كانوا يُصنّفون ضمن الطبقتين الوسطى والغنية إلى النصف».

وبحسب الدراسة، يعاني الشخص من انعدام الأمن الغذائي «عندما لا يمكنه الحصول بانتظام على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذّي من أجل النموّ والتطور الطبيعي والعيش حياة نشطة وصحية. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الغذاء و/ أو نقص الموارد للحصول على الغذاء الكافي كمّاً ونوعاً». علماً أن لبنان يستورد نحو 80 في المئة من الغذاء لتلبية حاجات سكانه. والأهم أن انعدام الأمن الغذائي لا يعني أن الطعام غير متوفر وحسب، بل يعني أيضاً أن الغذاء المتوفر غير سليم وغير مأمون، خصوصاً أن كثيراً من المواد الغذائية التي دخلت السوق اللبناني حديثاً كنّخب درجة ثالثة ورابعة لم تخضع لتحاليل تحدد جودتها، ويُقبل عليها اللبنانيون كونها في متناول قدرتهم الشرائية مقارنة بالمواد التي كانوا يشترونها. الدراسة أشارت إلى «استراتيجيات» يتبعها اللبنانيون لـ«مواجهة» الأزمة. إذ تمثّل الاستدانة لتوفير الغذاء نحو 37,90 في المئة من أسباب الديون حالياً، تليها الاستدانة لتسديد بدلات الإيجار (18,30%). ويلجأ نحو 40 في المئة إلى بيع أثاث منازلهم لتأمين الغذاء، فيما خفّض نحو 38 في المئة من تكاليف متطلبات معيشية لتوفير الاحتياجات الغذائية، ونحو 25 في المئة لجأوا إلى بيع أصولهم الإنتاجية.

ووفق مؤشر استهلاك الأغذية خلال سبعة أيام، فإن 83% ممن يعانون انعدام الأمن الغذائي يقترضون لثلاثة أيام في الأسبوع للحصول على الغذاء بينما 30 في المئة يقلّلون طعامهم ليكفي أربعة أيام.

وفي السياق نفسه، حذّرت الدراسة من أن اعتماد استراتيجيات تكيف ضارة ترتكز على التقليل من جودة و/أو كمية الطعام نتيجة عدم القدرة على الحصول على الغذاء، يترتّب على ذلك الكثير من المخاطر كحدوث الضعف الناتج عن نقص المغذّيات الدقيقة، وأمراض مناعية وسرطانية، أو البدانة لدى البالغين، كما أن لها تأثيراً بالغاً على الأطفال لأنهم بحاجة إلى النمو الجسدي والعقلي، ويستتبع ذلك ارتفاع كلفة الفاتورة الاستشفائية لمعالجة هذه الأمراض.

لذلك كله، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات. على المدى القصير، هناك ضرورة قصوى لإصدار بطاقات مساعدات غذائية وعينية إلكترونية وتوسيع برامج المساعدة النقدية لتسهيل الوصول إلى الاحتياجات الغذائية الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً. وعلى المدى المتوسط ينبغي تكثيف مراقبة أسعار المواد الغذائية للحدّ من تضخم أسعارها، مع نشر قوائم الأسعار الأسبوعية بما يقلّل من إساءة استخدام السوق، وتشجيع المبيعات المباشرة من المنتجين المحليين إلى المستهلكين المحليين باستخدام التقنيات الرقمية لربطهم، مع وضع إطار قانوني ومعايير للتجارة الإلكترونية للمنتجات القابلة للتلف. كذلك دعت إلى تشجيع الاستثمار الزراعي لتحسين الفرص الزراعية للمزارعين الصغار لحماية أصولهم، وتحقيق الاستقرار في فرص معيشتهم. وعلى المدى الطويل، أوصت الدراسة بدعم مركّز لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وتعزيز أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية، وتطوير برامج زراعية مخصّصة للشباب لتسهيل اعتماد وتوسيع نطاق التقنيات الرقمية والخضراء في قطاع الزراعة، وإعطاء الحوافز الوطنية لمثل هذه البرامج، وتعديل اتفاقيات التجارة الثنائية الحالية لضمان سلاسل إمدادات غذائية أكثر استدامة ومرونة...

تقرير

امتحانات الثانوية العامّة قائمة... حتى ربع الساعة الأخير؟

فاتن الحاج

على وقع مسلسل الموت اليومي نتيجة عدم توفر دواء أو نقص في مولدات الأوكسيجين، تُجري وزارة التربية امتحانات الثانوية العامة. الجلسة الأخيرة للجنة التربية النيابية، الأسبوع الماضي، عُقدت خصيصاً للتأكيد على إجراء الاستحقاق في موعده في 26 الجاري، ودعم إصرار الوزارة على تنظيمه بموافقة هيئة التنسيق النقابية ومشاركة التفتيش التربوي.

لكن لم تمضِ ساعات كثيرة حتى خرجت أصوات طالبية، ومنها «اتحاد طلاب 2020»، لينشد مساواة ممتحني الثانوية العامة بفروعها الأربعة ومرشحي الامتحانات الرسمية المهنية بتلامذة «البريفيه»، على قاعدة أن «الظروف الموضوعية واحدة للجميع»، وبسبب «انقطاع البنزين والكهرباء والإنترنت وعدم الجاهزية التربوية والاستعداد العملي للامتحان، وتفشي المتحوّر الهندي»، مطالباً الجهات المانحة ولا سيما منظمة «يونيسف» بوقف التمويل الخاص بالامتحانات. فيما اقترح رئيس «اللجنة الطالبية»، عمر الحوت، إجراء امتحانات رسمية «لمن يحتاج إلى الشهادة بداعي السفر أو المدرسة الحربية على غرار أصحاب الطلبات الحرة، وهؤلاء لا يتجاوز عددهم الـ 1500، وأن يُرفع الآخرون، وعددهم نحو 38 ألفاً بإفادات كما حصل في البريفيه». وتتجه اللجنة إلى تنظيم تحركات ميدانية يشارك فيها طلاب وأهال هذا الأسبوع. بالتزامن مع حملات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وكانت مداخلات أساتذة كثر عبر حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي التقت على فكرة إلغاء الثانوية العامة أيضاً، باعتبار أن «الوقائع على المستوى الوطني العام تشير إلى استحالة تنظيم الاستحقاق بالنظر إلى الوضع النفسي للطلاب، فيما يحدث تصاعد دراماتيكي وسريع للأحداث يجعل الإصرار على إجراء الامتحانات في غير محله، إذا ما نظرنا إلى الأزمات المتلاحقة من بنزين ودواء وغذاء أو إلى الظروف الذاتية المتعلقة بتمويل الامتحانات. وإذا كانت الوزارة متيقّنة من أن الاستحقاق متعذّر لوجستياً وموضوعياً فلتعلن الإلغاء منذ الآن وتخفف الضغط النفسي ولا تنتظر ربع الساعة الأخير».

هذه المواقف لا تحجب رأياً آخر في صفوف الأساتذة يقول إنه لا يجوز وضع من تعب واستعدّ للامتحانات في كفة واحدة مع من أمضى العام لهواً ولعباً. ويقترح أصحاب هذا الرأي اعتماد العلامات المدرسية على علّاتها أفضل من توزيع هدايا الإفادات.

وبحسب مصادر تربوية، «المسألة ليست ضغوطاً من الطلاب أو الأساتذة، إنما هذه قد تكون غطاء لمشكلة البكالوريا التي لا تختلف عن مشكلة البريفيه فعلياً لناحية الجاهزية الأكاديمية، باعتبار أن التعليم ليس اكتساب مهارة فحسب، إنما أخذ معارف ومبادئ تأسيسية للسنوات

> **زيادة بدلات المراقبة والتصحيح والنقل وشمول الأساتذة بالبطاقة التمويلية**

المقبلة وكل سنة متصلة بالأخرى، وبالتالي فإن ما حصل خلال السنتين اللتين توقّف فيهما التعليم عملياً إلا ما ندر، فإن الطالب لم يطوّر معارفه بين الثانوي الأول والثانوي الثالث (صف الثانوية العامة)، بل الأسوأ أن قسماً من المعارف المكتسبة في صفّ الثاني الأول جرى نسيانها. «كذلك فإن غياب طريقة التعليم المنهجية في التعليم عن بعد سيؤثر في معالجة أسئلة الامتحانات الرسمية، باعتبار أن الطالب لم يختبر معالجتها في التعليم الحضوري ووفق المنهج المقرر».

مصادر في رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي قالت إن تمرير ورقة امتحانات الثانوية العامة كان مقابل مطالب طرحتها هيئة التنسيق في لقائها مع رئيس الحكومة حسان دياب ومع وزير المال غازي وزني وأعضاء الكتل النيابية، ومنها شمل الأساتذة بالبطاقة التمويلية ورفع بدل النقل و1200 مليار ستُحول إلى الجهات الضامنة ومنها تعاونية موظفي الدولة والضمان الاجتماعي للتعامل مع المستشفيات بحسب السعر الأعلى. وأوضحت المصادر أن الرجوع عن هذه الوعود قد يغير موقف رابطة «الثانوي» بالحد الأدنى، خصوصاً أن قرار العصيان عن العمل الإداري ابتداءً من الأول من تموز الماضي لا يزال ساري المفعول ولم يحصل حتى الآن توزيع لمراكز الامتحانات (تجري بعد 16 يوماً) أو تسلّم لتكاليف المراقبة أو حتى بطاقات الترشيح للطلاب.

في وزارة التربية، الامتحانات «قائمة حتى الآن» والأعمال الإدارية تُنفذ على قدم وساق، ولا يبدو أن موظفي الوزارة سيلتزمون الإضراب الذي أعلنته رابطة موظفي الإدارة العامة بين 15 الجاري و23 منه. مصادر إدارية في الوزارة أكدت لـ«الأخبار» أن «لا ضغوط من أحزاب وروابط لإلغاء الامتحانات، والإعتمادات ستكون متوافرة لتعديل قرار المستحقات للأساتذة بحيث سيُزاد بدل المراقبة وكذلك بدل النقل من 8 آلاف ليرة إلى 24 ألفاً باقتراح قانون سيعدّه وزير المال». وأوضحت المصادر أن الروابط التزمت الامتحانات، والمراقبة وكذلك التصحيح، ولن تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأساتذة كما هي الحال في البريفيه، خصوصاً بعد قرار جعل بعض المواد اختيارية.

(مروان بو حيدر)

الكرة اللبنانية

الموسم الكرويّ يعود من بوابتَي النخبة والتحدّي

تستعيد كرة القدم اللبنانية اليوم حيويتها ونشاطها عبر البطولتين التنشيطيتين النخبة والتحدي، اللتين تُعتبران باكورتَي مسابقات الموسم الكروي 2021-2022 وإن كان انطلاق الموسم الكروي رسمياً بإقامة الكأس السوبر قبل أسبوع على انطلاق الدوري

عبد القادر سعد

لم تغب اللعبة الشعبية الأولى في لبنان كثيراً عن جمهورها، فما بين نهاية الموسم الماضي بتتويج الأنصار بالثنائية وانطلاق الموسم الجديد استمر النشاط مع الدور الأول من مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي وممثّلي لبنان العهد والأنصار. انتهى هذا الدور بتأهل العهد إلى نصف نهائي منطقة غرب آسيا وخروج الأنصار، لينتقل الاهتمام إلى المنتخب الوطني. استحقاقان كبيران كانا في انتظار منتخب الأرز: التصفيات المزدوجة المؤهلة إلى كأسَي العالم 2022 وآسيا 2023 وكأس العرب. نجح «الأحمر» في تحقيق إنجاز مزدوج بالتأهل للقاء بحمدون، سيكون الظهور الأول للمدرب يوسف الجوهري كقائد فنّي لفريق النجمة. سيواجه نظيره مدرّب الصفاء محمد الدقة الذي كان مرشحاً بقوة كي يكون مكان الجوهري قبل أن يقرر البقاء في الصفاء.

لكنّ أروقة الأندية كانت تشهد نشاطاً على صعيد تدعيم الفريق للموسم الجديد. تدعيمات لم تغب عن أيّ فريق تقريباً ولكن بنسب متفاوتة. العهد دخل بقوة على الساحة كذلك البرج والحكمة، في حين كانت أندية أخرى انتقائية في تعاقداتها نسبة إلى حاجاتها من جهة وإلى اللاعبين المتوفرين في ظل إمكانات كل نادٍ.

اليوم ستكون مسابقة كأس النخبة وغداً كأس التحدي مسرحين لظهور الفرق مع لاعبيها سواء الجدد أو الذين هم قيد التجربة. فهدف المسؤولين في الاتحاد من البطولتين هو إفساح المجال أمام الفرق لتجربة اللاعبين والوقوف على حاجات الفريق. لذلك يحقّ لكل فريق إشراك عشرة لاعبين من غير المسجلين على كشوفاته الرسمية على سبيل التجربة لاتخاذ القرار بالتعاقد مع بعضهم من عدمه.

اليوم تنطلق النخبة بمباراتين: الأولى تجمع النجمة مع الصفاء على ملعب بحمدون عند الساعة 17,30 ضمن المجموعة الثانية التي تضم أيضاً شباب الساحل. والثانية تجمع الأنصار والإخاء الأهلي عاليه على ملعب جونيه في التوقيت عينه ضمن المجموعة الأولى التي تضم أيضاً العهد.

لقاء بحمدون، سيكون الظهور الأول للمدرب يوسف الجوهري كقائد فنّي لفريق النجمة. سيواجه نظيره مدرّب الصفاء محمد الدقة الذي كان مرشحاً بقوة كي يكون مكان الجوهري قبل أن يقرر البقاء في الصفاء.

من المبكر جداً إطلاق الأحكام في أول مباراة للفريقين بعد توقف يقارب الشهرين ونصف الشهر. النجمة شهد بعض التغييرات الطفيفة كانتقال علي طنيش «سيسي» إلى الأنصار، ومجيء حسن شعيتو «مونى» إلى النبيذي. لكنّ «موني» لن يشارك كونه لم يُشف من الإصابة بعد. الصفاء بدوره بدأ تحضيراته متأخراً ولم يشهد تغييرات تُذكر باستثناء انتقال حسين مرتضى إلى العهد، وبالتالي ستكون البطولة بمثابة تحضير للموسم الجديد.

في جونيه، يظهر بطل لبنان وحامل كأسه فريق الأنصار للمرة الأولى على الملعب عينه الذي تُوّج عليه بالثنائية. سيواجه «الأخضر» فريق الإخاء الأهلي عاليه بأهداف متفاوتة. الأنصار سيسعى إلى بدء مسيرة حصد ألقاب جديدة، والإخاء سيعتبر البطولة تحضيرية للموسم الجديد.

غداً الثلاثاء، سيشهد انطلاق كأس التحدي بمباراتين أيضاً. الأولى تجمع طرابلس مع البرج على ملعب جونيه عند الساعة 17,30 ضمن المجموعة الأولى التي تضم أيضاً شباب البرج.

وفي المباراة الثانية على ملعب كفرجوز في التوقيت عينه، يلعب التضامن صور مع سبورتينغ ضمن المجموعة الثانية التي تضم الحكمة أيضاً.

لا تختلف تطلعات فرق مسابقة التحدي عن فرق مسابقة النخبة. هي بطولة تحضيرية للأندية التي احتلت المراكز من سبعة إلى عشرة في الموسم الماضي إلى جانب بطل الدرجة الثانية ووصيفه أي سبورتينغ والحكمة اللذين صعدا إلى الدرجة الأولى.

صحيح أن الموسم في بدايته والفرق غير جاهزة، لكن غالباً ما تحذر مسابقتا النخبة والتحدي أنظار الجمهور اللبناني للوقوف على طبيعة الفرق وما ستحتاج إليه في الموسم المقبل ومن هو جاهز ومن هو غير ذلك، كما أن كأسَي المسابقتين تُسجلان في سجل الفرق التي تحرزهما، وبالتالي فإن المنافسة لن تكون باردة فيهما.

سيسعى بطل الثنائية الأنصار إلى افتتاح موسمه بكأس النخبة (طلال سلمان)

> يلعب اليوم النجمة مع الصفاء والأنصار مع الإخاء الأهلي عاليه

كوبا أميركا

نجمة جديدة لـ«البرغوث الأرجنتيني»

البطولة القارية تقرّب ميسي من «البالون دور»

فكّ ليونيل ميسي «نحسه» مع منتخب بلاده الأرجنتين بعد أن قاده إلى لقب بطولة كوبا أميركا لكرة القدم على حساب البرازيل المضيفة (1-0) فجر يوم الأحد على ملعب ماراكانا في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، ليحصد أفضل لاعب في العالم ست مرات أوّل ألقابه الكبرى مع منتخب بلاده

احرز ميسي لقبي الهدّاف وأفضل لاعب في البطولة (أ ف ب)

كان ليونيل ميسي يخوض النهائي الرابع في كوبا أميركا، بعد أن خسر في أعوام 2007 أمام البرازيل بثلاثية و2015 و2016 ضد تشيلي مرتين بركلات الترجيح. كما خسر «البرغوث» نهائي مونديال 2014 في البرازيل أمام ألمانيا (1-0) بعد التمديد.

وبفضل هدف أنخل دي ماريا في منتصف الشوط الأول، أحرزت الأرجنتين لقبها الأول في البطولة القارية في أميركا الجنوبية منذ عام 1993.

بعد نهاية المباراة، أعرب ميسي بأنّ «الفرحة هائلة»، مضيفاً: «لقد حلمت بذلك في الكثير من المرات. كان لديّ الكثير من الثقة بهذه المجموعة التي باتت قوية جداً بعد كوبا أميركا الماضية». ثم تابع: «إنها مجموعة تضم أناساً ممتازين يندفعون دائماً إلى الأمام ولا يتذمّرون أبداً من أي شيء».

حمل زملاء ميسي بعد نهاية اللقاء نجمهم الأبرز الذي قدّم مشواراً لافتاً في بطولة أحرز فيها أيضاً لقبَي أفضل لاعب وأفضل هدّاف بالتساوي مع الكولومبي لويس دياس (4 أهداف). وبهذا اللقب، عادلت الأرجنتين الرقم القياسي في عدد الألقاب القارية، مع 15 لقباً بالتساوي مع الأوروغواي، فيما تجمّد رصيد البرازيل عند تسعة ألقاب.

وأكملت: «هذه اللعبة الرائعة لا يمكن أن تسمح لميسي، الأفضل، ألا يكون بطلاً مع فريقه، هناك ليو والأرجنتين متحدان في الاحتفال. ستبقى خالدة في التاريخ».

وبعد تحقيقه اللقب، انتعشت حظوظ البرغوث الأرجنتيني في رفع الكرة الذهبية من جديد، إذ أتفق موقع «Goal» العالمي مع صحيفة «سبورتس» الكتالونية، بشأن تجدد فرص ميسي في الفوز بالكرة الذهبية «البالون دور» السابعة في مشواره الاحترافي، ليوسع الفارق إلى جائزتين مع كريستيانو رونالدو. ظهر ميسي بصورة مميزة جداً مع فريق المدرب سكالوني المدجج بالعناصر الشابة، مساهماً في تسجيل تسعة أهداف، بواقع 4 من توقيعه و5 على شكل تمريرات حاسمة وغيرها من الأرقام، التي تجعله الأكثر تأثيراً بين كل اللاعبين المشاركين في اليورو وكوبا أميركا.

قدّم ميسي موسماً فردياً أكثر من رائع، بحصوله كالعادة على جائزة «البيتشيتشي»، كأفضل هدّاف في الليغا الإسبانية مع فريقه برشلونة، إلى جانب وجوده في المركز الثاني في قائمة الأكثر تسجيلاً في الدوريات الكبرى بعد البولندي روبرت ليفاندوفسكي.

حقّق ليونيل ميسي كل ما يمكن في مسيرته الحافلة، وهو بعد هذا اللقب يقترب من الترشح للفوز بجائزة أفضل لاعب في العالم مرة جديدة. جائزة لا شك أن نجم الأرجنتين يستحقها بعد المستوى والمجهود الكبيرين اللذين يقدمهما في هذا العمر.

كرة القدم أنصفت ليونيل ميسي وأعطته كأساً انتظرها طويلاً جداً، والأكيد أن اسمه سيُحفر في سجلات التاريخ بحروف من ذهب.

(الأخبار، أ ف ب)

> هو الركض نحوه من أجل عناقه، إنها الصورة الأخيرة للنهائي الأعظم، الأكثر حلماً».
>
> باتَ ميسي مرشحاً فوق العادة لخطف الكرة الذهبية مرّة سابعة

تنس

ستّة ألقاب لديوكوفيتش في ويمبلدون

ثُوّج الصربي نوفاك ديوكوفيتش المصنف أوّل عالمياً بلقبه السادس في بطولة ويمبلدون لكرة المضرب وعادل الرقم القياسي لعدد الألقاب في البطولات الكبرى (20)، بفوزه على الإيطالي ماتيو بيريتيني التاسع بعد أن عوّض تأخره بمجموعة إلى فوز مثير 6-7 (7/4)، 6-4، 6-4، 3-6.

وبلقب ثالث توالياً في ويمبلدون، عادل الصربي الرقم القياسي لعدد ألقاب الغراند سلام المسجل باسم غريمَيه السويسري روجيه فيدرر والإسباني رافايل نادال.

وحرم ديوكوفيتش منافسه من أن يصبح ثالث إيطالي فقط في التاريخ يُتوج ببطولة كبرى بعد نيكولا بيبيترانجيلي في رولان غاروس (1959 و1960) وأدريانو باناتا أيضاً في باريس عام 1976.

وكان بيريتيني يخوض أوّل نهائي بطولة كبرى في مسيرته، علماً أنه أوّل لاعب من بلاده يصل الى نهائي ويمبلدون في التاريخ وإلى نهائي غراند سلام في فئة الفردي لدى الرجال منذ 45 عاماً، فيما حقق ديوكوفيتش لقبه العشرين في النهائي الكبير الثلاثين في مسيرته.

وبعد أن حقق ألقاب أستراليا المفتوحة، رولان غاروس وويمبلدون في عام 2021، يجد الصربي نفسه على بعد لقب واحد في فلاشينغ ميدوز من أن يصبح ثالث لاعب يفوز بجميع الألقاب الكبرى في عام واحد بعد الأسترالييْن رود لايفر (1962 و1969) والأميركي دون بادج (1938). كما لا يزال الصربي (34 عاماً) على الطريق الصحيح للتتويج بالغراند سلام الذهبي، أي الفوز بالبطولات الأربع الكبرى في سنة واحدة إضافة إلى الميدالية الذهبية في الألعاب الأولمبية في طوكيو.

ويواصل «دجوكر» كتابة التاريخ بعد أن أصبح الشهر الماضي نتيجة تتويجه في رولان غاروس أول لاعب في عصر الاحتراف يفوز بجميع الألقاب الكبرى مرتين على الأقل والثالث في تاريخ الغراند سلام في عصرَي الهواة والاحتراف (اعتباراً من عام 1968) بعد الأستراليين لايفر (بين عامَي 1962 و1969) وروي إيمرسون (بين عامَي 1961 و1967).

وهذا اللقب هو الرقم 85 لديوكوفيتش في مسيرته الاحترافية وأصبح أول لاعب يكسر حاجز 150 مليون دولار أميركي في الجوائز المالية.

وجدّد ديوكوفيتش فوزه على بيريتيني للمرة الثالثة في ثالث مواجهة بينهما، بعد ربع نهائي رولان غاروس هذا العام ودور المجموعات من البطولة الختامية في عام 2019.

وأقيمت المباراة على الملعب الرئيسي في نادي عموم إنكلترا الذي يقع على بعد 15 كلم فقط من ملعب ويمبلي، الذي يستضيف في وقت لاحق نهائي كأس أوروبا في كرة القدم بين إنكلترا وإيطاليا، حيث تأمل جماهير الاتزوري أن يعوّض منتخب بلادها خيبة كرة المضرب.

عادل ديوكوفيتش الرقم القياسي لعدد ألقاب الغراند سلام بإحرازه عشرين لقباً (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3785

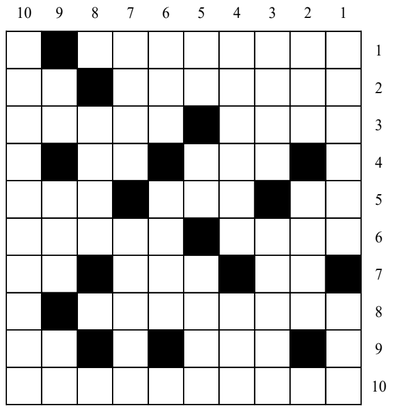

أفقيا

1- فرنسي أعمى إخترع الحروف الناتئة لتعليم العميان – 2- فيلسوف يوناني – نوتة موسيقية – 3- من حروب العرب في الجاهلية – حارس الكرم – 4- بيت – صاح التيس – 5- تزوير – ضحك بالأجنبية – أقرع الجرس – 6- ماركة سيارات – منطقة قديمة في العراق أقيم عليها برج بابل – 7- لدى بالأجنبية – يكسو جلد الطيور – حاجز – 8- إسم سيف الإمام علي بن أبي طالب – 9- مدينة فرنسية – صفرة البيض – 10- شاعر مسرحي فرنسي راحل

عمودياً

1- بحيرة روسية – من الحيوانات – 2- وكالة أنباء عربية – فنان مسرحي لبناني راحل – 3- بطعنّ في الدين – أميرة بريطانية راحلة – 4- مدينة في جزيرة سردينيا – عملة إيطالية – 5- من الطيور – سقي النبات – ضربك برجله – 6- نهر أوروبي – خفيف الحركة – 7- عائلة أمين عام راحل للأمم المتحدة – مادة قلويّة ذات طعم حاد – 8- أخلاق الانسان وسجاياه – 9- برّية – جزيرة إماراتية – اسم موصول – 10- إعلامي لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الزهراني – 2- مهماز – يافا – 3- ياهو – اس – تر – 4- رنين – جحا – 5- لدى – ناتو – 6- حارم – هندوس – 7- ور – ركيزة – 8- دودج – ما – دا – 9- بياس – نسيم – 10- صنين – خيبر

عمودياً

1- اميل لحود – 2- لها – داروين – 3- زمهرير – دبي – 4- هاون – مرجان – 5- رز – ين – 6- أناهيم – 7- نيس – تنزاني – 8- يا – جودة – سب – 9- فتح – دير – 10- دار السلام

sudoku 3785

	8		5		9	3		
	1							8
	2	9	3		7	4		
4				3				6
		2	4	6	8	1		
8				2				5
		7			2		8	
	6						1	3
		8	6		3			9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3784

9	5	4	2	3	8	1	6	7
7	2	1	6	4	5	9	3	8
3	8	6	1	7	9	4	2	5
8	9	7	4	2	3	6	5	1
4	1	3	8	5	6	2	7	9
5	6	2	7	9	1	3	8	4
2	7	8	9	6	4	5	1	3
6	3	9	5	1	7	8	4	2
1	4	5	3	8	2	7	9	6

مشاهير 3785

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي ومخترع أميركي (1882-1945) له الفضل في بناء أول صاروخ بالوقود السائل والذي أطلق عام 1926 بنجاح

إعداد **نعوم مسعود**

11+9+8+6+3 = عاصمة عربية ■ 1+2+3+7+5 = رجل الي بالأجنبية ■ 1+10+4 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **نقولا الاسطا**

فلسطين

مصر تَعِد بمزيد من «الاستجابات»
تنازل إسرائيلي أوّل للغزّيين

بعد طول تعنّت، أعطى الاحتلال موافقته على دخول المنحة القطرية إلى قطاع غزة. في تنازل أوّل يَعِد المصريون بأن تلحقه «استجابات» إسرائيلية أخرى، وهو ما تترقّبه المقاومة بحذر، من دون أن تطفئ جرس تهديداتها بعودة التصعيد في أيّ وقت

غزة - **رجب المدهون**

أخيراً، وافقت حكومة الاحتلال على إدخال المنحة القطرية إلى قطاع غزة بالية جديدة، فيما ينتظر المصريون ردّ الوفد التفاوضي الإسرائيلي في شأن إعادة فتح معابر القطاع، والتراجع عن تشديد الخناق عليه، بالإضافة إلى

> **أبلغت حركة «حماس» القطريين والمصريين عدم اعتراضها على الآلية الجديدة لإدخال المنحة**

المقترحات الأخيرة في شأن صفقة تبادل الأسرى مع حركة «حماس». وبحسب مصادر فلسطينية مطّلعة على الاتصالات مع القاهرة، فقد أبلغ المصريون سلطات العدو أن استمرار إغلاق المعابر ومنْع إدخال البضائع المتكدّسة في الموانئ الإسرائيلية سيولّد مشكلة كبيرة، وسيؤدّي إلى توتّر الأوضاع من جديد. ولذا، نصحت القاهرة، تل أبيب، بفتح المعابر وإدخال المنحة القطرية بشكل عاجل، وذلك قبل عيد الأضحى الذي يصادف يوم العشرين من الشهر الحالي. وأشارت المصادر إلى أن المصريين يتوقّعون أن يكون الردّ الإسرائيلي إيجابياً، في ظلّ ضيق الوقت الذي تفرضه الأعياد في غزة، وتململ الفصائل الفلسطينية من المماطلة وتهديدها بالتصعيد.

وفي الإطار نفسه، وفيما طالبت عائلات الجنود الأسرى في غزة، القيادة الإسرائيلية، بعدم المصادقة على إدخال الأموال إلى القطاع، أكدت مصادر عبرية أن حكومة الاحتلال وافقت على إدخال المنحة القطرية مجدّداً، وذلك بعد مناقشتها في المجلس الوزاري المصغّر، شريطة أن لا تُنقل الأموال بحقائب إلى غزة، مثلما كان الحال في السابق. ولفتت «القناة الـ12» العبرية إلى أن «الكابينت» ناقش، أمس، آلية نقل المبالغ التي تعادل 30 مليون دولار شهرياً، موضحة أن الآلية الجديدة التي تمّ التوافق عليها مع المصريين تقتضي نقل المبالغ عبر البنوك الفلسطينية العاملة في غزة، على أن تتسلّمها اللجنة القطرية من تلك البنوك، وتودعها في بنك البريد في القطاع، ليتمّ توزيعها لاحقاً. وبحسب الاتفاق، ستقوم سلطات الاحتلال، عبر جهاز الأمن العام «الشاباك»، بتدقيق 160 ألف اسم مرشّح للاستفادة من المنحة، للتأكّد من أن هؤلاء ليست لهم علاقة بالمقاومة. هذا على مستوى الأموال التي ستُسلَّم بشكل نقدي، أمّا البقية، فسيتمّ تحويل 10 ملايين دولار منها لمصلحة شراء وقود لمحطّة توليد الكهرباء عبر الأمم المتحدة، و10 ملايين دولار أخرى لمصلحة مشروع «النقد مقابل العمل» لتحسين الوضع الاقتصادي في القطاع.

نصحت القاهرة، تل ابيب، بفتح المعابر وإدخال المنحة القطرية بشكك عاجل (أ ف ب)

على الضفّة الفلسطينية، علمت «الأخبار» أن حركة «حماس» أبلغت القطريين والمصريين عدم اعتراضها على هذه الطريقة، إلّا أنها طلبت قيام الجانب الإسرائيلي بتوفير سيولة للبنوك العاملة في غزة بشكل شهري. وكانت الحركة رفضت خلال الأسابيع الماضية مقترحاً بتحويل المنحة القطرية إلى قسائم شرائية، مؤكدةً أن هذا الخيار مرفوض بشكل قاطع ونهائي، وأن لا حلول سوى بتسليم الأموال للفقراء بشكل نقدي. وجاءت الموافقة الإسرائيلية على مطلب «حماس» في وقت حذّر فيه رئيس «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين» في غزة، سامي العمصي، من أن تأخير صرف المنحة يفاقم معاناة عشرات الآلاف من العمال المتعطلين عن العمل، لافتاً إلى أن كلّاً من تلك العائلات تترقّب صرف 100 دولار عن شهر حزيران الماضي، تأخّر صرفها نتيجة منع إدخالها من قِبَل إسرائيل عقب الحرب الأخيرة على القطاع. وقال العمصي إن «آلاف العمال الذين تقطّعت بهم سبل العمل، وانضمّوا إلى جيش البطالة، بلا أيّ مصدر دخل، باتوا يعتمدون على الأموال القطرية كمصدر يعينهم على مواجهة مصاعب الحياة، وعليه نرفض أيّ مقترح لتحويل المنحة إلى قسائم شرائية، لأن العمّال والفقراء يستفيدون من القيمة المالية للمنحة في سداد التزامات أساسية مهمّة للحياة كتعبئة أسطوانة غاز، أو شراء المواد التموينية الأساسية، وغيرها من الالتزامات».

تظاهرة برلمانية في غزة: كسر «العزلة» ليس مستحيلاً

في خطوة جديدة على طريف استثمار الواقع الجديد الذي أفرزته معركة «سيف القدس» وهبّة الضفة الغربية، والذي يرى كثيرون أنه يمكن البناء عليه لكسر «عزلة الشرعية» التي يلوّح بها محمود عباس دائماً في وجه المقاومة، انعقد «الملتقى الدولي لدعم القضية الفلسطينية» في غزة، والذي بدا أشبه بتظاهرة برلمانية غير خافية الدلالة

غزة - **يوسف فارس**

على رغم قرار السلطة الفلسطينية حلّ المجلس التشريعي، وتعطيل عمله منذ نهاية عام 2018، إلّا أن نواب حركة «حماس» في غزة لا يزالون يحافظون على بُنية البرلمان، الذي دأبوا على عقد جلساته بحضور ممثّلي مختلف الكتل البرلمانية، خلا تلك المنضوية تحت مظلّة «منظمة التحرير». لكن ذلك النشاط غير المنقطع، بدا، على ما يبدو، يتّخذ أشكالاً أبعد وأعمق، في سياق العمل على استثمار المنجزات التي تحقّقت في معركة «سيف القدس». وفي هذا الإطار، عقد «التشريعي»، أمس، ملتقى دولياً لدعم القضية الفلسطينية، شارك فيه برلمانيون من أكثر من اثنتي عشرة دولة وكياناً، من بينها تونس والاتحاد الأوروبي وأندونيسيا وإيرلندا والكويت وتشاد وتركيا والأردن ولبنان وجنوب أفريقيا، إلى جانب حضور لافت من العشائر و«لجان الإصلاح».

وفي كلمته بالمناسبة، دعا رئيس «رابطة برلمانيون لأجل القدس»، حميد الأحمد، إلى تنظيم العمل المشترك على صعيد البرلمانات العربية والدولية، بهدف الضغط على إسرائيل حتى ينال الفلسطينيون حقوقهم، فيما اعتبر النائب الفنزويلي، ريكاردو نوبفو، في كلمة مُسجَّلة، أن الشعبين الفلسطيني والفنزويلي يعيشان التحدّيات نفسها في مواجهة الإمبريالية الأميركية التي تريد فرض هيمنتها على العالم. وقال: «إننا ننظر إلى مَن حرم الشعب الفنزويلي من اللقاحات والأدوية اللازمة لمواجهة جائحة كورونا بذات العين التي نرى بها مَن قصف غزة بالقنابل الأميركية، فهو ذاته، ونحن نرى أن قضية فلسطين هي قضية سياسية إنسانية عادلة يجب أن تتضافر كلّ الجهود الدولية لنصرتها».

واعتبر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، أحمد بحر، من جهته، أن الجهود التي بذلتها البرلمانات العربية والإسلامية خلال معركة «سيف القدس» كانت «لافتة وفعّالة، ولا سيما أنها أسهمت في عزل الاحتلال في المحافل الدولية كافة». وأعرب بحر عن اعتقاده بأن «مدخل إصلاح الوضع الداخلي في فلسطين يكمن في احترام القانون الأساسي الفلسطيني، وحفظ الحقوق والحرّيات، واحترام دور السلطة التشريعية، ورفع القبضة الأمنية عن المجلس التشريعي في الضفة الغربية».

وفي ما يخصّ الصراع على التمثيل السياسي مع المقاطعة في رام الله، أشار بحر، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «الرئيس عباس حلّ المجلس التشريعي ظلماً وعدواناً، واعتمد على قرارات المحكمة الدستورية، وهي باطلة، ورفضها كلّ أبناء الشعب الفلسطيني ومؤسّساته الحقوقية والرسمية، وهذا التعنّت باطل ولا قيمة له».

واعتبر بحر أن «الالتفاف الدولي حول قضية فلسطين، واستجابة البرلمانيين لدعوة المجلس التشريعي الفلسطيني، يؤكدان أن العالم ينظر بعدالة إلى فلسطين وقضيتها، وهذه النظرة يجب استغلالها داخلياً لاستعادة الوحدة الوطنية».

بدوره، شدّد عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، محمود الزهار، على أن «المجلس التشريعي، حسب القانون الأساسي، يبقى فاعلاً ومشرّعاً حتى يتمّ تشكيل مجلس جديد، وهو الأمر الذي لم يتمّ بعدما تنصّل عباس من عقد الانتخابات التشريعية». ولفت الزهار، في حديث إلى «الأخبار»، إلى «(أننا) نبّهنا من البداية إلى أنه لن تجري الانتخابات التشريعية لأن أصدقاء عباس من الإسرائيليين والأميركيين نصحوه بأن نتائج الانتخابات لن تكون في مصلحته». وعن خيارات الحركة لإعادة الإعمار في ظلّ الحصار المفروض على غزة وتوتر العلاقات مع السلطة، قال: «نحن نبحث عن حلول مناسبة، رغم قناعتنا أن المجتمع الدولي لا تهمّه الشرعية ولا البوّابة التي ستتلقّى مساعدات الإعمار، بقدر محاولته فرض الإملاءات والشروط الإسرائيلية، والتي يستخدم ورقة الإعمار وملفّ الأسرى لتمريرها، لكننا لن نربط الإعمار بأيّ أمر آخر، هذا موقف ثابت». وفي ما يتّصل بالتغيّرات التي لمسها نواب غزة عقب معركة «سيف القدس»، أكد (أننا) لمسنا التفافاً دولياً واستجابة مشجّعة لنا، لأن الهزيمة يتيمة، وما حدث من منجزات في المعركة هو هزيمة ليس لإسرائيل فقط، إنما لنهج التفاوض والتنسيق الأمني، وبالتالي الصورة الذهنية عند العالم كلّه اليوم عن المقاومة مختلفة، حيث هناك إيمان بأن هذا الخيار رغم تكلفته المرتفعة قادر على الإنجاز والتحرير». وأضاف الزهار أن «السلطة الفلسطينية عرّت نفسها أمام الشارع والمجتمع الدولي عقب جريمة اغتيال نزار بنات»، متابعاً أن «فشلها في إدارة أدنى الملفّات المعيشية والحياتية فضلاً عن السياسية، أسهم في انكشافها أمام الشارع والمجتمع الدولي».

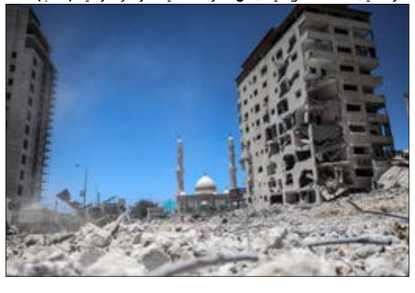
شارك في ملتقى «التشريعي»، أمس، أكثر من اثنتي عشرة دولة وكيانا (أ ف ب)

اليمن

آخر معاقل «القاعدة» تحت التهديد
استنفار سعوديّ لوقف انتكاسة البيضاء

صنعاء - **رشيد الحداد**

استكمل الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» سيطرتهما على جميع مناطق مديرية الزاهر، جنوب محافظة البيضاء، وتقدّما نحو عمق مديرية الصومعة، حيث اقتربا من آخر «إمارات» تنظيم «القاعدة» شرق المحافظة. وأفادت مصادر محليّة، «الأخبار»، بأن المواجهات لا تزال متواصلة في جبهات الصومعة والحازمية شرق البيضاء، بعد استكمال قوات صنعاء سيطرتها على مناطق المحصن، والغول، ومذسي، وجبل سوداء غراب، خلال الساعات الـ48 الماضية، واقتراب المعارك من آل برمان، والحجبّ، وعينه، آخر عُزل الزاهر المحاذية لمديرية يافع الواقعة في نطاق محافظة لحج (جنوب). وكشفت المصادر أن قبائل يافع رفضت السماح لميليشيات «العمالقة» بالمرور عبر مناطقها، كونها ملتزمة باتفاق مع حركة «أنصار الله» بعدم السماح لأيّ قوات معادية بالتسلّل من أراضيها إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش و«اللجان»، وهو ما دفع مندوب التحالف السعودي - الإماراتي في مدينة عدن إلى تهديد قبائل يافع بقصف مناطقها بالطيران.

وكانت الرياض تعهّدت، بعد وساطات قبليّة، بتعزيز المنطقة الحدودية بين يافع والبيضاء بثلاثة ألوية لحمايتها من أيّ ردة فعل من جانب الجيش و«اللجان»، إلّا أن الجانب السعودي، وبعد انتكاسة الزاهر، تنصّل من التزاماته، وهو ما تزامن مع إغلاق فصائل تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، أوّل من أمس، تلك المناطق الحدودية، وسط مخاوفه من امتداد المعارك إلى ساحة نفوذه. وأوضحت مصادر محلية في يافع أن قوات «الانتقالي» استحدثت عدّة نقاط ومواقع على حدود مناطق آل حميقان، على رغم طمأنة صنعاء لقبائل يافع و«الانتقالي». وكان نائب وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ، حسين العزي، طمّأن إلى أن قوات صنعاء «لا تعتدي على أحد ولا تريد الشرّ لأحد»، معتبراً أن «أبناء يافع الكرام خير لهم أن يكونوا إخوة، وأن لا يضحّوا بشبابهم من أجل القاعدة وفاسدين ومرتزقة». كما وجّه، في الوقت ذاته، تحذيراً إلى «كلّ مَن يعتدي على أيّ مواطن في المساحات المحرَّرة»، وتزامن حديث العزي مع احتدام المعارك في قرى البيضاء المحاذية لمديريات يافع، والتي تتبع سلطة «الانتقالي» في مدينة عدن، وهو ما عدّه مراقبون رسالة بعدم وجود نيّة لدى صنعاء للتوسُّع صوب مناطق يافع والجنوب، خصوصاً أن عمليتها الأخيرة في هذه المنطقة جاءت ردّاً على التصعيد الذي قاده «التحالف» في الزاهر والصومعة.

وفي جبهة الصومعة، التي تُعدّ من أهمّ معاقل «القاعدة»، استمرّت المواجهات خلال الأيام الماضية، من دون توقّف. وعلى رغم اعتراف التنظيم، في بيان، بتكبُّده خسائر فادحة، واتّهامه دولة الإمارات، التي سمّاها «دولة الكفر»، باختراق جبهة الصومعة والزاهر والتسبُّب بالهزيمة لعناصره، ونفيه وجود أيّ قوات تابعة للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في المعركة، أكدت مصادر قبلية، لـ«الأخبار»، أن عدداً من الألوية

> **اعترف «القاعدة» بتكبّده خسائر فادحة، متّهماً دولة الإمارات باختراق جبهتَي الصومعة والزاهر**

تتواصل المواجهات في جبهات الصومعة والحازمية شرق البيضاء (أ ف ب)

التابعة للسعودية، كـ«لواء الأماجد»، الذي يقوده السلفي المتطرّف، صالح الشاجري، حشد قواته في جبهة الصومعة لمساندة «القاعدة» والدفاع عن معقلها الأخير من السقوط تحت سيطرة الجيش و«اللجان». وإلى هؤلاء، انضم «اللواء الرابع - عمالقة» الذي يقوده القيادي السلفي الموالي للرياض، حمدي شكري، إلى جبهة الحازمية، في محاولة من جانب الرياض لوقف كرة الهزيمة. إلّا أن قوات صنعاء شنّت، أمس، هجوماً واسعاً استهدف تلك الميليشيات في جبهة الحازمية، وخاضت معها مواجهات عنيفة في منطقة الضاحكي. ووفقاً للمصادر، يستميت مقاتلو «العمالقة» و«القاعدة» في الدفاع عن مواقعهم في الصومعة والحازمية التي تقع جغرافياً على مقربة من مدينة البيضاء، محاولين إحداث أيّ اختراق يُعيد إليهم زمام المبادرة.

من جهتها، اتهمت مصادر استخبارية، الرياض، بأنها تقف وراء إعادة ترتيب صفوف «القاعدة» بعد استعادة صنعاء مديريتَي القرشية وولد ربيع في آب الماضي. وهي مهمّة أوكلتها لـ«لواء الأماجد» الذي يتّخذ من مديرية لودر (أبين) التي ترتبط بحدود جبلية مع الصومعة، مقرّاً له، لتوفير الغطاء للتنظيم وفتح معسكرات تدريب خاصة له في بطون أودية المنطقة الوسطى في أبين، فضلاً عن أنها عزّزت عناصر التنظيم بالمال والسلاح، وأمّنت تحرّكاتهم بين البيضاء وأبين. والجدير ذكره، هنا، أن عناصر التنظيم في الصومعة ارتكبوا، خلال الفترة الماضية، العديد من الجرائم البشعة، أبرزها تفجير مستشفى الصومعة وقتل مَن فيه من أطباء ومرضى بعد قيامهم باعتقال طبيب أسنان وتعذيبه حتى الموت وصلبه في مكان عام بتهمة التخابر مع جهات معادية.

ليبيا

تنازع أدوار بين «ملتقى الحوار» والبرلمان

يستعدّ مجلس النواب الليبي، اليوم، لمحاولة اقتناص دورٍ في العملية السياسية، خلال المرحلة الانتقالية، عبر إقرار قانون انتخاب رئيس الجمهورية من قِبَل الناخبين مباشرة، وليس في مجلس النواب، بالإضافة إلى تحديد الدوائر الانتخابية واعتمادها، داعماً لإجراء الانتخابات، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل لجنة تكون مهمّتها الرئيسة التنسيق بين الجهات المعنية، من أجل تقديم الدعم لمفوضية الانتخابات. على أن جلسة مجلس النواب التي ستُعقد في طبرق، ستناقش الموازنة والمشكلات الموجودة فيها، بهدف اعتمادها لدى الانتهاء من تقرير اللجنة الوزارية المالية، وما توصّلت إليه في شأن أوجه الإنفاق التي يراها معظم النواب مبالغاً فيها. إلّا أن عملية التقارب في هذا الشأن ستكون رهن مقاربات أخرى تجري صياغتها والتوافق عليها بين الأعضاء، وفي مقدّمها مسألة المناصب السيادية التي لم تُحسم بشكل كامل، وعملية توحيد المصرف المركزي التي بدأت تقترب من النجاح.

وبعد إتمام عملية المراجعة المالية الدولية لفرعَي مصرف ليبيا، خلال الأسابيع الماضية، بات من الواضح وجود قدرة على صياغة رؤية لاستكمال عملية التوحيد التي ستسبقها خطوات عديدة، لكن بسيطة نسبياً. ويلقى ذلك دعماً من البعثة الأممية وحكومة «الوحدة الوطنية» التي لا تزال عاجزة عن وضع القواعد الخاصة بالمتابعة الدولية للعملية، تمهيداً للإعلان عن استقبال الطلبات من الجهات الإعلامية والحقوقية، الراغبة في الحضور، وسط دعم أميركي مباشر لجهود المفوضية. في المقابل، بات رئيس الوزراء، عبد الحميد الدبيبة، داعماً لإجراء الانتخابات، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل لجنة تكون مهمّتها الرئيسة التنسيق بين الجهات المعنية، من أجل تقديم الدعم لمفوضية الانتخابات. على أن جلسة مجلس النواب التي ستُعقد في طبرق، ستناقش الموازنة والمشكلات الموجودة فيها، بهدف اعتمادها لدى الانتهاء من تقرير اللجنة الوزارية المالية، وما توصّلت إليه في شأن أوجه الإنفاق التي يراها معظم النواب مبالغاً فيها. إلّا أن عملية التقارب في هذا الشأن ستكون رهن مقاربات أخرى تجري صياغتها والتوافق عليها بين الأعضاء، وفي مقدّمها مسألة المناصب السيادية التي لم تُحسم بشكل كامل، وعملية توحيد المصرف المركزي التي بدأت تقترب من النجاح.

> **محمود الزهار: أصدقاء عباس من الإسرائيليين والاميركيين نصحوه بأن نتائج الانتخابات لن تكون في مصلحته**

وبعد إتمام عملية المراجعة المالية الدولية لفرعَي مصرف ليبيا، خلال الأسابيع الماضية، بات من الواضح وجود قدرة على صياغة رؤية لاستكمال عملية التوحيد التي ستسبقها خطوات عديدة، لكن بسيطة نسبياً. ويلقى ذلك دعماً من البعثة الأممية وحكومة «الوحدة الوطنية» التي لا تزال عاجزة عن استكمال عملية توحيد بعض المؤسّسات، وفي مقدّمتها المؤسسة العسكرية.

ميدانياً، يلتزم المشير خليفة حفتر وقواته الصمت على التدخّل في العملية السياسية، خصوصاً أنه يُعدّ أحد المرشّحين لخوض الانتخابات الرئاسية، وهو ما يحاول البعض منعه قانوناً، بحرمان العسكريين السابقين من الترشّح. وقد تحدّث بيانٌ لقوّاته عن التزام بوقف إطلاق النار، على رغم الاستفزازات التي تعرّضت لها في الجفرة، عبر استهداف وحدات تابعة له بالسلاح من سيارات أخرى، بالتزامن مع جهود إعادة تشغيل الطريق الدولي سرت – الجفرة. وفي هذه الأثناء، يسعى المبعوث الأممي إلى ليبيا الذي التقى حفتر، يوم أمس، في بنغازي، إلى تأكيد التزام جميع الأطراف بعدم استخدام القوة. وقد جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه ترتيبات لاستقبال وفدٍ عسكري تابع للعملية «إيريني»، المرتبطة بمراقبة حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا، والذي سيزور طرابلس، في غضون أيام، من أجل مناقشة بعض التفاصيل مع الحكومة الليبية. وكان الأدميرال فابيو أجوستيني، قائد العملية، قد أكد، في تصريحات صحافية، أنّه سيزور ليبيا قريباً للقاء مسؤولين في حكومة الوحدة، ولدعم الحوار الذي بدأته أوروبا مع الحكومة الجديدة.

(الأخبار)

قضية

خلاف «المحمّدَين»: في البدء كانت قطر

في صُلب الخلاف السعودي - الإماراتي، تقع قطر. المعادلة بسيطة: تقارُب السعودية مع قطر، كما هو حاصل اليوم، يعني، خوارزمياً، تباعُدها مع الإمارات. تباعدٌ من شأنه، إذا ما استمرّ، أن يعيد تشكيل العلاقات في الخليج، حيث تبدو كلّ المصالحات ممكنة، فيما لا المصالحة بين أبو ظبي والدوحة، فيما لا بدوان أحدهما مستعدّ لمجرّد تجشّم عناء المحاولة بينهما

حسين إبراهيم

عند الحديث عن الخلافات بين الدول الخليجية، الكثيرة هذه الأيام، تماماً كما حين التطرّق إلى المصالحات، ثمة مُحرّك محوري في كلا الحالين، هو سعي الأنظمة الخليجية للحفاظ على رقابها في هذه الفترة التي تواجه فيها تهديدات داخلية وخارجية، في رحلة عبور عدد منها مرحلة انتقالية، تشمل تغيّرات في السلطة.

فلسفة الحكم في الدول الخليجية كانت في ما مضى واحدة وبسيطة، تقوم على الولاء الذي يدين به الرعايا لأسر الحُكم، مقابل مستوى معيشة لائق توفّره الثروة للجميع. معادلة دائماً ما تلازمت مع ضمانات غربية لاستقرار الأنظمة، لكنّ الركيزتَين كلتيهما تعرّضتا للاهتزاز: فما طرأ على البلدان العربية في مطلع العشرية الماضية، جلب معه تهديدات، استدعت من دول الخليج الخروج من حدودها لمواجهتها، عند المنبع، قبل أن تصل إلى المصبّ، ما رتّب ارتفاعاً هائلاً في الإنفاق على مشتريات السلاح وتمويل الحروب خارج الحدود، فضلاً عن تضخّم بنود الإنفاق الجاري في الموازنات، كتلك التي تشمل الرواتب والتقديمات إرضاءً للرعايا، ما أوصل، مع الفساد وتراجع أسعار النفط لفترات طويلة، غالبية دول الخليج إلى أزمات اقتصادية عميقة. كذلك، تراجعت الحماية الغربية، لأن الغرب ما عاد يجد ما يستأهل المخاطرة بجنوده من أجله، ناهيك عن إدراكه أنه إذا كان بالإمكان التفكير في الحماية المدفوعة الأجر للأنظمة من تهديدات خارجية، فإن حمايتها من شعوبها أكثر كلفة عليه بكثير.

لا خلافات عقائدية جوهرية بين الخليجيين من النوع الذي يجعل الأنظمة تُمثّل تهديداً إيديولوجياً بعضها لبعض. لا مشاريع لدى أيّ من دول الخليج لمحو الحدود، على رغم الخلافات الحدودية، ولا لتغيير طبيعة النظام في الدولة الأخرى. الخلافات تتركّز على نقطة واحدة

> **كثير من السعوديين والعرب هلّلوا للخلاف السعودي - الإماراتي واعتبروه «بُشرى خير»**

تتمثّل في التنافس على النفوذ من أجل ضمان البقاء. وأمام هدف كهذا، تُمحى كلّ أنواع المبادئ، فلا تعود إسرائيل عدواً، بل يمكن أن تصير أقرب الحلفاء، إذا اقتضت مصلحة النظام، وهو ما يتجلّى في حال الإمارات.

وليس الخلاف الرئيس بين الدول الخليجية، الذي يدور حول ملفّ «الإخوان المسلمين»، خلافاً إيديولوجياً كما قد يبدو. فالنظام القطري لا يتبنّى إيديولوجياً «الإخوان»، بل يعتبر أن مصلحته السياسية تقتضي احتضانهم، لا اضطهادهم. وهو خيارٌ يتبيّن بعد مرور زمن كافٍ على إخضاعه لتجربة حقيقية، أنه لم يكن خاسراً تماماً؛ فالنظام القطري مرتاح أكثر من غيره من الأنظمة الخليجية، كما أنه أكثر انسجاماً مع واقعه الداخلي وواقع محيطه، والأهمّ أنه، بالنسبة والتناسب، صاحب دور وتأثير. و«الإخوان» أنفسهم، وعلى رغم كونهم جماعة إيديولوجية، يتمتّعون بما يكفي من «البراغماتية» للتحالف مع مَن يمدّ لهم يد المساعدة، ومنفتحون على مساومات قد تضع الكثير من مبادئهم على الرفّ، إلى حين.

أساس الخلاف بين قطر والإمارات، هو أن الإمارات أقامت دورها على أن تكون مركزاً تجارياً ومطاراً وميناء وسوقاً حرّة على المستوى العالمي، مع ما يقتضيه ذلك من تساهل في التعامل مع ممارسات الأفراد، أقلّه الأجانب، وهم 90 في المئة من سكّان البلد، وإفساح في المجال أمام حريات شخصية واسعة قد لا تتوافق مع عادات أهل البلد الذين ما زالوا، على رغم ما تَقدّم، محافظين تماماً، ويمارسون شعائرهم الدينية وعاداتهم القبلية. بهذا المعنى، يُمثّل «الإخوان»، بالفعل، تهديداً للحُكم في الإمارات، كما تُمثّل قطر تهديداً له بصفتها حاضنة للجماعة، خاصة أن معظم المعارضين الإماراتيين ينتمون إلى «الإخوان».

بالنتيجة، قطبا الخلاف الحقيقي في الخليج هما الإمارات وقطر. ولذا، فإن قطر تقع في جوهر الخلاف السعودي - الإماراتي، وفق معادلة أن أيّ تقارب سعودي مع قطر يؤدي بالضرورة إلى تباعد سعودي مع الإمارات، والعكس صحيح. والخلاف السعودي - الإماراتي هو بحدّ ذاته مكسب لقطر، يضاف إلى تجاوزها أزمة المقاطعة، بعد مصالحة «قمة العلا» الخليجية، والتي تحقّقت من دون تنفيذ أيّ من شروط دول المقاطعة. واللافت أن

ليس الخلاف الرئيس بين الدول الخليجية، الذي يدور حول ملف «الإخوان المسلمين»، خلافاً إيديولوجيا (أ ف ب)

كثيراً من السعوديين والعرب هلّلوا علناً للخلاف السعودي - الإماراتي، واعتبروه «بُشرى خير»، لأنه يعني بالنسبة إليهم ابتعاد الرياض، ولو مرحلياً، عن الخيارات الخطرة المتمثّلة في التطبيع مع دولة الاحتلال والمساهمة في محاولات تصفية القضية الفلسطينية، لما للمملكة من ثقل في العالمين العربي والإسلامي، ولا سيما في ضوء ارتماء الإمارات في أحضان إسرائيل.

وفي هذا الكثير من الحقيقة، لأن المشروع الذي انخرط فيه محمد بن سلمان ومحمد بن زايد مع دونالد ترامب، هو المشروع المعاكس لمشروع باراك أوباما في شأن حكم «الإخوان»، ولو كان المشروعان كلاهما تحت السقف الأميركي، مع فارق أن الأول تلعب فيه إسرائيل الدور الأكبر. وإذا كان الأول قد أسقط الثاني بإطاحة حكم «الإخوان» في مصر، فالخلاف السعودي – الإماراتي إذا استمرّ، معطوفاً على المصالحة السعودية – القطرية إن ترسّخت، يعني أن الثاني أسقط الأول أيضاً، من دون أن يحلّ محله. ولذا، عندما يكون ثمّة خلاف سعودي - إماراتي، يتركّز الهجوم الإماراتي على قطر، لا على السعودية. أمّا مخاطبة الإمارات للسعودية، والتي تجري بشكل غير مباشر عبر «الذباب الإلكتروني»، فتأخذ شكل العتب وليس الهجوم.

لعلّ قصة المعارضة الإماراتية الراحلة، آلاء الصديق، تسلّط ضوءاً على عمق الخلاف الإماراتي - القطري. آلاء غادرت بلادها إلى قطر في عام 2011، ملتحقة بزوجها المعارض الإماراتي، عبد الرحمن باجبير. على إثر ذلك، أوفد محمد بن زايد ممثليه، مرّتين، إلى الدوحة للطلب من تميم بن حمد تسليمها إلى الإمارات، الأمر الذي رفضه تميم. لاحقاً، غادرت آلاء إلى لندن التي سبقها زوجها إليها، لتعمل من هناك، من خلال إدارتها جمعية «القسط»، على تسليط الضوء على معاناة المعتقلين السياسيين في الإمارات والخليج، ومنهم والدها، قبل وفاتها الشهر الماضي في حادث سير في العاصمة البريطانية. في أعقاب وفاتها، نُقل جثمانها إلى قطر حيث شيّعها الآلاف، وهو ما رأت فيه الإمارات رسالة غير ودّية.

والجدير ذكره، هنا، أن بداية الخلاف تعود إلى عام 1995، تاريخ انقلاب أمير قطر السابق، حمد بن خليفة، على أبيه، وقيام الإمارات بمنح حقّ اللجوء السياسي للأمير السابق، ليُمثّل ذلك أوّل إجراء إماراتي ضدّ الحكم الجديد، صاحب نظرية التحالف مع «الإخوان».

تقرير

من سياسة الإعاشات إلى دعوات التدخّل: دمار هايتي... بأيدٍ أميركية

منذ اغتيال رئيس هايتي، جوفينيل موييز، الأسبوع الماضي، تتزايد التساؤلات حول مستقبل هذا البلد الكاريبي الغارق في دوامة من الفوضى والفقر. ولا يبدو أن حلّ واحدة من مشكلات البلاد، والمتمثّلة بإجماع مجلس الشيوخ على اختيار رئيسه، جوزيف لامبر، لإدارة الدولة موقّتاً، سيحدّ من تمدّد الفوضى الشاملة، في حين يشير محلّلون ومراقبون في الغرب، كما في هايتي، إلى ضرورة أن تغيّر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، سياستهما تجاه هذا البلد، نظراً إلى دورهما في تعزيز أزمات هذا البلد على مدى سنوات.

ريم هاني

هايتي والإعاشات الغربية

تفيد صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، بأنه منذ تعرّض هايتي لـ«تسونامي» مدمّر في عام 2010، تدفّقت إلى هذا البلد مساعدات من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، تُقدّر بنحو 13 مليار دولار. وبدلاً من استثمارها في بناء البلاد، ازدادت مظاهر الفوضى واتّسعت «الفجوات» في مؤسسات الدولة. وانكمش اقتصاد البلاد، العام الماضي، بنحو 3,8%، في ظلّ وجود أكثر من 60% من السكان تحت خطّ الفقر. وما زاد الأوضاع سوءاً، هو تفشّي وباء «كورونا» والفوضى التي شهدتها أخيراً العاصمة بورت أو برنس، بعدما مُنعت معظم المنظمات الإغاثية، مثل «يونيسف» و«أطباء بلا حدود»، من تقديم مساعداتها الاعتيادية للسكان والأطفال.

في هذا الشأن، تؤكد الصحيفة أن المساعدات ساهمت من دون شكّ في تحقيق هدف الولايات المتحدة بعدم اندثار الدولة الكاريبية نهائياً، إلّا أنها سمحت بتعزيز الفساد والشلل السياسي والعنف، فيما يعتبر المجتمع المدني في هايتي أن المنظمات الإغاثية، مثل «يونيسف» و«أطباء بلا حدود»، من تقديم مساعداتها الاعتيادية للسكان والأطفال.

في هذا الشأن، تؤكد الصحيفة أن المساعدات ساهمت من دون شكّ في تحقيق هدف الولايات المتحدة بعدم اندثار الدولة الكاريبية نهائياً، إلّا أنها سمحت بتعزيز الفساد والشلل السياسي والعنف، فيما يعتبر المجتمع المدني في هايتي أن واشنطن، وبدلاً من إطلاق مسيرة الإصلاح وبناء «نظام يعمل»، دعمت حفنة من «رجال الدولة»، وعلّقت مصير البلاد بهم، وسمحت لهم بالإعتكاف عن القيام بواجباتهم، مكتفية، في كل مرّة، بالتنديد بممارساتهم، مع الاستمرار بسياسة الإعاشات.

كما يندّد الكثير من المواطنين الهايتيين بالدعم الغربي للرئيس موييز، ويعتبرون أنهم لا يملكون القوة الكافية» للحدّ منه. ومن بين هؤلاء، الخبيرة السياسية، إيمانيولا دويون، التي أرسلت، في وقت سابق من هذا العام، مذكّرة احتجاج إلى الكونغرس، تطالب فيها الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه هايتي، إذ تؤكد للصحيفة نفسها أنه ومنذ عام 2018، «نطالب بالمصداقية»، داعيةً المجتمع الدولي إلى «التوقّف عن فرض ما يراه مناسباً، والتفكير، في المقابل، بالمستقبل الطويل الأمد للبلاد واستقرارها».

مواطنون في هايتي يتجمعون امام السفارة الاميركية طلبا للجوء إلى الولايات المتحدة (أ ف ب)

أما صحيفة «لوموند» الفرنسية، فتدعو الولايات المتحدة إلى «تحمّل مسؤولياتها وإنقاذ هايتي»، و«إعادة النظر في طريقتها التقليدية في مساعدة البلاد». وتذكّر الصحيفة أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، جدّد، في أيار الماضي، الإقامات الموقّتة لأكثر من 100 ألف هايتي، من بين 800 ألف يعيشون في الولايات المتحدة، نظراً إلى أن الأوضاع في بلادهم لا تسمح بعودتهم، لافتةً إلى أن الهجرة الهايتية إلى أميركا، تتيح للكثير من الأسر في هذا البلد النجاة من خلال الأموال التي تُحوَّل إليها، إلّا أنها لا تُعدّ، من جهة أخرى، «سياسة مستدامة» يمكن من خلالها إنقاذ البلاد.

ماقبل اغتيال الرئيس

لهايتي تاريخ حافل بالصعوبات، إذ لطالما شكّلت دول الخارج حاجزاً بينها وبين الازدهار، بدءاً من كونها مستعمرة رقيق إسبانية، ثمّ فرنسية، قبل أن تتحرّر في عام 1804 بعد هزيمتها قوات نابليون، وصولاً إلى معاناتها لعقدين من الحكم الديكتاتوري الذي انتهى عام 1986. وتتحدّث صحيفة «واشنطن بوست» عن غزو الولايات المتحدة للبلاد في عام 1915، بهدف حماية مصالحها الاقتصادية. وفي عام 2010، حوّل «تسونامي» البلاد إلى ركام.

أما أزمتها الأخيرة، فبدأت منذ انتخاب موييز، في عام 2016، لولاية رئاسية تمتدّ لستّ سنوات. غير أن اعتراضات على نتائج الانتخابات أخّرت تولّيه السلطة لسنة كاملة. وعلى إثر ذلك، أصرّ الرئيس على حكم البلاد سنةً إضافية، وهو ما رفضته المعارضة، إذ عمدت، في شباط الماضي، إلى إعلان انتهاء ولاية الرئيس، وعيّنت قاضي المحكمة العليا، جوزيف ميسين جان-لويس، «رئيساً انتقالياً للبلاد». خطوةٌ، اعتبرها رئيس هايتي بمثابة «محاولة انقلاب»، أمراً، على خلفيتها، باعتقال 23 معارضاً، بينهم عسكريون، فيما دفع أيضاً إلى اعتقال ضباط ملثّمين ينتمون إلى قطاع «ساخط» من قوّة الشرطة الهايتية المعروفة باسم «فانتوم 509».

بالإضافة إلى ذلك، تعيش المجتمعات المحلّية في البلاد رعباً حقيقياً في ضوء تصاعد عمليّات الاختطاف والاغتصاب والقتل، حيث تتنافس العصابات في ما بينها وتتشابك مع الشرطة للسيطرة على شوارع هايتي. وبحسب الصحيفة، فإن لهذه العصابات التي تسيطر فعلياً على أجزاء من الجزيرة، ولاءات ضبابية، وفي حين يقول بعض الناشطين إن للحكومة صلات بها. ويحلول العام الحالي، قُتل ما لا يقلّ عن 278 من الهايتيين في أعمال عنف على علاقة بالعصابات، فيما فرّ الآلاف من العاصمة.

> **تعيش المجتمعات المحلّية في هايتي رعباً حقيقياً في ضوء تصاعد عمليّات الاختطاف والاغتصاب والقتل**

كذلك، تتحدّث المعارضة عن فشل الرئيس في إجراء انتخابات تشريعية في عام 2019، ما ترك مناصب عدّة في الدولة شاغرة. ومنذ ذاك الحين، تُرك البرلمان بلا نواب، والبلاد بلا محكمة عليا، وبقي 10 أعضاء مجلس شيوخ منتخبين فقط، ما جعل الرئيس موييز يحكم البلاد بموجب المراسيم الرئاسية. وحالياً، يتخوّف مراقبون من أن اغتيال هذا الأخير على يد كوماندوس مسلّح، مؤلّف من 26 كولومبيًا، وأميركيَّين اثنين يتحدّران من هايتي، سيُغرق البلاد بمزيد من الفوضى.

هاذا بعد الاغتيال؟

أعلن وزير في حكومة هايتي، الخميس، أن بلاده طلبت من الولايات المتحدة والأمم المتحدة إرسال قوات أمنيّة لمساعدتها في حماية البنية التحتية للبلاد، أي الميناء والمطار والبنية التحتية للطاقة، التي «قد تكون مستهدفة»، ولمساعدتها أيضاً في المضيّ قُدُماً في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرَّرة في 26 أيلول المقبل. دعوةٌ رفضتها واشنطن، إذ أكد مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أنّه «لا توجد خطط لتقديم مساعدة عسكرية أميركية في الوقت الحالي». وسرعان ما أثار هذا الاقتراح غضب عدد من المفكرين وأعضاء المجتمع المدني في هايتي، الذين رفضوه مستشهدين بتدخّلات سابقة من جانب القوى الأجنبية والمنظمات الدولية، التي زادت من زعزعة استقرار هايتي.

في هذه الأثناء، يكمن الخوف من تصاعد وتيرة العنف بين العصابات. وفي حين كانت هايتي قد اعتادت على مشاكل العصابات، إلّا أن الوباء يُمثّل تحدّياً جديداً بالنسبة إليها، بسبب الوضع الصحي الكارثي الذي يزيد من هشاشة البلاد، التي يبقى مصيرها، ما بين الدعوات إلى تدخّل أجنبي لضبط الأوضاع وأخرى إلى تركها لتحلّ مشاكلها بنفسها، مجهولاً.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

اعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل

يعلن رئيس بلدية الخيام عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2021 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من القانون رقم 60/88 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) وبلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: عملاً بنص المادة 106 من القانون رقم 60/88 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) على المكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.

ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

الخيام في 19/5/2021
المهندس عدنان حسن عليان
رئيس بلدية الخيام

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها لمدقق لغوي
خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال تدقيق وتصحيح المقالات والمواضيع الإخبارية
الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:
HR@al-akhbar.com

حدث الموسم

عودة تأخّرت قرابة عقدين... شريهان تطلّ علينا من ضباب الذاكرة

إعداد **نادين كنعان**

بعد غياب 19 عاماً تقريباً عن الأضواء، تعود «الفراشة» إلى الساحة الفنية بمسرحية «كوكو شانيل»، اعتباراً من 20 تموز (يوليو) الحالي. عودة يتوقّف إليها كثيرون، ولو أنّها جاءت بوّابة تطبيق «شاهد VIP» السعودي. ويأمل القائمون على العمل الذي رُصدت له ميزانية ضخمة أن يكون لائقاً بنجمة بحجم شريهان!

لا أحد يشبه شريهان. النجمة المضيئة التي لا يطفئها غياب ولا مرض. على الرغم من العقود التي مرّت، لم تجرؤ أو تتمكّن أي فنانة من منافسة «ملكة الفوازير» ومعشوقة الجماهير المتربّعة على عرش الاستعراض، متسلّحة بالرشاقة والجمال الطبيعي والكاريزما والحيوية والغلامور. إنّها نجمة رمضان في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي التي تركت بصمة كبيرة في قلوب الملايين المتعطّشين دائماً

قدّمت الفوازير للمرّة الأخيرة في 1993 بـ «حاجات ومحتاجات»

لإطلالتها، خصوصاً بعدما أرغمتها أزمة صحية شديدة على التواري عن الأنظار لفترة طويلة جداً. شعور لا يقتصر على أولئك الذين عاصروا تلك المرحلة الذهبية في مسيرة «شبري» المهنية، وإنّما أيضاً الأجيال الجديدة المتأثّرة بمسرحياتها ومسلسلاتها وأفلامها. لكن ما سرّ هذه المرآة التي احتفلت في السادس من كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي بعيدها السادس والخمسين؟ ربّما هو الحنين الذي تمثّله لزمن جميل مليء بالذكريات الدافئة والبساطة، أو لفنّ راقٍ أتقنته وتفاعل معه الجمهور بقوّة. ولعلّها الـ «نوستالجيا» إلى صورة صاحبة الشعر الأسود اللامع الطويل التي لم تبدّلها السنون، وبقيت محتفظة بصدقها وعفويّتها كما يظهر عبر تفاعلها مع المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي.

«ماكنتش واقفة على الأرض»، قالت شريهان في إحدى المقابلات التلفزيونية التي تحدّثت فيها عن دلالها المفرط في الطفولة، معترفة بأنّها لم تعتمد على نفسها إلّا بعد وفاة والدتها. منذ نعومة أظافرها، عاشت وسط مشاهير بارزين، فكانت جارة فاتن حمامة وعبد الحليم حافظ وأم كلثوم على سبيل المثال. تتقن شريهان التمثيل والغناء والرقص الذي درسته في باريس، وهي أخت غير شقيقة للعازف الشهير الراحل عمر خورشيد. تعرّضت لأزمات كثيرة في حياتها، من بينها حادث مؤلم لأخيها عام 1981، وحادث سير وقعت ضحيته عام 1989 ظلّت تُعالج من تبعاته لسنوات، قبل أن تحتجب عن العمل الفني منذ مطلع الألفية الجديدة بسبب مرض نادر تعافت منه بشجاعة وثبات.

يقال إنّ ثماني سنوات فقط كانت كفيلة بصناعة مجد شريهان. كانت البداية الفعلية مع فوازير «ألف ليلة وليلة ـ عروس البحور» عام 1985 مع المخرج فهمي عبد الحميد، إلى جانب عدد كبير من النجوم أمثال عمر الحريري، محمود الجندي، زوزو نبيل، رجاء حسين ومحمد توفيق. يومها، كان هناك أيضاً ظهور لأسماء لمعت في وقت لاحق في عالم الغناء، كعمرو دياب، مدحت صالح، عمر فتحي ومحمد الحلو.

في العام التالي، كان الجمهور على موعد مع الجزء الثاني من الفوازير تحت عنوان «وردشان ماندو» مع فريق العمل نفسه. في خضم هذا النجاح، واصلت شريهان على خطّ موازٍ إثبات نفسها على الشاشة الكبيرة عن طريق باقة من الأعمال السينمائية (شارع السد، الطوق والإسورة، قفص الحريم). ومن بين الإنتاجات الأخرى التي اشتهرت بها، نذكر: «العذراء والشعر الأبيض»، «خلّي بالك من عقلك»، «سلّك على بناتك»، و«شارع محمد علي»...

في 1987، حان موعد «فوازير حول العالم» (إخراج توفيق عبد الحميد) التي أخذت فيها المشاهدين في كلّ حلقة إلى معلم أو ثقافة من إحدى بقاع الأرض، قبل أن تبصر فوازير «ألف ليلة وليلة ـ الثلاث بنات: كريمة وحليمة وفاطيمة» النور. وفي عام 1993 كانت المرّة الأخيرة التي تقدّم فيها الفوازير بـ «حاجات ومحتاجات» بالتعاون مع الشاعر الكبير سيّد حجاب والمخرج جمال عبد الحميد. مشوار فني غني تكرّست خلاله شريهان سفيرة للفرح والبهجة وأيقونة للموضة والجمال، لتُجبر على الابتعاد عن الأضواء منذ سنة 2002 إثر مشاركتها في بطولة فيلم «العشق والدم» بدور «نوّارة» أمام عدسة المخرج أشرف فهمي.

شوق الجمهور لإطلالة «الفراشة» هدأ قليلاً في شهر الصوم 2021، حين أطلّت من خلال إعلان لإحدى شركات الاتصالات المصرية (كتابة: منّة عدلي القيعي، تلحين: إيهاب عبد الواحد، توزيع: أمين بوحافة)، شكّل محاكاة واستعادة لأجواء الاستعراضات التي اشتهرت بها، ولا تزال راسخةً في ذاكرة الملايين على امتداد العالم العربي. وها هي تتحضّر لعودة رسمية يُفترض أن تكون «مدوّية»، تستعيد عبرها ألقها. ففي 20 تموز (يوليو) الحالي، تبدأ منصة البثّ التدفّقي «شاهد VIP»، المنضوية تحت مظلّة شبكة mbc السعودية، عرض مسرحية «كوكو شانيل» (انظر المقال ادناه) من إنتاج «العدل غروب» وكتابة مدحت العدل وإخراج هادي الباجوري.

من يعرفون شريهان جيّداً يؤكّدون أنّها تحرص على تنسيق ملابسها بنفسها في غالبية الأوقات. وأيّام الفوازير، كانت تتدخّل في كل تفاصيل الإطلالات التي سحرت الملايين. ولا تزال تشكّل مصدر إلهام بالنسبة لكثيرين لغاية اليوم. فصاحبة الذوق الرفيع والجاذبية الطاغية وإحدى أشهر حسناوات الشاشة العربية، معروفة باختياراتها الصائبة على صعيد الأزياء والاكسسوارات والمكياج والشعر، وتملك تاريخاً حافلاً من اللوكات المبهرة التي كثيراً ما كانت سبّاقة ومجارية لأبرز معالم الموضة السائدة عالمياً في زمنها. فهي «فاشونيستا» بامتياز قبل أن تكرّس السوشال ميديا هذا المفهوم. وارتبطت إطلالتها بأشهر دور الأزياء والمصمّمين. عربياً وعالمياً. هنا، نستعرض أربعة من أبرز الفساتين التي طُبعت في ذاكرة المتابعين على مرّ الوقت:

4 إطلالات لأيقونة الجمال والموضة

فستان «ألف ليلة وليلة»

قبل أشهر قليلة، عادت الأضواء لتُسلّط على فستان ارتدته شريهان في فوازير «ألف ليلة وليلة»، بعدما تبرّعت به لصالح مؤسسة خيرية شاركت من خلاله في مزاد لـ «دار سوذبيز» عاد ريعه لدعم ضحايا تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020. وهو تصميم ارتدته شريهان في فوازير «ألف ليلة وليلة: كريمة وحليمة وفاطيمة» في عام 1987، يحمل التصميم توقيع السعودي عدنان أكبر. الفستان تم تطريزه بشكل يدوي بالكامل على قماش الحرير الفخم، واستغرق العمل اليومي عليه سبعة أشهر. بالإضافة إلى دقّة التفاصيل، تتميّز هذه القطعة بأنّها مغطاة بتطريز معدني باللونين الذهبي والوردي، وبنسيجها الحريري الأبيض المشغول مع درجات من اللون الأصفر.

فستان «حاجات ومحتاجات»

في فوازير «حاجات ومحتاجات» (1993)، تعاونت شريهان مع المصمم اللبناني فؤاد سركيس لإنجاز فستان أحمر بقصّة السمكة، مزيّن بالريش المتطاير على الأكمام والقبعة. تميّز الفستان بذيل ورقبة عالية برسمة الشطرنج باللونين الأحمر والأبيض. تعتبر هذه القطعة أيقونية في عالم الاستعراض العربي، وقد أعاد سركيس إحياءه خلال عرض أزياء شتاء 2015، الذي أقيم في القاهرة، وكانت هناك لوحة مجسّمة لشريهان عند المدخل وهي ترتدي الفستان، كجزء من الدعاية للحدث. علماً بأن مواقع عدّة تناولت أنباء تفيد بأن الفنانة المولودة عام 1964 كانت تستوحي موديلات فساتين السمكة مما تشاهده في البحر أثناء ممارسة رياضة الغطس.

فستان رمضان 2021

شكّل أوّل أيام شهر رمضان 2021 عودة النجمة المصرية شريهان للأضواء بعد غياب طويل، من خلال إعلان لإحدى شركات الاتصالات المصرية، بفساتين واستعراضات ارتبطت بذاكرة الملايين على امتداد العالم العربي. في مقطع فيديو لا تتجاوز مدته الدقائق الأربع، أعادت شريهان بأزيائها المبهجة وغنائها الملّيء بالأمل، وبإطلالتها الشبابية، رقصات تحاكي أجزاء من برنامج المنوّعات الشهير «فوازير رمضان» الذي قدّمته على مدى سنوات. ولعلّ أكثر ما لفت الأنظار فعلاً هو ظهور شريهان بفستان «ميس ديور» الراقي الذي أنجزته أنامل المصمم العالمي كريستيان ديور عام 1949، والمصنوع من التول الفخم الذي أعتمد كبطانة للقطعة، ثمّ بدأت عملية حياكة الزهور الواحدة تلو الأخرى، كما تم رسم بعضها باليد، كما يظهر بوضوح في فيديو سبق ونشرته دار الأزياء الفرنسية العريقة. جاءت فكرة الفستان الوردي المبهر بعد إعلان كريستيان ديور إطلاق عطر «ميس ديور» الأيقوني، حيث أراد تصميم فستان أنثوي مصنوع من الزهور، وضم أكثر من ألف زهرة حريرية. وكانت «ديور» قد أصدرت أخيراً مقطع فيديو توضيحياً لإظهار طريقة صنع الفستان، من خلال تصميم مصغر، كما أعاد راف سيمونز، المصمم الحالي لدار «ديور»، إحياء هذا التصميم بمجموعة الأزياء الراقية في الخريف، مع إضافة لمسة أكثر حداثة، كما تم استخدامه في الحملات الإعلانية لعطر Miss Dior، فيما صُنعت منه نسخة سوداء. أما شريهان، فاستكملت إطلالتها بالفستان الأيقوني، بارتداء قلادة مكوّنة من ثلاث طبقات مصنوعة من حبّات اللؤلؤ، وزوج من الأقراط المطابقة، علماً بأن «أم لؤلؤة» تعاونت في هذا الإعلان أيضاً مع مصمم الأزياء اللبناني زهير مراد.

فستان «فيرساتشي»

على مرّ التاريخ، تتحوّل العديد من الأزياء إلى قطع أيقونية، ترتديها نجمات من مختلف الأجيال. من بين هذه القطع، فستان أسود ضيّق من «فيرساتشي» مزيّن بالأحزمة. ظهر هذا التصميم المثير للمرة الأولى في عرض تشكيلة Bondage Collection التي قدّمتها الدار الإيطالية لموسم خريف وشتاء 1992. تميّز هذا الفستان بلونه الأسود، طوله الذي يصل إلى أعلى الركبة والأحزمة التي زيّنته عند الياقة والخصر. إنه تصميم جريء، يضفي لمسة أنثوية وجذابة على إطلالة من ترتديه. على مرّ السنوات الماضية، وقع اختيار ست نجمات على الأقل على هذه القطعة، على رأسهن شريهان خلال تقديمها إحدى لوحات الفوازير. وإلى جانب الفنانة المصرية، ضمّت القائمة: نجمة تلفزيون الواقع الأميركية كيم كاردشيان، الـ «سوبر موديل» البريطانية نعومي كامبل، نجمة البوب الأميركية ليدي غاغا، عارضة الأزياء السويدية إلسا هوسك ونجمة البوب الأميركية بيونسيه.

وقائع ابتلاع الأرشيف المصري «كوكو شانيل» من بوّابة «شاهد»

زكية الديراني

لا يمكن اعتبار «التعاون» بين بعض الفنانين المصريين ورئيس مجلس إدارة «الهيئة العامة للترفيه» تركي آل الشيخ ضمن التعاقدات الفنية التي تجري عادة بين الدول. لقد كان انبطاحاً بكل ما للكلمة من معنى، يرمي فقط إلى الحصول على رضى وطاعة المستشار السعودي، فتقرّر بموجبه استحواذ تطبيق «شاهد» المنضوي تحت شبكة mbc، حصرياً على غالبية الأعمال الفنية المصرية من مسرحيات ومسلسلات. البداية كانت عام 2019، عندما وقّع آل الشيخ مذكرات تفاهم بين غالبية شركات الإنتاج من بينها «العدل غروب» ومجموعة من الممثلين المخضرمين والشباب. قبل يومها بأن العقود «من شأنها تدعيم القطاع الترفيهي في المملكة»، ثم التقطت صورة تذكارية لمجموعة كبيرة من الفنانين المصريين الذين احتشدوا حول آل الشيخ.

تباعاً، بدأت ملامح التعاقد تظهر بعد حصول «شاهد» على أرشيف المسرحيات الكبيرة أبرزها «مدرسة المشاغبين» للنجم عادل إمام وزملائه التي أعيد بثها ملوّنة (أثارت الكثير من الجدل بحلّتها المشوّهة) في عيد الفطر الماضي، إضافة إلى باقة من المشاريع التي رسخت في ذاكرة المشاهد العربي. فقد قرر آل الشيخ تحويل «شاهد» إلى منصة تجمع أرشيف الدراما العربية وعصرها الذهبي، فكانت المشاريع المصرية أول ما استحوذ عليه السعوديون بكل سهولة. خطوة تذكّر المتابعين بما قام به رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال عند تأسيسه «روتانا» وابتلاعه أرشيف الفنّ العربي ككل.

بالطبع، هذا الاستحواذ الفني تتداخل فيه القضايا السياسية على رأسها تلميع صورة المملكة بصفتها حضناً للفن بعدما كان لعقود أمراً محرّماً هناك. هكذا، يتحكّم آل الشيخ بكل التعاقدات الفنية في «شاهد»، ثم يحيلها إلى العاملين تحت يديه لإتمام التعاقدات. وحسب معلومات لـ «الأخبار»، فإنّ آل الشيخ يقلّب ذاكرة طفولته ومراهقته ويختار ما يريد منها أن يعاد تقديمه بنسخات جديدة، فوقع على شريهان! إنّها «القطعة» الفنية الكبرى التي اشتاق إليها الجمهور العربي بعد غياب عن المسرح منذ تسعينيات القرن الماضي على إثر إصابتها بمرض كاد أن يقضي على حياتها لولا شجاعتها ومحاربتها له بكل شراسة.

عند اجتماع آل الشيخ مع الفنانين المصريين عام 2019، وقّع مع شركة «العدل غروب» التي يديرها المنتج جمال العدل، عقداً لتقديم ستة عروض للفنانة الاستعراضية. مرّ الوقت سريعاً، ولم تبصر تلك العروض النور، فبقيت طيّ الكتمان، إلى أن أعلن العدل عن تحضيره لعودة شريهان عبر مسرحية جديدة تحمل اسم «كوكو شانيل» التي كتب نصّها مدحت العدل وينتجها جمال ويخرجها هادي الباجوري. أما إدارة التصوير فهي للفنان أحمد المرسي، فيما تولّى الديكور محمد عطية، والمونتاج أحمد حافظ، وصمم اللوحات الاستعراضية هاني أباظة، ووقّعت الأزياء ريم العدل. على خلفية التعاقد، ستطلّ «أم لؤلؤة» (إشارة إلى اسم ابنتها) كما تحب أن يُطلق عليها، في تسع لوحات استعراضية تجسّد فيها شخصية أيقونة الأزياء الفرنسية الراحلة كوكو شانيل (1883ـ 1971) كما تشاركها المسرحية مجموعة ممثلين من بينهم أيمن قيسوني، أنجي وجدان وعماد إسماعيل. هكذا، انطلق العدل بالتحضير لمشروعه، فخوراً بإقناع شريهان بالعودة إلى الأضواء رغم رفضها القرار بعد تلقّيها عروضاً مغرية. لكن العدل استطاع بداية أن يملك مفتاح الـ «نعم» لدى شريهان، ومن ثم الاستثمار في القرار إعلامياً ومادياً. ثم اتفق مع آل الشيخ على عرض «كوكو شانيل» حصرياً على «شاهد» في 20 تموز (يوليو) الحالي. في هذا السياق، تلفت مصادر لـ «الأخبار» إلى أنّ التعاقد تم مباشرة بين آل الشيخ وشريهان بحضور العدل، وسط إصرار المستشار السعودي على هذه الخطوة. وتشير كذلك المصادر إلى أنّ ميزانية المسرحية وأجر الفنانة بقيا قيد الكتمان لدى «رئيس هيئة الترفيه». وتوضح المعلومات أنّ حالة استياء يشعر بها بعض عشاق شريهان بسبب تعاقدها مع «شاهد»، لأنّ أعمال الفنانة الاستعراضية صاحبة الكاريزما اللافتة، كانت تعرض أمام جمهورها المتنوّع من مختلف الفئات، وليست حكراً على منصة سعودية! بالتالي، فقسم كبير من عشّاق شريهان لن يتاح له برؤية عملها.

وقعت ريم العدل ازياء المسرحية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 12 تموز 2021 العدد 4388

صورة وخبر

تشكل حقول دوّار الشمس في قضاء مازجيرت في ولاية تونج إيلي التركية، لوحة طبيعية ساحرة تجذب العديد من الزوّار المحليين والأجانب. يُزرع دوّار الشمس على مساحة 4000 فدان في سهل أكبازار، ما حوّل المنطقة إلى حقل كبير مليء بهذا النبات، يستقطب عشّاق الطبيعة والتصوير الفوتوغرافي. (سيدار جان إرين ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تَدويزُ الموت

أعرفُ (أعرفُ لأنني أرى) ما سوف يحصلُ في الغد:
الكهنةُ، والخيميائيون، وحفّارو القبور المحَلَّفون،
سيُعيدون تدويرَ أحلامِنا، ودموعِنا،
ونفاياتِ جثامينِنا التالِفةْ،
ويصنعون منها حشراتٍ، وديداناً،
وزواحفَ، وأعشاباً،
ودوابّاً سعيدةً... قويّةً... وصالحةً لمعاركةِ
الحياةِ على الأرض.

..

أبداً! لا خوفَ علينا من الوقوعِ في المستقبل.
في أسوأِ الأحوال، سنُعادُ إلى الحياةِ بصورةٍ لائقة.
ولَعلّنا سنغدو أهنأَ وأجمل.
أبداً! لا خوف.

«حائكات الحكايا» في زقاق البلاط

بين 19 و25 تموز (يوليو) الحالي، تنظّم مجموعة «حائكات الحكايا ـ Les Marchandes de Tapis» ورشة عمل في «منشن» في زقاق البلاط. تؤكد المجموعة المؤلّفة من فنانات وحرفيات يقمن ويعملن في مدينة سان دوني، في ضاحية باريس الشمالية، أنّها ستعلّم المشاركين تقنية دعك الصوف، فيما يتمثّل الجزء الأهم من المشروع في «أنّنا نطمح إلى رسم سجادة جَماعية». وتلفت «حائكات الحكايا» أنّها تستلهم مفهوم «الرُّحل» في أعمالها، وتسعى لـ «مقابلة مجموعات أخرى من أجل خلق مساحات جديدة وتنفيذ أعمال جماعية من خلال تجارب تعتمد تقنيات لبّاد الصوف التقليدي... نسائل من خلال أنشطتنا المساحات الرحبة المرتبطة بالبيت والتنقل والمنفى، رموزاً وتمثّلات».

*بين 19 و25 تموز ـ «منشن» (زقاق البلاط ـ بيروت). للاستعلام: 03/797187

أي دور لأميركا... في حرب تموز؟

بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعدوان تموز الإسرائيلي على لبنان، تدعو حركة «كرامة وطن»، غداً الثلاثاء، لحضور ندوة سياسية افتراضية تحت عنوان «دور أميركا في عدوان تموز 2006 على لبنان»، عبر منصة «زوم». يتحدّث خلال اللقاء المرتقب كلّ من: عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني حسن خليل، والكاتب والمحلّل السياسي سايد فرنجية (الصورة). أما مهمّة إدارة الندوة، فيتولّاها الصحافي مفيد سرحال.

ندوة «دور أميركا في عدوان تموز 2006 على لبنان»: غداً الثلاثاء ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ عبر منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا ـ رمز النشاط: 8857624620/ رمز المرور: 678791).

ألكسندر بوليكيفيتش في حمّانا: ورشة وعرض

يحلّ الراقص والمصمّم اللبناني ألكسندر بوليكيفيتش (الصورة) ضيفاً على «بيت الفنان» في حمّانا، ليقود ورشة عمل في الرقص البلدي، قبل تقديمه عرض «عليهم» الذي أطلقه هذا العام. بوليكيفيتش الذي جدّد في الرقص البلدي على مدى سنوات، واضعاً إياه في سياقات سياسية واجتماعيّة مختلفة في عروض مثل «محاولة أولى» (2009) و«بلدي يا واد» (2015)، سيقيم ورشة عمل طوال ثلاثة أيام (للمشاركين والمشاركات ما فوق الـ 16 سنة) بدءاً من الغد ولغاية الخميس 15 تمّوز (يوليو) الحالي. ووفق الدعوة، تطرح الورشة الرقص البلدي كمكوّن أساسي من هويّتنا الثقافيّة في المنطقة، في استكمال لما يقوم به بوليكيفيتش في طرحه الفني الذي تخلّى فيه عن تسمية الرقص الشرقي الاستعمارية، معتمداً الرقص البلدي كخيار جمالي ووجودي للتعبير عن نفسه. بعد انتهاء الورشة، يضرب بوليكيفيتش موعداً آخر مع الجمهور في الفضاء نفسه، حيث يقدّم عرضه الأحدث «عليهم» للمرّة الأولى خارج بيروت، بعدما كان قد قدّمه قبل أيام في «متحف سرسق». في العمل الذي جاء حصيلة فقد فردي وجماعي، يرقص الفنان بخفوت على إيقاع أنين جنائزي ضمن مقاربة كوريغرافية يمزج فيها مفردات من الرقص البلدي مع الندوب التي أصابته هذه السنة.

ورشة في الرقص البلدي مع ألكسندر بوليكيفيتش، بدءاً من يوم غدٍ الثلاثاء ـ من الساعة الرابعة بعد الظهر/ عرض «عليهم»: الجمعة 16 تموز ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «بيت الفنان» (حمانا). للاستعلام: 76/907348

روك وبوب مع Postcards

تحيي فرقة Postcards (الصورة) اللبنانية حفلة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) في 23 تموز (يوليو) الحالي. الفرقة التي تأسست عام 2012، اشتهرت بأداء أغنيات روك شعبي وبوب من بريطانيا والولايات المتحدة، وتضم: جوليا صبرا (غيتار ـ Synths ـ غناء) ومروان طعمة (غيتار ـ باص ـ غناء) وباسكال سمرجيان (درامز/ سامبلر ـ غناء). في رصيد الفرقة ألبومات عدّة من بينها Lakehouse و What Lies So Still. يعود ريع هذه الأمسية لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Postcards: الجمعة 23 تموز ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 12 تموز 2021 العدد 156
Lundi 12 Juillet 2021 no156

الأخبار

رأس المال

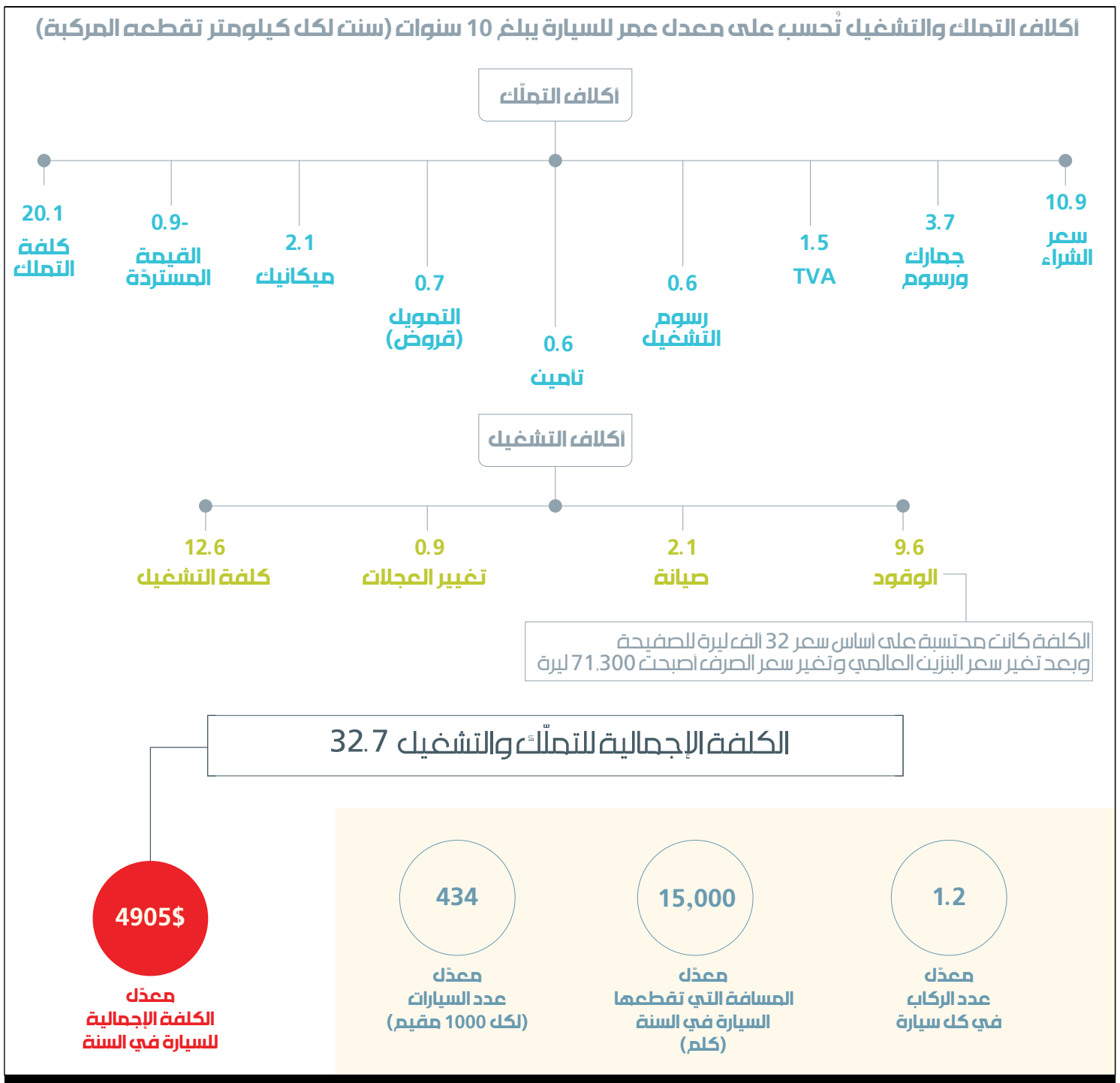

في العدد

03-02
شربل نحاس، عبد الحليم فضل الله وأديب نعمة
أي دعم نريد؟

04
محمد وهبة
فخّ المنصّة في خدمة مشروع رياض سلامة

05
أمين صالح
تصحيح أثر التضخّم على المؤسّسات

06
مايكل هادسون
تمجيد الطبقة الغنية الريعية

08
عامر محسن
بروديل في الصّين القديمة

كلفة السيارة أكبر من الأجور

ارتفع سعر مبيع صفيحة البنزين منذراً بأن الأمور ستصبح أسوأ أكثر في الأسابيع المقبلة. في منتصف تموز 2020 كان سعر الصفيحة 24300، لكن طرأت عليه ارتفاعات مصدرها خارجي ليبلغ في 23 حزيران 2021 نحو 45200 ليرة، أي بزيادة قيمتها 26100 ليرة. بعد هذا التاريخ قرّر مصرف لبنان أن يعدّل تسعيرته لدعم استيراد البنزين من 1520 ليرة مقابل الدولار، إلى 3900 ليرة مقابل الدولار. وفي النتيجة ارتفع سعر الصفيحة إلى 71300 ليرة. بمعنى أوضح، إن ارتفاع سعر الصفيحة بين تموز الماضي واليوم يبلغ 47000 ليرة 55% منها مصدره خارجي و45% مصدره محلّي. وبما أن مصرف لبنان يعمل على تقنين استيراد المحروقات المموّلة بالدولارات التي يحملها بين موجوداته بالعملات الأجنبية، أصبحت الطوابير على محطات البنزين هي أحد السمات الرئيسية للأزمة في لبنان. لكن لماذا البنزين مهم جداً في اقتصاد لبنان وبين مجتمعه؟ لأن الاعتماد على السيارة هو سمة قديمة. فالنموذج الاقتصادي في لبنان لم يكن يحبّذ الاستثمار في أي بنية تحتية، باستثناء ما يتعلق بالرافد الأساسي للتمويل، أي المصارف. كل ما يجب أن يُقام به، يجب أن توافق عليه المصارف، وهذه الأخيرة لديها مصالح تقود عملها، إلى جانب الجشع والتهوّر والكسل. بهذا المعنى، أصبح تمويل العقارات مربحاً أكثر في سوق كانت متخمة بالتمويل الخارجي بالدولار، وفي السياق نفسه كان الاستهلاك المموّل بالتدفقات الخارجية نفسها مساراً متصاعداً يقود الاقتصاد، واستيراد السيارات كان ضمن المسار نفسه. بهذه السهولة، كان التخلّي أو إهمال مشاريع النقل المشترك أمراً متاحاً للقيّمين على النموذج طالما هذه التدفقات مستمرة إلى النظام المصرفي، فكان علينا أن ننفقها بإسراف وتبذير. لم لا؟ لأن المجتمع الموعود بالترف بوصفه «ازدهاراً» لم يكن ليعتاد على فكرة الانتقال بواسطة النقل المشترك، أو العيش في منزل مستأجر، أو سواها من هذا السلوك، إلّا لأن النظام يجبره على ذلك. سلوك المستهلك ليس أمراً تلقائياً يحصل وحده، بل هو اتجاه يتم تكريسه بقرارات وسياسات. هذه السياسات، كانت ترى الاعتماد على السيارة هو أحد مظاهر قوّة النموذج. لكن النموذج أفلس، فهل ما زال ممكناً الاعتماد على مظاهر سلوكه السابق؟

مع الانهيار النقدي، باتت كلفة امتلاك السيارة كبيرة إلى درجة تفوق الوصف. فالانهيار يأتي مع خسارة كبيرة في الودائع المصرفية، ومع «كابيتال كونترول» استنسابي تمارسه المصارف برعاية مصرف لبنان، بحق الزبائن. ثمة أرقام وإحصاءات عن كلفة امتلاك وتشغيل السيارة تعود إلى عام 2014. تشير هذه المعطيات، وهي الأحدث، إلى أن السيارة تسير لمدة 15 ألف كيلومتر في السنة، وأن عمرها الافتراضي يمتدّ لنحو 10 سنوات. وبالتالي فإن الكلفة السنوية لامتلاكها تبلغ نحو 3 آلاف دولار (تُحتسب على سعر الصرف في السوق الحرّة)، وكلفة تشغيلها تبلغ نحو 1890 يحتسب منها 450 دولاراً على سعر الصرف في السوق الحرّة و1440 دولاراً ثمن الوقود (البنزين). طرأ على هذه الكلفة تغيّر في سعر الصرف وفي سعر الصفيحة. بأسعار اليوم ارتفعت كلفة الصفيحة بنسبة 118% (على أساس الإستهلاك المحسوب بالدراسة بمعدل 5,5 صفائح شهرية).

إذاً، ليست هناك حاجة للنقاش بكلفة امتلاك السيارة على الأسر، لكن المشكلة في كلفة تشغيلها. فأي سيارة تسير 15000 كيلومتر في السنة، تستهلك بنزين بقيمة 4,7 ملايين ليرة في السنة، أو ما يعادل 392 ألف و150 ليرة شهرياً، يضاف إليها كلفة تشغيل (صيانة، تغيير العجلات، تغيير زيت...) بقيمة 450 دولاراً أو ما يساوي 8,77 مليون ليرة سنوياً بحسب سعر الصرف الرائج في السوق الحرّة، أو ما يعادل 731250 ليرة شهرياً.

هكذا أصبحت كلفة استعمال السيارة بين فيول وصيانة تبلغ 1,123,400 ليرة شهرياً، أي ما يوازي 1,66 ضعف الحدّ الأدنى للأجور، وما يوازي 96% من متوسّط الأجر المصرّح عنه للضمان الاجتماعي.

المشكلة الأساسية تكمن في أن الاعتماد على السيارة مرتبط بالاقتصاد بشكل كبير. فالانتقال هو جزء من وتيرة العمل اليومية، وكلفته باتت تفوق مردود قوّة العمل أو الأجر، فضلاً عن البنزين والمازوت محور نقل البضائع وعمل المصانع وسواها. هذا الأمر سينعكس سلباً على الاقتصاد المنهار أصلاً بسبب الأزمة وبسبب تداعيات جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت.

رغم ذلك سنشهد في الأسابيع والأشهر والسنوات المقبلة تخلّياً عن الاعتماد على السيارة وسط زيادة عدد المنزلقين إلى الفقر وازياد حدّة الفقر، ووسط غياب أيّ بديل. السلطة حالياً غارقة في معالجة مشكلة تمويل البنزين، وتقديم المساعدات النقدية للأسر باعتبارها تعويضاً عن التدهور اللاحق بالقوّة الشرائية للأجور، لكن المشكلة أن هذا التعويض يمكن أن يشعل الاستهلاك مجدداً ما يزيد تركّز الاعتماد على السيارة! إنها حلقة مفرغة لا يمكن كسرها بل الاستثمار في قطاع النقل. دعم الاستثمار في النقل المشترك هو المسار الأساسي، وليس دعم الاستهلاك. هذه السلطة تعيش في واقع زائل.

استطلاع

أيّ دعم نريد؟

النقاش في الدعم ليس مستجداً، إلّا أنه في الأسابيع الماضية تركّز النقاش حول فكرة استبدال الدعم عبر المساعدات النقدية للأسر، محلّ دعم استيراد السلع الأساسية عبر احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. الرأي القائل بأنه يجب إلغاء الدعم السائد منذ أيلول 2019 ولغاية اليوم، وتعديله ليصبح عبارة عن مساعدات نقدية للأسر، سلك طريقه نحو مجلس النواب. في خلفية المشهد يقف البنك الدولي منتصراً في الشكل لأنه تمكّن من ترويج هذه الفكرة، بينما انتصاره سيبقى محدوداً طالما أن تمويل الدعم ليس متوافراً بعد.

على أي حال، انشغل النواب بمقاربة أكثر سطحية وتفاهة من السابق. فقد غرق المجلس في تفاصيل المستفيدين من الدعم النقدي، بعيداً عن أي مقاربة أوسع للأزمة التي يغرق فيها لبنان. وفي هذا الوقت تمكّن مصرف لبنان من رفع الأسعار الداخلية للبنزين والمازوت والغاز عبر آلية ابتزاز تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجاً عبر التوقف عن فتح اعتمادات الاستيراد أو التقنين في الكميات المستوردة الممولة بالدولارات التي يملكها. وهو يفاوض اليوم على أسعار الدواء والمستلزمات الطبية. بالنسبة له، إن تقليص الدعم من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، يتطلّب رفعاً للأسعار الداخلية يكون بمثابة ضريبة تخفّف الاستهلاك. المشكلة الأساسية في هذا النقاش أنه خارج المنطق: لماذا ندعم؟

11,3
مليار دولار
هي قيمة الاستيراد لعام 2020 اقل من نصفها الـ 46٪ مدعوم بدولارات مصرف لبنان على سعر 1507.5 ليرات وسطيا بينما الباقي ممول من السوق الحرّة وبشكل جزئي من منصّة «صيرفة»

1,3
مليار دولار
هي قيمة العمليات السنوية المتوقّعة على المنصّة (قبل تعليق العمل بها) من اجل تمويل الاستيراد غير المدعوم على سعر 12000 ليرة للدولار الواحد وهي لا تغطّي اكثر من 21.6٪ من واردات عام 2020 (غير المدعومة) والبالغة 6 مليارات دولار

شربل نحاس
أصل النقاش في تحديد خيارات استخدام الإحتياطات للدعم والنهوض

مجلس النواب أجاب سريعاً على هذا السؤال، معتبراً أن الدعم يصبّ في آلية التوزيع التي اعتادت قوى السلطة ممارستها في العقود الثلاثة الأخيرة. أي أن تكون آلية التوزيع زبائنية، وتربط بصورة غير مباشرة بين خيارات الناس السياسية، وبين حصولهم على الدعم. ثمة الكثير من القنوات التي يمكن استعمالها في هذا المسار مثل الوزارات والبلديات وكل المؤسسات التي تستغلها السلطة منذ عقود لمنفعتها الخاصة. لذا، تألفت لجنة لتحديد معايير استفادة 75% من الأسر اللبنانية، بينما كان يمكن استعمال آلية لاستبعاد الـ25% الذين لا يحقّ لهم الاستفادة من الدعم كما يقترح أديب نعمة. أمّا النقاش الفعلي في مسألة الدعم بصورة أوسع وأشمل، يجب أن يكون في مكان آخر. يجب أن يكون في استراتيجية لبنان تجاه التعامل مع الأزمة.

ثمة أكثر من رأي بهذا الخصوص؛ هناك من يقول إن تحديد هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الإقرار بالخسائر وبأهداف توزيعها، أي تحويل الخسائر إلى تضحيات يقبل بها الناس مقابل فرصة للنهوض مجدداً. بهذا المعنى يقول شربل نحاس، إن الدعم يكون جزءاً من التعامل مع مخزون الاحتياطات، وعندها تتم مناقشة آلية الدعم التي تأتي بعد تحديد الاستراتيجية.

هناك رأي آخر ليس معاكساً، إنما يذهب في طريق مختلف نحو تجزئة التعامل مع المشكلة، أي التعامل آنياً مع ظروف صعبة تتطلب دعم معيشة الأسر، على أن يكون الأمر مدخلاً للتعامل مع الأزمة على المدى المتوسط ثم البعيد. يعتقد عبد الحليم فضل الله أن لبنان ليس لديه سياسة واضحة للتعامل مع الأزمة، لكن هذا لا يمنع من تقديم الدعم في مواجهة تداعيات الأزمة وإتاحة الحقوق الأساسية للعيش، وأن يكون لدينا برنامج استثماري يتناسب مع القدرات التي يمكن تعبئتها للتعامل مع هذه الحاجات.

في المطلق، لا يوافق الخبراء على التعاطي مع الدعم من الزاوية التي يحصل بها حالياً. فما يحصل حالياً هو تبديد لما تبقى لدى لبنان من دولارات بعناوين مختلفة منها الاحتياطات الإلزامية واستعادة الودائع... الدعم واجب في الظروف الحالية، لكن ما يحصل حالياً، سواء في القصر الجمهوري، أو في الحكومة ومجلس النواب وعلى لسان مرجعيات قوى السلطة، هو البحث في آلية التوزيع الأنسب للاستحواذ على الدعم والاستفادة منه عبر المتاجرة بالفقراء. هذا الدعم بالتحديد ليس ما يسعى إليه الخبراء. هم يريدون تغطية صحية شاملة، ودعماً للنقل باعتباره جزءاً أساسياً من قوّة العمل، ودعماً للتعليم، ودعماً لوقف نزيف الهجرة... الدعم يجب أن ينطلق من أصل الأزمة: الاعتراف بالخسائر وتوزيعها بشكل هادف. أول القصّة يبدأ بإعلان إفلاس المصارف ومصرف لبنان.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

ما يُناقش اليوم يتعلق بكمية الدولارات ووقت نفادها ومن يستحوذ عليها

حسم الخيارات يعني إفلاس المصارف. إذا كان في المخيلة أن هناك مصارف وودائع، فإنه وهم

الدعم هو توأم الضريبة. الدعم هو أخذ أموال من أشخاص ومنحها لأشخاص آخرين، والضريبة هي أخذ الأموال من أشخاص ومنحها لآخرين. هناك قواعد معروفة تحدّد الخيارات السياسية على مستوى الضريبة والدعم. استخدام أي أداة في أي اتجاه. يجب أولاً تحديد الأمر الذي يجب دعمه، تماماً كما يستدعي ذلك تحديد الأمر الذي يجب فرض ضريبة عليه. ما هي محاسن ومساوئ الدعم، أو الضريبة؟ فيما أن الهدف هنا هو الفقراء، يجب أن أدعم السلع التي تُستهلك كثيراً من الفقراء. كذلك هناك سلع وخدمات حيوية لا يمكن الاستغناء عنها مثل الدواء والسيارة. المسائل بديهية إلى هذه الدرجة. هل يمكن الاستغناء عن السيارة للانتقال إلى العمل في بلد يعتمد بنسبة كبيرة على استعمال السيارة؟ هل يمكن الاستغناء عن الدواء لمعالجة المرضى؟ إذاً، القصّة تصبح متصلة بالآلية والشكل: هل يجب تقديم المساعدات النقدية، أو إلغاء الطابع السوقي عن السلع والخدمات التي يجب دعمها، أي السلع والخدمات التي يجب خفض أسعارها؟ طبعاً يمكن اعتبار بعض هذه السلع والخدمات خارج السوق، أو خارج الاعتبارات الكلاسيكية للسوق، وبالتالي يجب التدخل مباشرة في تقديمها مثل التغطية الصحية. شمول التغطية الصحية لكل اللبنانيين هو دعم، لكنه لا يتم داخل الأطر المطروحة حالياً لتقديم الدعم. عزل التغطية الصحية الشاملة عن تقلبات السوق من أجل شمول كل اللبنانيين فيها هو أمر مشروع ومطلوب.

في الواقع، ما يحصل حالياً أن المسألة لم تكن يوماً مرتبطة بالدعم أو بالتخطيط له. فقد نشأ الدعم بالخطأ لأن هناك أسعاراً تحدّد الدولة مبيعها، وهي أسعار سلع مستوردة، وبالتالي فإن دعمها بالطريقة التي حصل فيها كان يتعلّق باستمرار كذبة التسعير على سعر صرف للدولار يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً. لهذا السبب هناك فئات يجب أن ندعمها أو أن نغرّمها. الدعم يأتي مواكبة لخيارات استخدام الكم المحدود من العمليات الأجنبية. لم يناقش هذا الأمر نهائياً. ما يُناقش اليوم يتعلق بكمية الدولارات ووقت نفادها ومن يستحوذ عليها. هذا هو محور الآلية التي تناقش في مجلس النواب. وهي إحدى التقنيات التي تصبّ في المحور نفسه. سواء أعربنا عن الأمر على طريقة رفع السعر (رفع الدعم) أو استنفاد الدولارات، فإن النتيجة هي نفسها، مع فرق في آلية التسويق. فمن ضمن هذه الآلية، يقولون اليوم إنهم سيدعمون الدخل، وليس السلعة، مشكلتهم أنهم ينظرون إلى الأولويات بشكل خاطئ. فهذا النقاش يأتي في المرتبة الثانية بعد الإقرار بأمر واضح مثل عين الشمس: تحديد كمية الدولارات المتوافرة. تقليل استهلاك الدولارات، هي آلية سيتم النقاش فيها بعد مناقشة أصل الفكرة. هم اليوم لا يريدون مناقشة أصل الفكرة، بل يتركون آلية التوزيع الرائجة تقوم بعملها لأجلهم. نقاشهم لا يتعلق بالخيارات والأولويات، بل باستخدام ما تبقى من مخزون نقدي وبشري من أجل خدمتهم، بدلاً من بناء خيارات ملزمة تنطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية بعيداً من المتاجرة بالفقراء. هم يدفعون نحو استنفاد المخزون النقدي والبشري عبر استهلاك الدولارات الباقية وترسيخ اليأس والهجرة. الدعم لا يجب أن يشمل السلع فحسب، بل الفئات العمرية التي يفترض أن الوطن يحتاج لها للنهوض. المسألة ليست بسطحية وسخافة النقاش الحاصل حالياً.

حسم الخيارات يعني إفلاس المصارف. إذا كان في المخيلة في مصارف وودائع، فإنه وهم... كل هذا الحديث الدائر عن الودائع ومصرف لبنان واستقلاليته والاحتياط الإلزامي، وقدسية الودائع، والمنصّة، والتعاميم وما يماثلها، يجب الخروج منه.

دعم للبنزين والمازوت والدواء وحتى الخبز... كل هذه السلع مسعّرة من الدولة. عملياً لم يكن أحد يبحث عن الدعم، بل علقوا فيه بسبب تلك الكذبة. وبات الدعم مربوطاً بسعر الصرف، ولم يكن، كما يجب أن يكون عليه، مرتبطاً بمخزون معيّن من العملات الأجنبية بعد الإفلاس. هنا بالتحديد يمكن فهم قصّة التوزيع الهادف للخسائر. فمن جهة لدينا مخزون حيوي واستراتيجي وغير متجدّد من العملات الأجنبية في ظل حالة إفلاس، ومن جهة ثانية هناك تداعيات هذا الإفلاس. كيف يدار هذا الأمر؟ ثمة خيارات كثيرة وواسعة. مثلاً، هل نستخدم هذا المخزون من العملات الأجنبية في الاستثمارات؟ في شراء صواريخ؟ في تقديم التغطية الصحية الشاملة؟ أي مبلغ سنُنفقه على خياراتنا وأولوياتنا الاستراتيجية؟ خيارات من هذا النوع، تعني أنه لدينا

عبد الحليم فضل الله
دعم الحقوق الخمسة والحق الاقتصادي وبرنامج استثماري قصير المدى

الكلام عن الدعم حالياً، يتعلّق بدعم داخل الأزمة، أي دعم مؤقت في انتظار الانتقال من وضع ليس لدينا فيه سياسات واضحة للتعامل مع الأزمة، إلى وضع نبدأ فيه بالتعامل مع الأزمة. مقاربة الدعم لها علاقة بمرحلة الفراغ، وهي ليست المرحلة الدائمة التي يجب أن يكون الدعم فيها جزءاً من خطة أوسع. لكن بالتوازي مع ذلك، لا يجب أن يكون الدعم معزولاً عما يحصل، بل يجب أن يكون قابلاً للدمج في أي خطة أو تصوّر للتعافي. هذا الأمر يفرض مجموعة شروط ومواصفات للدعم؛

فمن الشروط ألّا يؤدي الدعم إلى مضاعفات مالية ونقدية تفوق النتائج الإيجابية المتوخاة من الدعم. ويجب أيضاً أن يكون الدعم قائماً على مبدأ الحقوق، أي أن يلبي الحاجات المستحقّة المحددة سلفاً؛ أي الحدّ الأدنى من متطلبات المعيشة على مستوى السلّة الاستهلاكية، التعليم، الصحّة، الخدمات العامة، المسكن. يجب أن يُنظر إلى هذه الحقوق بتوازن، وأن يضاف إليها الحق الاقتصادي، أي تمكين القطاعات الإنتاجية من المنافسة.

هكذا، يجب تغيير المقاربة بما يؤدي إلى التمهيد للاندماج نحو رؤية جديدة؛ قطاع الدواء مثلاً، يمكن النظر إليه باعتباره يؤمن الحقّ الأساسي بالصحة، لكن يجب إدخال منظور تعزيز هذا القطاع من رؤية اقتصادية كونه منتجاً للقيمة المضافة. هذا يعني أن الريادة التي بحث عنها لبنان في قطاع الاستشفاء ونفّذ جزءاً منها سابقاً، والتي كانت مرتبطة بالحصول على سلع وتجهيزات مضافاً إليها العامل البشري بمواصفات عالية، يجب أن تكون هذه الريادة جزءاً من الحق الاقتصادي لقطاع الدواء.

(هيثم الموسوي)

كذلك، يجب ألا يأتي تعزيز الحقوق المذكورة على حساب حقوق أخرى. تلبية الحاجات الأساسية الخمسة (الاستهلاك فقط جزء منها)، من دون الأخذ في الاعتبار حقوق المودعين. هناك أكثر من مقاربة لهذا الملف؛ هنا يجب إثارة السؤال الآتي: كيف يمكن استعمال الموازنة العامة لتلبية هذه الحاجات او جزء منها حتى لو اضطررنا لأن نصل إلى عجز يموّل من خلال الاستدانة الاستثنائية عبر مصرف لبنان، لكن بشرط أن يُغطّى بالدولار عبر الضخّ للمودعين. في المبدأ رأينا مثالاً عن هذا الأمر في التعميم 158، ومع أنه يمكن إعادة النظر بالآليات، إنما أصل فكرة ضخّ الدولارات للمودعين بشكل موازٍ للضخّ بالليرة هو أمر مهم ويجب التركيز عليه.

هذا ما يدفعنا إلى الكلام عن جانبين أساسيين:

الطابع الإنفاقي، الطابع الاستثماري. فالحديث عن الحقوق الخمسة المذكورة، لا يكون من منظار استهلاكي فقط، بل من منظار استثماري أيضاً. فعلى سبيل المثال، كانت لدينا بنية موجودة في تكرير المشتقات النفطية، وهذه يمكن تجديدها. يجب الإقرار بأن النقل هو إحدى الحاجات الأساسية المرتبطة بالعمل، لذا يجب البحث عن طرق لتطبيق الخطط الموجودة في مجال النقل على المدى القصير. يجب أن يكون لدينا برنامج استثماري يتناسب مع القدرات التي يمكن تعبئتها للتعامل مع هذه الحاجات. ببضع مئات من ملايين الدولارات، على المدى القصير، في قطاع النقل، والمشتقات النفطية، والكهرباء يمكن إجراء تغيير بحدود معقولة تتعلق بنوعية حياة المواطنين وتعيد ترتيب أولوياتهم من أجل إعادة النظر بشكل استهلاكهم.

يبقى أمر إضافي، الدعم يجب أن يكون بخدمة منع انهيار قطاعات. قطاع الاستشفاء، قطاع التعليم. هنا الدعم يمكن أن يكون بالليرة عندما تكون السلعة أو الخدمة غير قابلة للتداول الخارجي.

أديب نعمة
الدعم النقديّ للأسر: آلية الاستبعاد تحمي من الزبائنية

الواقعية تفترض عدم مقاربة الأزمة والعلاج بالدعم من زاوية تقنية. في المضمون الحقيقي الأمر يتعلق بالخيارات السياسية والتمويل الانتخابي، بينما السياسات الاجتماعية والمالية والاقتصادية ليست عمليات حسابية بل خيارات سياسية بمضمون اقتصادي واجتماعي. ما يجري حالياً في مقاربة الدعم هو خارج هذا السياق. إن مقاربة الأسباب التي تولّد الأزمة وتزيدها خطورة لا يمكن معالجته بما هو مقترح حالياً؛ لدينا نقص هائل بالسيولة، وقطاع مصرفي مفلس (المصارف ومصرف لبنان)، بالإضافة إلى موازنة مفلسة، وشحّ في الدولارات، وأسعار متعددة للدولار، فضلاً عن تضخم كبير...

ما يقال عن تسديد الدعم بالدولار بدلاً من الليرة هو أمر جيّد، لكن المشكلة أنه لا توجد دولارات. صندوق النقد الدولي حدّد حاجات 750 عائلة بنحو 1235 مليون دولار دولار. ورغم أن قسماً من هذا المبلغ ممول بقرض من النقد الدولي ومن الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تبقى مليار دولار بلا تمويل. هذا المبلغ ليس متوافراً ما يعيد طرح الاقتراض مجدداً لتمويله، أي زيادة أعباء الدين بالدولار. مجلس النواب اقترح تحويل قرض كان متّفقاً عليه من البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار لتمويل النقل المشترك، من أجل تمويل جزء من مشروع الدعم. اقتراح كهذا يأتي رغم أن مشروع النقل المشترك يخفّف الأعباء الناجمة عن الحاجة إلى السيارة والبنزين. في الواقع، إن الدعم بهذه الطريقة يعني أن المواطن الأشد فقراً سيدفع كلفة نقل أعلى. بدلاً من اللجوء إلى الحل الكامل عبر مشروع النقل المشترك، تم إلغاء هذه الخطوة لتوزيع أمر مشبوه.

هناك جانب أشدّ خطورة في هذا الأمر. مشروع دعم الأسر حدّد استفادة 750 ألف أسرة لبنانية من أصل مجموع عدد الأسر البالغ مليون، لكنهم قالوا إن هذه العائلات تمثّل 75% من الأسر الفقيرة، وقالوا أيضاً إن متوسط حجم الأسرة يبلغ 3,7 بينما هو 4,2. هذه ليست مجرّد أخطاء عادية. أيضاً يمكن الإشارة إلى أن تحديد معايير لتصنيف الـ750 ألف أسرة (75% من الأسر اللبنانية) ليس خطوة ذكية، فالقاعدة يجب أن تكون استبعادية عبر تحديد العدد المستبعد أي الـ25% التي لا يجب أن تستفيد من الدعم. تحديد هؤلاء أمر أسهل، فعلى سبيل المثال: أعضاء السلك الدبلوماسي، موظفو الفئة الأولى من رتبة مدير عام، مديرو المصارف، الموظفون الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار،

الدعم بهذه الطريقة متعمّد لاستمرار النهب والسيطرة السياسية

كبار التجار... باختصار، يمكن اختيار الفئات ذات الدخل الأعلى في لبنان، والفئات التي تتقاضى أجورها بالدولار وسواهم، وبالتالي لا داعي لتحديد معايير للذين سيستفيدون من الدعم، أي أن الفقراء والمعوزين سيستفيدون تلقائياً ومن دون أي زبائنية. الأمر يحتاج فقط إلى رقم الهوية، أما نظام اختيار الـ20% الأشد فقراً، ومعايير الاختيار عبر الأفكار التي تتيح للبلديات والزعماء وقادة الأحزاب التحكّم بكل تفاصيل الدعم، فهذا مشروع انتخابي لا ضمانة لاستمراره فضلاً عن أنه استهلاك لأموال إضافية في محل غير دائم.

لا شكّ بأن هناك وسائل أخرى للمعالجة: مثل ضبط سعر الصرف، مكافحة الاحتكار، التهريب، إرساء نظام حماية اجتماعية لو بدأناه منذ سنة لكان الوضع مختلفاً اليوم. أما الدعم بهذه الطريقة فهو متعمّد لاستمرار النهب والسيطرة السياسية. لنتذكّر أن الدعم بدأ مع توزيع الدولارات على الصيارفة الذي استفادوا منه وحدهم، ثم جرى دعم السلع الغذائية الذي استفاد منه كبار التجار، أما الآن فقد حان دور السياسيين وهم أصحاب القرار الفعلي، الذين يريدون الاستفادة المباشرة من آلية التوزيع النقدية على الأسر.

(أرشيف)

1,4
مليار دولار
هي قيمة الفواتير المستحقة لمستوردي السلع المدعومة على سعر 1507.5 ليرات وسطيا والتي لم يسدّدها مصرف لبنان بعد.
اي ان تسديدها سينعكس انخفاضا في احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية التي بلغت في نهاية ايار 15.7 مليار دولار

في خدمة مشروع رياض سلامة

فخّ المنصّة

فجأة، قرّر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تعليق العمل بمنصّة «صيرفة». قرار من هذا النوع لا يعني فشل المنصّة كأداة لتسعير الليرة ولتمويل الاستيراد فقط، بل يعكس فشل سلامة وفريقه في تحديد رؤية واضحة للسياسات النقدية، باستثناء توظيف هذه السياسة في مسار إطفاء الخسائر وتحفيز تضخّم الأسعار. فالمنصّة لم تخفض سوى سعر جديد للدولار وسط ثلاثة أسعار رائجة: السعر الأساسي المثبت على 1507,5 ليرات وسطياً، سعر التعميم 151 بقيمة 3900 ليرة مقابل كل دولار، سعر منصة صيرفة بقيمة 12000 ليرة مقابل الدولار، وسعر السوق الحرّة الذي يقترب من الـ20 الف ليرة سريعاً

محمد وهبة

لا ينبغي أن يكون هناك شكّ بأن منصّة «صيرفة» لم تكن منذ بدايتها إلا أداة لتمويه المسار الذي رسمه سلامة للتعامل مع الأزمة. كان هذا المسار في سياق مع خطة التعافي الحكومية قبل الإطاحة بها. اعترفت هذه الخطة بالخسائر ولحظت توزيعاً لها يتضمّن ارتفاعاً في سعر الدولار ضمن هامش الـ4 آلاف ليرة، فضلاً عن اتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي. في المقابل، تمكّن سلامة من الانقلاب على هذا المسار بدعم من قوى السلطة في مجلس النواب والحكومة وخارجهما أيضاً. وانتهى أمر الحكومة بكاملها، بعد انفجار مرفأ بيروت، إلى الاستقالة وانعدام فرص تأليف حكومة جديدة مذاك لغاية اليوم. انفراد سلامة بتحديد هذا المسار جاء رغم تلقّيه تحذيراً واضحاً من ممثلي صندوق النقد الدولي أثناء جلسات التفاوض مع الحكومة (التي استقالت لاحقاً).

مسار سلامة هو إطفاء خسائر القطاع المصرفي من خلال تعدّدية أسعار الصرف وتحفيز تضخّم الأسعار. التعددية بدأت مع اعترافه بتسعير استيراد بعض السلع على سعر مثبت بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً من دون الاعتراف بأن السعر الثابت لليرة مقابل الدولار انهار بلا رجعة. لاحقاً، اعتراف سلامة ببعض العمليات المصرفية على سعر للدولار يبلغ 3000 ليرة (لاحقاً رفع السعر إلى 3900 ليرة)، وترك السوق الحرّة تتفاعل بسعر أبعد ما يكون عن هذه الأسعار.

عندما تجاوز سعر الدولار الـ15 ألف ليرة للمرّة الأولى، انقضّ سلامة على الأمر كفرصة. نصب فخّاً من خلال وعد قدمه لرئيس الجمهورية ميشال عون بأن لديه فكرة ستؤدي إلى استقرار في سعر الصرف في السوق الحرّة. يومها كانت الأسعار في السوق ما زالت تُقاد عبر تطبيقات إلكترونية منتشرة على الهواتف الخلوية. بعض هذه التطبيقات كان يدار من داخل لبنان وبعضها الآخر من خارجه. تم تصوير هذه المنصّات باعتبارها سوقاً للمضاربة على الليرة، وأن تنظيمها بإدارة مصرف لبنان مع الصرافين والمصارف بالتوازي مع ضبط هذه التطبيقات وإغلاق معظمها، سيخدم الفكرة التي روّج لها سلامة عن استقرار سعر الصرف. يومها كان النقاش في مسائل الدعم محتدماً أيضاً، لكن سعر الصرف استحوذ على الاستقطاب الأوسع وكان له وقع شعبوي أكثر.

المهم، أن سلامة أعلن في 17 أيار الماضي بدء العمل بالمنصّة بعد أسابيع من المماطلة وفشله في إجبار المصارف على تمويل جزئي للعمليات على المنصّة. هذه المنصّة، أصلاً، كانت تعمل بين مصرف لبنان والصرافين، لكنها باتت تشمل أيضاً المصارف وبشروط مختلفة. هكذا تكبّدت الاحتياطات أكثر من 100 مليون دولار ضُخّت على المنصّة من أجل تمويل عمليات تعدّ هامشية، مثل تمويل تحويلات العاملات في الخدمة المنزلية بالدولار، وتمويل الكثير من السلع المستوردة سواء لمصلحة أفراد أو شركات. لم يتم التمييز بين الحاجات الأساسية التي يجب أن تلبّيها المنصّة، لا سيما أنها ممولة من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي تعدّ مخزوناً غير متجدد واستراتيجي، وبين الحاجات الأخرى التي يمكن رفع أسعارها أو الاستغناء عنها.

وبالفعل واجهت بعض الشركات المستوردة موقفاً سلبياً من فواتير الاستيراد التي تقدمها. لم يُراعَ أن هذا النوع من «الكونترول» لا يمكنه أن يكون بهذه العشوائية أو

> **النقاش في حاجات الاقتصاد والمجتمع، كان خارج جدول الاعمال الفعلي للمنصّة منذ البدء**
>
> **مسار إطفاء الخسائر خرج عن السيطرة والثمن يدفعه عموم الناس بالتضخم**

الاستنسابية، أو حتى بيد مصرف لبنان. هذا النوع من الكونترول يجب أن يكون مدروساً جداً وضمن أولويات واضحة، وليس وفق رؤية سطحية ساذجة لمصرف لبنان وحاكمه.

النقاش في الأولويات وفي حاجات الاقتصاد والمجتمع، كان خارج جدول الأعمال الفعلي للمنصّة منذ البدء. هذه المنصّة ليست سوى أداة لتخدم تعددية أسعار الصرف بما يسهم في إطفاء الخسائر الكامنة في القطاع المصرفي عبر الهوامش بين الأسعار. كل الكلام عن كونها أداة لسحب السيولة من السوق اتّضح أنه كلام غير واقعي، لا بل إن مصرف لبنان لم يستطع أن يجذب المستوردين للحصول على التمويل منه. لم يثقوا به، بل على العكس لجأوا إلى السوق الحرّة حيث السعر كان في البداية أعلى قليلاً من سعر المنصّة. بهذا المعنى كان سعر الدولار يزداد بوتيرة سريعة نسبياً لأن الطلب الفعلي كان خارجها، ولأن عوامل العرض والطلب كانت تخدم مسار سلامة. لناخذ الأمر بشكل إحصائي، وهو أمر يعلمه مصرف لبنان بدقة. طلب شراء الدولارات على المنصّة لم يتجاوز في أحسن أحواله أكثر من 5 ملايين دولار يومياً. في المقابل، الطلب اليومي على الاستيراد من خارج السلع المدعومة، هو أضعاف الطلب على المنصّة، أي أن المستوردين كانوا يحصلون على الدولارات اللازمة لاستيرادهم من السوق الحرّة بأضعاف ما كان يضخّه مصرف لبنان. بهذا الوضوح كان يمكن رؤية المشكلة: عمليات المضاربة ستتم من خلال المنصّة وبطريقة احترافية.

هنا قد يقال إن المسألة تتعلق بالعرض والطلب باعتبارهما عناصر مطلقة الوجود من تلقاء نفسها، لكن الواقع أنها مسألة تتعلق بالبيئة التي يخلقها صنّاع السياسات للعرض والطلب. السياسات النقدية لا يمكنها أن تكون أداة إدارة الأزمة لأنها ترى الأمر من منظور أرقامها في ظل قيادة حاكم لمصرف لبنان ومجلس مركزي لا يرى أبعد من ذلك أيضاً. ليست لديهم أي رؤية اقتصادية لأي شيء، وليسوا قادرين على تقديم أي رؤية استراتيجية أيضاً. استراتيجيتهم واضحة: إطفاء الخسائر مهما كلّف الثمن. هذا المسار بات خارج السيطرة والثمن الذي يدفعه عموم الناس من خلال تضخّم الأسعار لإطفاء خسائر النظام المصرفي، لن يكون الثمن الوحيد المسدّد لأن الخروج أيضاً من هذا المسار سيرتب كلفة قد تكون أكبر.

تعددية اسعار الصرف (ليرة مقابل الدولار)

السعر المدعوم	سعر التعميم 151	منصة صيرفة	سعر السوق الحرة
1507,5	3,900	12,000	19,500

غاية هذا المقال استكشاف افق تصحيح أثر التضخّم على ميزانيات المؤسّسات بعد الانهيار. قد تكون ظروف التصحيح متوافرة، إنما شروط تحققه تتطلب مقاربة تنطلق من حسم خيارات التعامل مع تسعير الأصول والالتزامات المتداخلة بين القطاعين العام والخاص المسجلة على أساس سعر صرف يوازي 1507,5 ليرة. وبالتالي فإن تصحيحها لتصبح موازية للقيم الحقيقية، يتطلّب حسماً بشأن سعر الصرف وخيارات التعامل مع الدين العام والودائع. كل قرار ينعكس على الآخر. شطب قسم من السندات، او تسديد ديون الحكومة لمصرف لبنان، او تسديد ديون مصرف لبنان للمصارف... كلّه ينعكس على قيم الودائع والقروض، ما ينعكس على الشركات والأفراد. إذاً هل تصلح القيم الحالية لقياس المركز المالي الصحيح والعادل للمؤسّسات الاقتصادية؟ هل تتوافر ظروف وشروط إعادة تخمين الأصول؟ كيف تعامل لبنان سابقاً مع تداعيات الانهيار النقدي؟

تصحيح أثر التضخّم على المؤسّسات

ظروفه متوافرة وشروطه مفقودة

أمين صالح *

المحور الأساسي يكمن في إعادة تخمين الأصول. فمهما كان شكل المؤسسة الاقتصادية (مؤسّسة فردية، شركة أشخاص، شركة مساهمة، شركة محدودة المسؤولية)، يترتّب عليها أن تُصدر بيانات تعكس بأمانة أوضاعها المالية ومؤشرات الأداء والكفاءة والربحية والإنتاجية. أبرز هذه البيانات، هو بيان المركز المالي الذي يتضمّن عناصر الموجودات والمطلوبات والرساميل الخاصة، بالإضافة إلى حساب الأرباح والخسائر. تقدّم هذه البيانات وصفاً واضحاً ودقيقاً وشاملاً لأوضاع المؤسسة، استناداً إلى القواعد المحاسبية المحلية والدولية، وأهمها مبدأ القيمة الأسمية. فبموجب هذا المبدأ، تسجّل الموجودات والمطلوبات (الأصول والالتزامات) وفقاً لقاعدة الكلفة التاريخية بسعر كلفة الحصول عليها أو بسعر كلفة إنتاجها، إلا أنه يمكن إعادة تخمين الأصول الثابتة، جزئياً أو كلياً، من أجل إظهار المركز المالي الحقيقي، خصوصاً في فترات التضخّم النقدي حين تصبح القيم الدفترية (أو الكلفة التاريخية للموجودات)، غير متّفقة مع قيمتها الفعلية (القيمة السوقية). ويخضع ربح التحسين الناتج من إعادة التخمين، وهي أرباح مجمّعة يستغرق تكوينها سنوات عدّة، للضريبة.

في الواقع، من بين أسباب مختلفة تلجأ إليها المؤسسات لإعادة تخمين أصولها ومطلوباتها مثل انضمام أو انفصال شركاء، أو تغيير في نسب توزيع الأرباح والخسائر، أو اندماج الشركة، إلا أنه عندما تطرأ تغيرات كبيرة على قيم الأصول الثابتة قد ترغب المؤسسة في إظهار ذلك، علماً بأن هناك آراء تشير إلى أنه يجب إلزام المؤسسات بإعادة التخمين ولا سيما في فترات التضخم النقدي.

إعادة التخمين تاريخياً

المؤسسات في لبنان مرّت بهذه التجربة مراراً. بتاريخ 1980/07/19 صدر القانون رقم 80/27 الذي أجاز، اختيارياً، لشركات الأموال وشركات الأشخاص والمؤسّسات الفردية الخاضعة للتكليف على أساس الربح الحقيقي وشركات الأموال المكلفة على أساس الربح المقطوع، إعادة تخمين ما لديها من عناصر أصول ثابتة مرّة كل خمس سنوات.

تكرّر الأمر في مطلع 1993 حين أجيز لمرة واحدة فقط، إجراء عملية إعادة تقييم استثنائية لعناصر الأصول الثابتة (بما فيها الأسهم وسندات الدين وحصص الشركات) وكذلك العقارات وبعض الأصول الأخرى التي هي موضوع متاجرة، لتصحيح أثر التضخم النقدي الناتج عن تدنّي سعر الصرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية، وعن التغيير اللاحق بقيم الأصول والموجودات ابتداء من عام 1975. وقد وسع المشترع مروحة المستفيدين لتشمل جميع المكلفين بضريبة الدخل، والأموال موضوع المتاجرة، علماً بأنه مدّدت مهل العمل بإعادة التقييم الاستثنائية هذه حتى 2007/12/31، بعد تعديل في أسس إعادة التخمين وفق الآتي:

- اعتماد عملية إعادة تقييم الأسعار الرائجة بتاريخ إجراء العملية.
- تقييم الأصل الثابت على أساس تحويل قيمته الصافية (القيمة الدفترية) ينزل منها الاستهلاك المتراكم) إلى الدولار الأميركي على أساس سعر الصرف بتاريخ الشراء ويضرب الحاصل بسعر الصرف الرسمي بتاريخ إجراء عملية إعادة التخمين، ولا يجوز أن تزيد قيمة العنصر بعد إعادة تقييمه عن السعر الرائج لهذا العنصر بتاريخ إجراء إعادة التخمين.

تقييم كل عنصر من الأسهم والسندات وحصص الشركات والعقارات موضوع المتاجرة والموجودات الثابتة المادية الأخرى عندما تكون موضوع متاجرة على أساس السعر الرائج ويجب أن لا تتعداه.

وفي عام 2017 صدر القانون رقم 64 تاريخ 2017/10/20 والقرار التطبيقي رقم 1/517 تاريخ 2018/04/17 الذي سمح للمؤسسات بإعادة تخمين أصولها الثابتة المادية وغير المادية وأصولها المالية، أي أن إعادة التقييم شملت لأول مرة الأصول المعنوية.

كذلك أجيز للمكلفين بضريبة الدخل، من خلال قانون الموازنة العامة رقم 66 تاريخ 2017/11/03 لمرة واحدة وباستثناء الشركات العقارية، إجراء إعادة تقييم استثنائية لعناصر الأصول الثابتة فقط، لتصحيح أثر التضخّم النقدي شرط أن لا تزيد قيمة الأصول المعاد تقييمها عن سعر السوق بتاريخ 2015/12/31.

أيضاً، أجاز قانون موازنة عام 2019 رقم 144 تاريخ 2019/07/31 للمكلّفين بضريبة الدخل باستثناء الشركات العقارية ولمرة واحدة فقط، وضمن مهلة تنتهي في 2020/03/31، إجراء إعادة تقييم استثنائية لعناصر الأصول الثابتة لتصحيح أثر التضخم النقدي شرط أن لا تزيد قيمة الأصول المعاد تقييمها عن سعر السوق بتاريخ 2019/07/31 و2020/03/31... وقد مُدّد العمل بهذا القانون لغاية 2021/12/31، غير أن هذا التمديد لا يفيد، لأن التضخم وتدنّي سعر صرف الليرة اللبنانية ما زالا مستمرين.

بين الأمس واليوم

إن جميع القوانين التي أجازت إعادة التقييم أجازت للمصارف العاملة في لبنان إجراء إعادة تقييم استثنائية لعناصر الأصول الثابتة المادية والمالية شرط أن لا تتعارض مع أحكام قانون النقد والتسليف وسائر النصوص التنظيمية والتطبيقية الصادرة عن مصرف لبنان.

> **في ظل غياب الاستقرار في سعر الصرف وفي مؤشّر الأسعار العام يتعذّر تحديد أسس إعادة التخمين، وهو جوهر عملية إعادة التخمين**

لذا، فإنّ السؤال المطروح الآن: هل لبنان بحاجة إلى إعادة تخمين أصول المؤسسات الاقتصادية؟ هل الظروف ملائمة؟ هل الشروط متوافرة؟

في الواقع، لجأت السلطات في لبنان إلى تنظيم عملية إعادة التخمين ووضعها تحت رقابة وإشراف السلطة الضريبية، بهدف تصحيح قيم الأصول الثابتة لتتناسب مع معدّلات التضخم السنوي، وتدنّي سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية والذي كانت له الأهمية الأولى بالنسبة إلى العوامل الأخرى المؤدية إلى التضخم. ففي عام 1978 كان سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي يساوي 2,93 ليرة، وأصبح في عام 1980 نحو 3,43 ليرة، واستمر التدهور حتى عام 1992 ليبلغ سعر الليرة في تشرين الأول نحو 2519 ليرة كمتوسط (تجاوز أحياناً الـ2700 ليرة)، بعد ذلك بلغ في شهر كانون الأول 1993 نحو 1714 ليرة إلى أن استقر على 1507,5 ليرة.

في السابق كان الظروف مناسبة والشروط متوافرة. الظروف هي تدنّي القيم بسبب تدنّي سعر صرف العملة الوطنية من ناحية وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى، أما الشروط فتكمن في الاستقرار النسبي في معدلات الأسعار وفي سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية. هذا ما حصل في عامَي 1980 و1993 حتى عام 2007 ثم عام 2017 و2019.

أما حالياً، فإن الظروف متوافرة مع تسجيل معدّل التضخم السنوي نحو 84,90% في 2020 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، وفقدان الليرة أكثر من 91% من قيمتها، وحيث إن قيم الموجودات والمطلوبات في موازنات المؤسّسات الاقتصادية ولغاية 2019/12/31 مسجّلة في محاسبة المؤسسات على أساس سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية أي 1507,5 لل فإن هذه القيم لم تعُد صالحة لقياس المركز المالي الصحيح والعادل للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي أصبح ضرورياً تصحيح أثر التضخّم على هذه الميزانيات.

لكن هل الشروط متوافرة؟ الشرط الأول، أي توافر الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية، غير موجود لغاية الآن. والشرط الثاني، أي استقرار مؤشّر الأسعار العام غير متوافر أيضاً.

وبفقدان هذين الشرطين، يتعذّر تحديد أسس إعادة التخمين وهي جوهر عملية إعادة التخمين.

خيارات محدّدة

هناك شرط آخر لا يقلّ أهمية يتعلّق بموقف الحكومة من الدين العام، ولا سيما سندات الدين العام بالعملة الوطنية او بالعملات الأجنبية (يوروبوند). فالدين العام موزّع بين سندات بالعملة اللبنانية وسندات بالعملة الأجنبية، وبين سندات يحملها مصرف لبنان وسندات تحملها المصارف التجارية ولها آجال استحقاق قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تحديد ما يُعتبر منها أصلاً ثابتاً مالياً وما يعتبر أصلاً مالياً متداولاً.

وبما أن الحكومة توقّفت عن دفع السندات بالعملة الأجنبية، فإنه يقتضي أن تعلن الحكومة موقفاً صريحاً تجاه إعادة هيكلة الدين العام بإلغائه كلياً أو بشطب جزء منه. عندئذ يعتبر القسم الملغى خسائر تتحمّلها المصارف وتنزلها من أرباحها الخاضعة للضريبة، وهنا يقتضي أيضاً تحديد حدود القبول بهذه الخسائر؛ فهل يقتصر القبول على أصل الدين أم على الدين مع فوائده المتراكمة؟ ويقتضي أيضاً على الحكومة أن تحدّد إذا كان يجوز استهلاك الدين العام الملغى دفعة واحدة وفي سنة مالية واحدة او على عدة سنوات. كذلك، يجب تحديد القسم من الدين غير الملغى وبالتالي تحديد أسس إعادة تخمينه، فهل يُعاد التخمين على أساس سعر صرف الليرة أم على أساس القيمة السوقية ولا سيما بالنسبة إلى سندات اليوروبوند.

أما بالنسبة إلى الودائع فهي نوعان: ودائع بالليرة، وودائع بالعملات الأجنبية. وكلّ منها نوعان: ودائع الجمهور والمؤسسات في المصارف التجارية، وودائع هذه المصارف في المصرف المركزي. لذا، على الحكومة والمصرف المركزي حسم مسألة إعادة الودائع إلى المصارف التجارية مقتطعة (مع هيركات) او كاملة؟ وعلى أي أساس يُعاد تخمين الرصيد الباقي على أساس سعر صرف الليرة؟ وبأي سعر؟ كذلك على الحكومة والمصرف المركزي والمصارف التجارية حسم مسألة إعادة الودائع إلى المودعين كاملة أو مقتطعة. ويترتب أيضاً تحديد القسم غير المعاد من الودائع باعتباره أرباحاً خاضعة للضريبة بعد إعادة تخمينه. والأمر نفسه يسري على قروض الزبائن سواء كانت بالليرة او بالعملات الأجنبية.

هل ستعمد الحكومة والمصارف إلى اعتبار هذه الديون جيدة؟ وبالتالي هل يعاد تخمينها على أساس سعر صرف العملة الوطنية، أم أنهما سيقرران أن جزءاً من هذه الديون أصبح مشكوكاً في تحصيله، وبالتالي تكوين مؤونة هبوط قيمته واعتباره من الخسائر اللاحقة بالمصارف؟ وهل يمكن قبول تنزيل هذه المؤونات مرّة واحدة وفي سنة مالية واحدة أم سيتم توزيعها على عدة سنوات؟ وبالتالي على أي أساس سيُعاد تخمين القسم الباقي من الديون؟

أما بالنسبة إلى المخزون السلعي، فإن قواعد المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية تجيز تكوين مؤونات لهبوط أسعار المخزون فقط، ولا تجيز تنزيل هذه المؤونات من الأرباح الخاضعة للضريبة، لأن المخزون هو موضوع متاجرة ويتحقق ربحه أو خسارته عند البيع فقط.

إن ظروف تصحيح أثر التضخم على ميزانيات المؤسسات الاقتصادية متوافرة، لكن شروط إعادة التخمين للتصحيح غير متوافرة. ندعو الحكومة والمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات الاقتصادية إلى فتح حوار ونقاش حول الموضوع منذ الآن.

* النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المالية، مدير المؤسسة اللبنانية للخدمة الضريبية، مدير مركز البحوث الاقتصادية

◄ الأصول الثابتة تقسم إلى ثلاث فئات:

- الأصول الثابتة المعنوية: الخلو، الشهرة، الزبائن، مصاريف البحث والتطوير، براءات الاختراع، الإجازات، العلامات، القيم المماثلة.
- الأصول الثابتة المادية: الأراضي، الأبنية، التجهيزات الفنية والآلات الصناعية، آليات النقل، أدوات مكتبية ومعلوماتية وأثاث.
- الأصول الثابتة المالية: سندات المشاركة والمجمّدة والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

◄ هناك رأي يشير أنه يكفي تعديل الأسعار السنوية وفقاً لمؤشر الأسعار العام من أجل إجراء تقييم موضوعي للأصول الثابتة. لكنّ مؤشر الأسعار لا يمثّل حلاً كافياً لأن الأصول الثابتة متعدّدة الأوضاع والأنواع ويمكن أن يطال التحسين كلّ عنصر منها بصورة مختلفة عن العنصر الآخر.

قراءات

مقال

تمجيد الطبقة الغنية الريعية *

مايكل هدسون **

يقول الكاتب مارك توين: الجميع يشتكي من اللامساواة، لكن لا أحد يفعل شيئاً حيال ذلك.

كل ما يفعلونه هو استخدام اللامساواة كنقطة انطلاق لوجهات نظرهم حول جعل المجتمع أكثر ازدهاراً وأكثر مساواة في الوقت نفسه. تعتمد هذه الآراء، بشكل أساسي، على رأيهم في فئة الـ1% الأغنى في العالم. فإما ينظرون إليهم على أنهم فئة مبتكرة وذكية ومبدعة، تصنع ثروتها من خلال مساعدة بقية المجتمع، أو أنها تتكون من أشخاص ريعيين، كما أشار الاقتصاديون الكبار، ما يجعل دخولهم وثرواتهم تأتي على عاتق الـ99% الباقين من المجتمع، مثلما يفعل ملاك الأراضي والمحتكرون والمصرفيون المفترسون.

تبيّن الإحصاءات الاقتصادية أن الاتجاه عالمياً هو إلى المزيد من اللامساواة. فبعدما بلغت هذه الظاهرة ذروتها في العشرينيات، ساعدت الإصلاحات التي تلت الكساد الكبير في جعل توزيع الدخل أكثر إنصافاً وأستقراراً حتى عام 1980. ثم، بعد «الثاتشرية» في بريطانيا و«اقتصاد ريغان» في الولايات المتحدة، عادت اللامساواة لتنطلق من جديد. انطلقت، إلى حدّ كبير، من قبل القطاع المالي، (خصوصاً أن أسعار الفائدة تراجعت عن أعلى مستوياتها البالغة 20% في عام 1980، ما أدى إلى أكبر طفرة في سوق السندات في التاريخ).

وازداد انعدام المساواة، بشكل مطرد، إلى أن وصلنا إلى الانهيار المالي العالمي في عام 2008. ومنذ ذلك الحين، مع الإنقاذ الذي حصل للمصرفيين وحاملي السندات على حساب الاقتصاد، ابتعدت فئة الواحد في المئة الأغنى عن ما تبقى من الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، شهد أفقر 25% تدهوراً في صافي ثروتهم ودخلهم، نسبة إلى الفئة الأولى.

وغني عن القول أن الأثرياء، لديهم وكلاء العلاقات العامة الخاصون بهم، وهم مدعومون من قبل كتائب من «الحمقى المفيدين» الأكاديميين.

ومن الأمثلة على ذلك، الاقتصادي الاستكلندي انغوس ديتون، مؤلف كتاب «الهروب الكبير: الصحة، الثروة ومصادر اللامساواة»، الذي تم انتخابه رئيساً للرابطة الاقتصادية الأميركية في عام 2010. وحصل على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 2015 لتحليل الاتجاهات الخاصة بالاستهلاك وتوزيع الدخل والفقر والرفاهية، بطرق لا تسبّب أي إهانة للأثرياء، بل تتعامل مع الوضع الراهن غير المنصف على أنه وضع طبيعي وتوازن رياضي.

يشبّه كتاب ديتون الواقع الحالي بأحداث فيلم «الهروب الكبير». ويشير ساخراً إلى أن أحداً لم يكن ليطلق على الفيلم اسم «السجناء الذين تركوا لمصيرهم». واصفاً «الهاربين» في الفيلم بأنهم مبتكرون عبقريون، وبشكل مماثل يفترض أن أغنى 1% هم أيضاً أذكياء ومبدعون بما يكفي لكسر روابط التفكير التقليدي للابتكار. ويقول الكاتب إن مؤسّسي Apple و Microsoft وشركات تكنولوجيا المعلومات الأخرى جعلوا حياة الجميع أكثر ثراءً. كما يقول إن الاقتصاد شهد عموماً نمواً ثابتاً إلى حدّ ما، وخاصة في مجال الصحة العامة حيث ازداد متوسط عمر الإنسان، وتمكّن العالم من التغلب على الأمراض من خلال الابتكار في قطاع الأدوية.

أجد تشبيه ديتون للواقع بفيلم «الهروب الكبير» مناسباً بطريقة ما. فقد هرب الأثرياء فعلاً. لكن القضية الحقيقية تتعلق بما هربوا منه. لقد أفلتوا من القوانين والضرائب (بفضل الجيوب المصرفية الخارجية وإعادة صياغة قوانين الضرائب لتحويل العبء المالي على العمالة والصناعات). والأهم من ذلك كلّه، هرب المصرفيون في وول ستريت من الملاحقة الجنائية. ليس هناك حاجة

> ليس عليك ان تكون ذكيا لتكسب الكثير من المال، كل ما تحتاجه هو الجشع وهذا لا يمكن تدريسه في كليات إدارة الأعمال

للهروب من السجن إذا كان بإمكانك تجنّب إلقاء القبض والحكم عليك في المقام الأول!

وهناك عدد من الكتب الحديثة - التي يتردّد صداها اسبوعياً في الصفحة الافتتاحية لوول ستريت جورنال - التي تنسب نسبة الـ1% الأكثر ثراءً إلى افتراض أنهم أكثر ذكاءً من معظم الأشخاص الآخرين، أو على الأقل، يتمتّعون بذكاء كافٍ للدخول إلى كليات إدارة الأعمال الكبرى والحصول على ماجستير في إدارة الأعمال، لتعلّم كيفية تمويل الشركات من خلال الهندسات المالية أو غيرها من طرق الاستدانة، وجني مكافآت ضخمة مقابل هذه المهارات.

الحقيقة أنه ليس عليك أن تكون ذكياً لتكسب الكثير من المال، كل ما تحتاجه هو الجشع. وهذا لا يمكن تدريسه في كليات إدارة الأعمال. عندما ذهبت للعمل كمحلّل لميزان المدفوعات في «تشيس مانهاتن» عام 1964، قيل لي إن أفضل تجار العملات يأتون من الأحياء الفقيرة في بروكلين أو هونغ كونغ. كانت حياتهم كلها مكرّسة لكسب الأموال، والارتقاء إلى فئة الأثرياء، ليصبحوا من طبقة «النوفو ريش» التي تفتقر إلى الثقافة الحقيقية أو الفضول الفكري.

وبالطبع، بالنسبة إلى المصرفيين الذين يجرؤون على «توسيع الظرف» (التعبير الملطّف الذي يستخدمه المحتالون لخرق القانون، كما فعل مصرف «سيتي غروب» في عام 1999 عندما اندمج مع شركة «ترافيليرز» للتأمين قبل أن ترفض إدارة كلينتون قانون «غلاس-ستيغال»)، فأنت بحاجة إلى محامين أذكياء. ولكن حتى مع المحامين الأذكياء، يوضح دونالد ترامب المفتاح الذي تعلّمه من محامي العصابات روي كوهن: «القانون ليس بقدر أهمية القاضي الذي يحكم». لذا، قد تمت أيضاً خصخصة المحاكم الأميركية من خلال انتخاب قضاة يدعم مساهمو حملاتهم الانتخابية في إلغاء القوانين التنظيمية. هكذا يهرب الأثرياء من الخضوع للقانون.

ورغم أن رواد السينما لن يرغبوا في رؤية أبطال فيلم «الهروب الكبير» وهم يُلقى القبض عليهم وتجري إعادتهم إلى السجن، إلا أن عدداً كبيراً من الناس يتمنّون أن يتم إرسال محتالي وول ستريت من «سيتي غروب» و«بانك أوف أميركا» وغيرهما، إلى السجن، إلى جانب أنجيلو مازيلو من شركة «كونتري وايد فاينانشل». فهناك كره تجاه أعضاء جماعات الضغط السياسي مثل آلان غرينسبان، والمدّعي العام إريك هولدر، ولآني برونير، وموظفيهم الذين رفضوا إخضاع المحتالين الماليين للقضاء.

يلحظ كتاب ديتون بعض المشاكل لكن ليس في النظام الاقتصادي نفسه. لا في الديون، ولا في الاحتكار، ولا في أزمة الرهن العقاري غير المرغوب به أو الاحتيال المالي. ويستشهد بالاحتباس الحراري باعتباره المشكلة الرئيسية، لكنه لا يذكر القوة السياسية لقطاع النفط. وقد خصّ التعليم على أنه السبيل إلى ارتقاء الـ99% الأفقر. لكنه لم يقُل شيئاً عن مشكلة قروض الطلاب، والجامعات الربحية التي تموّل التعليم بقروض بنكية مضمونة من الحكومة. وقد استشهد ديتون بـ«الباحثين عن الريع»، ولكن من نفس المنطلق الذي تحدث منه سلفه بوكانان الحائز جائزة نوبل، حيث حدّد الريع على أنه ذلك الذي يُسعى إليه من داخل الحكومة، وليس العقارات والاحتكارات مثل الأدوية وتكنولوجيا المعلومات والتأمين الصحي والشركات المالية. لذا فإنّ أيّ لوم يقع على عاتق الحكومة أو المدينين والمستأجرين والعاطلين عن العمل والذين هم الضحايا الرئيسيون للاقتصاد الريعي اليوم.

ويقيس دايتون التحسّن الكبير في الرفاهية، من خلال الناتج المحلي الإجمالي. وللمفارقة، يصف لويد بلانكفين، من بنك غولدمان ساكس، مديري البنك والشركاء فيه بأنهم أكثر الأفراد إنتاجية في الولايات المتحدة، لكسبهم 20 مليون دولار سنوياً (لا تشمل المكافآت)، وهذه كلها تسجّل على أنها تضاف إلى «ناتج» القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن الإنكار الصارخ للريع يظهر في كتاب جديد لأحد مؤسسي شركة «باين كابيتال» (شركة ميت رومني)، هو إدوارد كونارد، بعنوان «الجانب الإيجابي من اللامساواة». يهاجم هذا الكتاب «الديماغوجيين» وأصحاب البروباغندا الذين يزعمون أن مكاسب فئة أغنى 1% غير مستحقة. ومن الغريب أنه لا يشمل آدم سميث أو ديفيد ريكاردو أو جون ستيوارت ميل بمن يصفهم بأصحاب البروباغندا. رغم أن هذا هو كل ما تدور حوله اقتصاديات السوق الحرة الكلاسيكية: تحرير الاقتصادات من دخل الريع غير المكتسب وارتفاع أسعار الأراضي التي يصنعها الملاك «خلال نومهم»، على حدّ تعبير جون ستيوارت ميل. وهكذا فإن كتاب البروباغندا هذا يحرف البرنامج الذي حثّ عليه كبار مؤسسي الاقتصاد: الملكية العامة أو تحصيل إيجار الأرض، وإيجار الموارد الطبيعية، والتشغيل العام للاحتكارات الطبيعية، بقيادة القطاع المالي.

بالنسبة إلى كونارد، فإن سبب تزايد ثروة فئة أغنى 1% ليس مالياً أو بسبب العقارات أو أي ريع احتكاري آخر، بل هو من عجائب اقتصاد المعلومات. لذا فإن ثروة الـ1% هي مقياس لمسيرة المجتمع إلى الأمام، وليس أرباحاً مفترسة مستخرجة من الاقتصاد ككل.

إن الاستنتاج السياسي لكونارد، هو أن القوانين والضرائب يبطئان مسيرة الاقتصادات نحو الازدهار، الذي تقود نسبة أغنى 1% الاقتصاد نحوه. وكما لخّصت مراجعة وول ستريت جورنال لكتابه: «يبدو أن إعادة توزيع الثروة - سواء تم تحقيقها من خلال الضرائب أو القيود التنظيمية أو المعايير الاجتماعية - لها آثار ضارة كبيرة على الابتكار والإنتاجية، والنمو على المدى الطويل، لا سيما في اقتصاد يؤدّي فيه الابتكار، الناتج عن «المخاطرة الريادية» من قبل المواهب المدرّبة بشكل مناسب، إلى النمو بشكل متزايد». فالحلّ الذي يقدمه هو خفض الضرائب على الأغنياء!

يشير صديقي ديف كيلي إلى الرسالة السياسية التي تتكرر هذه الأيام إلى حدّ الإزعاج: التأكيد بأن «التحركات التقدمية مثل الضرائب ينتهي بها الأمر إلى الإضرار بالاقتصاد بدلاً من مساعدته. تعتبر نظرية «أود أن أطعمك ولكن قد تصبح معتمداً على الطعام بشكل مفرط» نظرية أساسية في إظهار كيف تعود المجتمعات الاستهلاكية مثل مجتمعاتنا إلى التوزيعات الإقطاعية للثروة».

* نشر هذا المقال على موقع evonomics.com

** رئيس معهد دراسات الاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل، محلّل مالي في وول ستريت، أستاذ وباحث في الاقتصاد في جامعة ميزوري في مدينة كانساس، مؤلف كتاب «القفّاعة وما بعدها» وكتاب «الإمبريالية الخارقة: أصل وأساسيات الهيمنة الأميركية على العالم»

رسم بياني

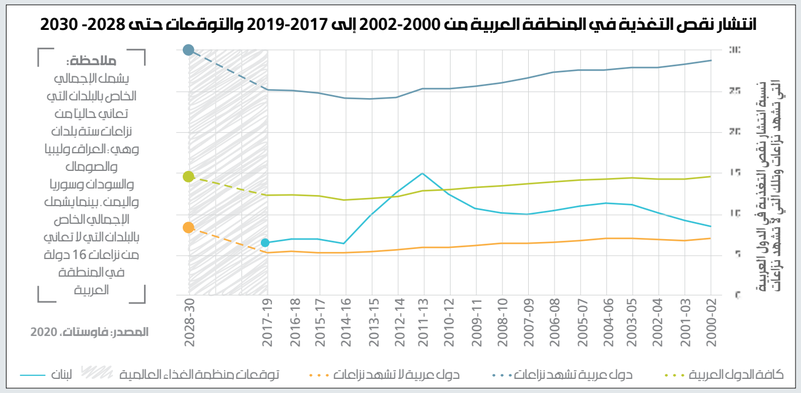

نقص التغذية يجتاح المنطقة العربية

بين عامي 2015 و2017 انفجرت موجة من انعدام الأمن الغذائي بين سكان المنطقة العربية. بنتيجتها، بلغ عدد الجائعين نحو 51,4 مليون شخصاً أو ما يوازي 12,2% من عدد السكان، بينما أصابت هذه الموجة نحو 137 مليون شخص من سكان المنطقة بدرجات متفاوتة، إذ لم يستطِع هؤلاء الحصول على الطعام بشكل كافٍ ومغذٍ على نحو مستمر.

في السنوات الخمس الأخيرة، سجّلت مستويات الجوع في المنطقة العربية ارتفاعاً من أبرز أسبابه النزاعات، بحسب تقرير منظمة الغذاء العالمية التي كشفت عن وجود علاقة قويّة بين مؤشّر نقص التغذية بين البلدان التي تعاني من نزاعات والبلدان الأخرى. البلدان التي تعاني من هذه النزاعات هي: العراق وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن.

معدل نقص التغذية لدى هذه البلدان كان يبلغ 26,7% في الفترة الممتدة بين 2007 و2009، لكن المعدل انخفض إلى 24% في الأعوام 2013 - 2015، قبل أن يعود إلى الارتفاع ليبلغ 25,2% في الفترة ما بين 2017 و2019. وفي المقابل انخفض معدل نقص التغذية في البلدان التي لا تشهد نزاعات من 6,4% في 2007-2009 إلى 5,2% في 2017-2019، وهو ما يُظهر التفاوت الكبير بين هاتين المجموعتين من الدول. رغم ذلك، إن توقعات المنظمة للفترة الممتدة بين 2028 و2030، تشير إلى أن مجموعة الدول التي تعاني من نزاعات سيرتفع فيها معدل نقص التغذية إلى 30%، مقابل ارتفاع إلى 8,2% في الدول التي ليس فيها نزاعات. وبالتالي سيزداد عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى 75,3 مليون شخصاً.

هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار التداعيات الناجمة من جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجموعتي الدول، ما يعني أن التداعيات قد تكون أسوأ بكثير.

في لبنان، بلغ معدل انتشار النقص في التغذية 15% في فترة 2011-2013 وانخفض إلى 5,7% في فترة 2017-2019. إلا أن هذه الأرقام تعكس حالة ما قبل الأزمة التي نتج منها تضخّماً بلغ 84% في سنة 2020، وانهياراً في سعر الصرف بنسبة تفوق 87% ومعه قيمة الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى تأثير الجائحة والإغلاقات المتتالية على معدلات البطالة وخسارة ساعات العمل. كل هذه الأمور انعكست بشكل مؤكّد على معدلات نقص الغذاء في البلد.

قرار متسرّع أم خطوة محسوبة النتائج
«Didi» الصينية في أميركا

تلقّت شركة «Didi» الصينية صفعة من السلطات الصينية بعد المضي بقرارها الدخول إلى السوق الأميركية. فقد قالت السلطات الصينية إنها تقوم بمراجعة للمخاطر التي يمكن أن يشكّلها قرار الشركة على أمن البيانات الوطنية الصينية. ما يثير التساؤلات هو أن الشركة كانت تعلم بهذه المراجعة، لكنها قرّرت المضي بها، أي أنها قامت بخطوة محسوبة النتائج، أو تسرّعت.

تلقّت شركة «Didi» الصينية صفعة كبيرة في الأيام الأخيرة، إذ انخفض سعر سهمها في غضون أيام قليلة، ما أدّى إلى خسارة في قيمتها السوقية بلغت 22 مليار دولار. هذه الشركة أعلنت في نهاية حزيران الماضي أنها ستطرح اكتتاباً أوّلياً لأسهمها في السوق الأميركية بقيمة 4,4 مليارات دولار. هو ثاني أكبر اكتتاب لشركة صينية في الأسواق الأميركية بعد شركة علي بابا التي يمتلكها رجل الأعمال الصيني جاك ما. وهذه الشركة تعمل في مجال النقل عبر تطبيق على الهواتف الذكية ومقرّها بكين، علماً بأن شركة Uber الأميركية تعدّ أكبر منافسيها في العالم. الشركة الصينية، هي الآن، واحدة من أكبر شركات نقل الركاب في العالم، إذ تخدم أكثر من 550 مليون مستخدم في جميع أنحاء آسيا وأستراليا وأميركا اللاتينية. وتتمثّل خدمات الشركة بما يسمى «Ride-hailing»، أي يقوم العميل بطلب وسيلة نقل بواسطة الإنترنت عبر تطبيق على الهواتف الذكية.

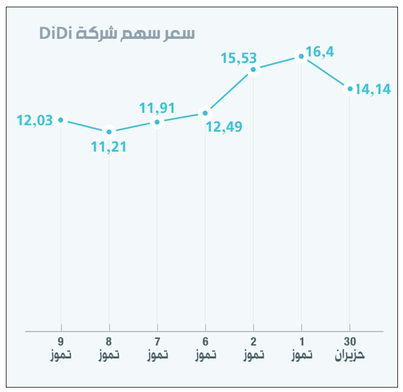

عندما طرحت الشركة أسهمها في السوق الأميركية باعت نحو 317 مليون سهم بقيمة 4,4 مليارات دولار، أي بقيمة 14 دولاراً لكل سهم. يعكس هذا السعر تقديرات لقيمة الشركة السوقية بما بين 67,5 مليار دولار و73 مليار دولار، علماً بأنها تسعى للحصول على تقديرات تصل إلى 100 مليار دولار.

بيانات الشركة الصينية كشفت عن خسائر في بياناتها لعام 2020 بقيمة 1,6 مليار دولار. لذا، من اللافت أن يرغب المستثمرون بالمخاطرة بالاستثمار في شركة خاسرة. لكن قصّة هذه الشركات بالتحديد تتعلق باستراتيجيتها، لأنّ تسجيل الخسائر هو استراتيجية أقلّ كلفة وأقصر وقتاً للاستحواذ على حصّة سوقية واسعة. أي أن الشركة تأمل أن تكون هذه الخسائر استثماراً في المستقبل لتحقيق الانتشار الذي تعوّل عليه من أجل تمكينها من تحقيق الأرباح مستقبلاً. هذه هي تماماً كانت استراتيجية شركة Uber في سنواتها الأولى.

إلا أن «Didi» تلقّت صفعة كبيرة. بعد يومين على طرح الأسهم، قرّرت الجهات الرقابية الصينية إجراء مراجعة للأمن السيبراني للشركة بهدف «منع المخاطر على أمن البيانات الوطنية، والحفاظ على الأمن القومي، وحماية المصلحة العامة». الصراع الأميركي - الصيني انعكس سلباً على الشركة من الصين نفسها هذه المرّة. فالصين تتحكّم بأسواقها بشكل واسع وتتلقّى حجماً هائلاً من المعلومات عن تحركات الأشخاص في الصين يومياً.

في النتيجة، انعكس إعلان الجهات الرقابية الصينية، سلباً على سعر سهم الشركة. فبعدما بلغ سعره في 1 تموز، أي بعد يوم واحد من طرح الاكتتاب، نحو 16,64 دولاراً للسهم، بدأ مسار انخفاض سعر السهم ليبلغ نحو 11,9 دولاراً في 6 تموز، أي ما يمثّل انخفاضاً بنسبة 28% خلال بضعة أيام فقط.

السلطات الصينية قالت إنها اقترحت على الشركة، قبل أسابيع من طرح أسهمها، تأجيل الطرح إلى ما بعد انتهاء المراجعة، لكن صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت عن مصادر قريبة من الشركة، قولها إن المجلس التنفيذي قرّر المضي قدماً بطرح الأسهم رغم التحذيرات بسبب ضغوطات المستثمرين.

مقال

بروديل في الصّين القديمة: عن نظرة مختلفة إلى «السّوق»

«الليبرالية، كأيديولوجيا، تختلف عن ماكتبه آدم سميث، والماركسية تختلف عن رؤى كارل ماركس - وقد هيمنت على آفاقنا هذه الليبرالية والماركسية، وليس أفكار كارل ماركس أو آدم سميث»

ايمانويل والرشتاين

«حين نحلّ مشكلة الطعام والكساء بالنسبة إلى الجماهير، عندها يحقّ لنا أن نقود الجماهير»

تشن يون، اقتصادي ومخطّط صيني خلال مرحلة حرب التحرير (في كتاب وبر، صفحة 103)

عامر محسن

كان عند المؤرّخ الفرنسي فرنان بروديل طريقة شهيرة وطريفة لشرح نظرته إلى الرأسماليّة ومنظومتها. يعتبر بروديل أنّ علينا أن نتخيّل النظام الاقتصادي كبيتٍ من ثلاثة طوابق. فلنأخذ مجتمعاً زراعياً أوروبياً كمثال، فيه فلّاحون يزرعون الأرض وينتجون الحبوب. قسمٌ من هذا الإنتاج سيستهلكه الفلاحون أنفسهم، أو يقايضونه في محيطهم المباشر، ولن يدخل هذا الإنتاج إلى السّوق. هذا هو «الطّابق الأوّل»، وهو مجال الاقتصاد البدائي عند بروديل. ولكن هناك قسمٌ آخر من الإنتاج سيبيعه الفلاحون في السوق المحلّي. بمعنى أنّه، في يوم الأحد، سينزل إلى سوق المدينة القريبة مئات المزارعين والحرفيين والمنتجين والتجار وبائعي الشاورما، وسيعرضون منتجاتهم ويتنافسون على بيع سلع متشابهة، وتجري عمليات البيع والشراء والمفاوضات التي تحدّد مستوى العرض والطّلب. هذا هو «الطّابق الثاني»، مجال الحياة الاقتصادية أو ببساطة مجال «السّوق» بالنسبة إلى بروديل. بمعنى أن هذه سوقٌ «حقيقية»، شفّافة، تنافسية. هو مكانٌ للناس الصغار والأرباح الصغيرة.

أمّا في «الطابق الثالث» فلديك أناسٌ لا يشترون ويبيعون في السوق مع الباقين، بل هو يكتري - مثلاً - سفناً تشتري القمح في روسيا ثم تنقله لبيعه في أمستردام، أو هو يخزّن كميات كبيرة من القمح لبيعها بسعر أعلى في موسم لاحق، أو لديه شبكة من العملاء في مختلف مدن أوروبا، يبلّغونه قبل غيره عن الأسعار في كلّ مكان وكيفية الاستفادة من التفاوت بينها. هنا، يقول بروديل، نجد مجال الأرباح الكبيرة والمضمونة. لكنها أيضاً ليست «سوقاً» بالمعنى الذي نفهمه عبر التاريخ البشري، بل تقوم على الاحتكار والتمايز: في هذا السيناريو، يجب أن يكون لديك سفينة مثلاً، ووصول إلى اعتمادات مالية، ومعرفة بالأسعار لا يحصل عليها الإنسان العادي، وقوة عسكرية تحمي كلّ هذا. هذه ليست سوقاً، يكتب بروديل، بل عكس السّوق تماماً، هو «اللاسوق» (anti-market). ومن يعيش في هذا الطابق الثالث لا ينزل إلى مستوى «السوق» التنافسي، بل يتركه لصغار المنتجين (يقول بروديل إنه يمكن للرأسمالية أن تترك أكثر من نصف اقتصاد البلد في أميركا، مثلاً، للسوق التنافسي وصغار التجار، ولكن النصف الآخر هو الذي يحوي الأرباح والريع وفائض القيمة).

يمكن استخدام شركة «أمازون» كمثال معاصر عن هذه البنية. في «الطابق الأسفل» تقيم «أمازون» سوقاً مفتوحة، يتنافس فيه عشرات آلاف الباعة بشكل محموم. لكن الشركة لا تدخل في هذه المعمعة، بل هي تحصّل «ريعاً احتكارياً» مضموناً كحصّة من كلّ عملية بيع، وهي حين تعرض منتجاتها في السوق، لا تفعل ذلك إلّا من موقع الامتياز (عدا عن أنها تملك المنصّة، فهي تملك أيضاً «داتا» تخبرها بكل ما يبيع وما يبيع وهوامش السعر). بالنسبة إلى بروديل، هذا الجانب الريعي والاحتكاري ليس «تشويهاً» للرأسمالية أو انحرافاً عنها، بل هو الرأسمالية نفسها. «اللاسوق» هو الأساس، وكلّ النظام قد بُني من أجله. توجد اليوم خمس شركات تفوق قيمتها السوقية ألف مليار دولار: أمازون، آبل، غوغل («الفابت»)، وفايسبوك. ما المشترك بينها كلّها، عدا عن كونها شركات تقانة (يتكلم بروديل عن مهارة رأس المال في الانتقال بسرعة من قطاع إلى آخر بحسب المرحلة التاريخية)؟ إنّ كلّاً منها قد اقتطع لنفسه احتكاراً في قطاعٍ ما على مستوى العالم، وكلّها أميركية.

«جدال الملح والحديد»

نشرت الباحثة إيزابيلا ويبر مؤخراً كتاباً نال الكثير من الاهتمام عن تجربة الصين الاقتصادية في مرحلة الانفتاح («كيف تجنّبت الصين علاج الصدمة»، روتلدج، 2021). يتكلّم الكتاب أساساً عن النقاشات والصراعات التي جرت في الثمانينيات خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وكيف اقتربت الصين مرتين على الأقل (عام 85-86 وعام 1988) من اعتماد نمط «علاج الصدمة» الذي دمّر اقتصادات أوروبا الشرقية وروسيا وغيرها من الدول التي اعتمدت هذه الوصفات.

لكن ما نودّ استخدامه هنا هو جزءٌ مثيرٌ من الكتاب يتحدث عن الفكر الاقتصادي في التراث الصيني، وهو - على طريقة بروديل - يعطيك نظرة مختلفة إلى مفهوم السوق والدولة والمجتمع عن ذاك الذي تجده في السرديات الغربية السائدة. اعتمدت ويبر هنا على نصَّين كلاسيكيين من التاريخ الصيني: الـ«غوانزي» و«جدال الملح والحديد». يجب أن نعود هنا إلى التاريخ القديم، إلى قرونٍ ثمانية قبل الميلاد، قبل أن تتوحّد الصين وتخرج فيها السلالات الإمبراطورية، حتى نفهم السياق الذي خرجت فيه هذه الأعمال.

بين القرن التاسع ق.م. والقرن الثالث ق.م. مرّت الصين بمرحلة طويلة جداً من القلاقل والحروب، ودول تنهار وأخرى تصعد وتتنافس. تُقسم هذه المرحلة إلى حقبتين، الأولى اسمها «مرحلة الربيع والخريف»، والثانية «مرحلة الدّول المتحاربة» (لاحظوا الأسماء السينمائية التي يختارها الصينيون لحقبات تاريخهم، فيما نحن عالقون مع أسماء جاهلة وغبية على طريقة «عصر الانحطاط»)، وهذه الفترة تنتهي في القرن الثالث قبل الميلاد مع توحيد الصين، للمرة الأولى، تحت حكم إمبراطور الـ«تشين». المثير هو أن هذه المرحلة المديدة من عدم الاستقرار كانت أيضاً المرحلة الذهبية للصين فكرياً. تقول ويبر إن أغلب المفاهيم التأسيسية في الفكر والفلسفة والاقتصاد في الصين الكلاسيكية قد خرجت من هذه المرحلة. الكونفوشيوسية انطلقت فيها، ومفاهيم الإدارة والحكم، وكانت أيضاً مرحلة «ثورة الحديد» التي غيّرت طبيعة الزراعة والاقتصاد في الصين (تسمّى تلك الحقبة أيضاً «عصر المئة مدرسة» للتدليل على الغليان الفكري الذي اعتراها).

في هذه المرحلة أيضاً، احتاجت الدّول المتنافسة، بشكلٍ ماسّ، إلى تطوير مناهج الاقتصاد وخبراته. وجدت هذه الدول المتصارعة نفسها، وبشكلٍ مكثّف، أمام المعضلة التاريخية للدول: الترابط اللازم بين أن تموّل جيشاً وتصمد في المنافسة العسكرية وتحافظ، في الوقت نفسه، على مجتمعك وإنتاجه لتمويل الدولة والحرب. الـ«غوانزي» هو على طريقة «رسائل اخوان الصفا» نصٌّ لا يُعرف كاتبه، وقد خطّه على الأرجح مجموعة أفراد، كانوا بيروقراطيين أو مستشارين جعلوه دليلاً للحاكم في إدارة دولته (وهو موضوع على شكل حواراتٍ بين ملكٍ قديم ومستشاريه، يسألهم في أمور الاقتصاد والمالِ وهم يجيبون).

الغوانزي تنظر إلى السوق والاقتصاد بشكلٍ يختلف تماماً عن النماذج السائدة. السوق عندهم تشبه النّهر، عليك (أي الدولة) أن تؤثّر على منسوبه ومساره، ولكن من غير أن تحاول سدّه ولا أن تتركه على حاله. يجب أن ننظر إلى السلع، بحسب الغوانزي، ضمن ثنائية «الخفيف والثقيل». حين يكون غرضٌ ما نادراً ومطلوباً فهو يصبح «ثقيلاً»، وحين يكون متوافراً يصبح «خفيفاً». حين يتم احتكار سلعة ما تصبح «ثقيلة» فيما تحرير إنتاجها يجعلها «خفيفة». وهذه الطبيعة، كما في حالة الحبوب، قد تتغيّر من موسمٍ إلى موسم، ودور الدولة هو إنفاذ لعبة توازن مستمّرة: تشتري الأرز حين يكون «خفيفاً» ورخيصاً، ثم تعيده إلى السوق حين يصبح نادراً و«ثقيلاً» (وتكسب في العملية من غير أن تفرض ضرائب على الناس).

وقد تحوّلت هذه الفلسفة بالفعل إلى سياسةٍ لتنظيم وتقنين إنتاج الحبوب استمرّت لأكثر من ألفي عام، وقد تحوّلت في وقتٍ لاحق إلى عملية تمويل بدلاً من شراء الحبوب مباشرة عبر الدولة (تدفع الدولة قروضاً للمزارعين في فصل الربيع، ثم تستردها في فصل الخريف بعد الحصاد. وتقول ويبر إن الحكم الشيوعي استمرّ باعتماد سياسة مماثلة فعلياً، ولكن من غير استيفاء فوائد على القروض).

> كلام الزعماء الصينيين عن التجارة الحرّة والتبادل بلا عوائق سياسية، يقصدون به السوق بمعناها التنافسي الحرّ حيث تفوّقت الصين على أغلب منافسيها، أمّا منظومة العقوبات الأميركية والتكتّلات «المضادّة» والحصار التكنولوجي... فهي كلّها وسائل لتثبيت «اللاسوق» واحتكاراته، الرأسمالية «الحقيقية» التي تقوم على «مزيجٍ بين القوّة والدّهاء»

اللافت هنا هو أنّه حين كان هذا النظام يتوقّف لسبب ما (حرب، تحوّل سياسي...) ويتوقّف «تدخّل الدولة»، النتيجة لم تكن في خروج أسواق «حرّة» ونشطة كما يتوقّع النموذج الليبرالي، بل كان يعمّ الربا والاحتكار، ويتفتّت السوق الوطني، وتسيطر قلّة على فائض القيمة، بمعنى أنّ وقف تدخّل الدولة لم يكن ينتج «سوقاً» بل يخرج عنه «اللاسوق» بتعبير بروديل.

في الوقت نفسه أوصى الغوانزي الحاكم باحتكار الملح والحديد، باعتبارها مواد أساسية و«ثقيلة»، يحتاج لها الجميع وهي أساسية لصنع أدوات الزراعة والإنتاج. الفكرة هنا، بحسب نقاش شهير حول الملح والحديد جرى خلال حكم أسرة الـ«هان»، هي ليست في تشجيع الدولة على الاحتكار، بل هي أن موادّ مثل الملح والحديد هي بطبيعتها احتكارية (مواردها في مناطق نائية، تحتاج إلى رأسمالٍ كبير لاستخراجها...). فإن كان الاحتكار هنا سمةً اجبارية، فليكن احتكاراً للدولة وليس للأفراد وهكذا، يضيف الغوانزي، تحصّل الدولة مواردَ من غير أن تفرض الضرائب.

النقاش هنا يشبه إلى حدٍّ بعيد فكرة بروديل عن «القمم الحاكمة» في الاقتصاد التي يحتكرها الرأسماليون، وتعطي ما يشبه «حلاً» قديماً لهذه المعضلة. تشرح ويبر أن من أسباب الانهيار الاقتصادي لحكومة الوطنيين في الثلاثينيات كان تخلّيها - تحت ضغط مستشارين أميركيين - عن امتياز الملح القديم الذي كان يؤمّن، حتى في تلك المرحلة، قرابة خُمس دخل الدولة.

خاتمة

يقول والرشتاين إن من أهم إنجازات بروديل هو أن نظرته إلى الرأسمالية تتجاوز، في الآن نفسه، النموذج الليبرالي والماركسي الغربيين. وبخاصة فكرة «المسار الإجباري» أو التطوّر الخطّي للرأسمالية (رأسمالية تجارية ثم صناعية ثم مالية)، الذي ينتهي إمّا بسوقٍ مثالية بحسب الليبراليين أو بانفجار النظام والتحوّل التام إلى الشيوعية.

السّوق عند بروديل، بمعناها القديم التنافسي، هو ليس مكاناً سيئاً أو «رأسمالياً» بطبيعته، بل على العكس هو مكانٌ إيجابي وإنساني للتبادل، فيه «حرية» وفيه اتصال بعوالم جديدة. والناس يشعرون بضيقٍ إن منعتهم عن هذا النمط من التبادل الأساسي. المشكلة هي في «اللاسوق» الرأسمالي، الذي يصنع العرض والطلب بدلاً من التفاعل معه، ولا يقبل إلا بالأرباح الكبيرة المضمونة، ويقوم على احتكاراتٍ تحرسها الدولة الرأسمالية.

حين يتكلّم الزعماء الصينيون اليوم عن أهمية التجارة الحرّة والتبادل بلا عوائق سياسية بين الدّول، فهم يقصدون السوق بمعناها التنافسي الحرّ (حيث تفوّقت الصين على أغلب منافسيها)، أمّا منظومة العقوبات الأميركية والتكتلات «المضادّة» والحصار التكنولوجي... فهي كلّها وسائل لتثبيت «اللاسوق» واحتكاراته، الرأسمالية «الحقيقية» التي تقوم، بحسب بروديل، على «مزيجٍ بين القوّة والدّهاء».

المشكلة بالمعنى الأعمق هي أن أكثر الفكر الاقتصادي الذي نستخدمه اليوم للتنظير في شؤون بلادنا وبناء نماذج لها هو فعلياً نتاج «الطابق الأعلى» للرأسمالية، وهذا ينطبق على الليبراليين كما على الكثير ممن يعتبر نفسه يساراً في سياق المركز الغربي (انظروا إلى دايفيد هارفي مثلاً، هذا حتى لا نتكلم عن ذوي السحنات العربية الذين يستوطنون جامعات الغرب ومؤسساته، ويخدمون الإمبريالية بكلّ إخلاص وشراسة ويساريّة). ومن دون نماذج بديلة بشكلٍ جذريّ، فإنك ستعلق إمّا في إطارٍ نظريّ خالص غير قابلٍ للتطبيق، أو ستظل ضمن النموذج الليبرالي الذي يقدّس الأسعار والملكيّة الخاصّة والسلطة الدّولية (وعندها فإنك، وإن حكمت، فلن تقدر على تغيير شيءٍ حقيقي)، وفي الحالتين أنت لن تخدم بلدك.

فلوريان دورو كريهانا ـ رومانيا